224

حافظ افندی
١٦٨

Erzincan Genel Kütüphanesi
Bölüm: [illegible]
Tasnif: 10-3364
Geldiği Tarih:

مولا شلا

من عواري الدهر لدى الفقير
احمد الشهير بغوري عفي عنه

No. 5
224
4312

Süleymaniye U. Kütüphanesi
Kısmı: Erzincan
Yeni Kayıt No.: 91
Eski Kayıt No.: 10-3364

حكمته اثیرالدین ابهری
شرحی

صلوة الحاجة

صلوة

في الاولى الفاتحة مرة وسورة العاديات عشر مرات وفي الثانية بالعكس وتقول بعد الفراغ سبعين مرة يا غياث
المستغيثين اغثني تقضي حاجته قوله خلافا للسوفسطائية والفرق بين المذاهب الثلثة ان الاول
نفي للحقائق مطلقا والثاني نفي لها مع قطع النظر عن الاعتقادات قال النبي عم انه قال اول ما فرض الله
على المؤمنين الصلوة واول ما يحاسب منه قيل يا رسول الله ما الحكمة ان الصلوة ما كان اربعا والاستاذ
الاخفا قال عم تحل المخافة خمسة اولها نزاع الروح والثاني عذاب القبر والثالث يوم الحشر
والرابع الميزان والخامس الصراط من صلى صلوة الخمسة نجا من هذه المخافة
الخمس صدق رسول الله قال سورة مزمل من قرأها عند نومه رأى النبي عم ان شاء الله تعالى

أخبر الخبر رسول الله

سورة الكافرون

من قرأها وقت طلوع الشمس عشر مرات ودعا بما اراد قضى الله حوائجه صدق رسول الله

1

قوله بصنعه الاجسام اقول كان عبد الرشاد اشار الى البراعة الاستهلال
وهو ان يذكر كل مؤلف في اول كتابه لفظا تدل على ان ما القي اي
في كتبه قوله الاجسام المختلفة الطبائع اشارة الى موضوع العلم
الطبيعي وقوله الجواهر العقلية اشارة الى موضوع العلم الالهي فافهم

قال النبي عم من اراد
ان يوسع عليه الرزق
ويكتب ويضع منزلته
او يقرأ كل يوم ثلث
مرات ودعا يا الله
يا الله يا الله يا رب
يا رب يا حي يا قيوم
يا ذا الجلال والاكرام

اللهم اصله عند البصريين يا الله ثم حذف حرف النداء وعوض عنه الميم
وعند الكوفيين اصله يا الله امنا بالخير اي اقصدنا بالخير ثم حذف عنه
الميم المشدد كما في فنبغي اللهم

فان قيل ما الفرق بين العظمة والكبرياء قلت العظمة
ضد الحقارة والكبرياء ضد الضعف فيكون العظمة
من مقولة الكيف والكبرياء من مقولة الكم فافهم

التوفيق عبارة عن جعل الله فعل العبد
موافقا لما يحبه ويرضاه والهداية هي الدلالة
على ما يوصل الى المطلوب سواء كان موصلا
بالفعل او لا يكون

قوله اللهم الخ فان قلت اي نكتة في تغيير الطريق في الافتتاح بالحمد له
قلت لوجوه لطيفة وفوائد شريفة احدها لان الاسلوب الغريب
مستجلب لنشاط القريب والبعيد وهذا من مسلمات النكات كما
عرف في مباحث الالتفات واستجلاب نشاط السامع في ابتداء الكلام
احرى لعظيم الترغيب ويوفر الاهتمام الثاني الجمع بين الحمد بين التضمني
والمطابقي والتصريح بتقديم التضمني لكونه ابلغ من الصريح فذلك
لان النداء بالاسم المستجمع بجميع الاسماء الحسنى والصفات العليا
حمد بالوجه الاعلى والاولى والثالث لان لفظ اللهم لكونه دعاء او
مقدمة للدعاء على المذهبين يشير الى ان الانتهال الى جناب الجلال
في ان يتوقف للجمع بين الابتداء والانتهاء وترتب الاغراض المقصودة
عن التاليف من جزيل الاجر وجميل الثناء وانما قال يا اهل الحمد
اظهارا للعجز عن استيفاء حق النعم كما قيل الخوض في طلب
الادراك اشتراك والعجز عن درك الادراك ادراك لان التوفيق
للحمد والاقتدار عليه مما يقتضي شكرا الى دور الدهور والاعصار ولا
تفي بتمام حق الحامد ولذا انقضى عمره في التكرار فافهم

تفي بتمام حق الحامد ولذا انقضى عمره في التكرار

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

نسألك اللهم يا اهل الحمد والثناء ويا ذا العظمة والكبرياء ويا منشئ الاجسام
المختلفة الطباع ومظهر الجواهر العقلية في افق الابداع نحمدك محامد
التي لا تنقطع مراحلها بتجدد الدهور ونشكرك على مواهبك التي يضعف
عن احاطتها نطاق التعديد ونصلي على اكمل اشخاص نوع البشر
وافضل اهل الوبر والمدر واشرف ذوي النفوس القدسية الواصل
الى اقصى المراتب الانسية محمد سيد الانبياء وخلاصة اهل الاصطفاء
وعلى عترته النجباء الكرام وصحبه الاتقياء ائمة الاهتداء العظام ونسألك
ان توفقنا لتحقيق الحق في المطالب وتهدينا نهج الوصول الى اعلى
المراتب انك على ما تشاء قدير وبتحقيق رجاء المؤمنين جدير وبعد
فهذه مجلة مشتملة على شرح ما سوى المنطق من المختصر الموسوم بالهداية
للامام المحقق والفيلسوف المدقق قدوة الفضلاء الكاملين
واسوة العلماء المتبحرين وحيد عصره وفريد دهره اثير الحق
والدين الابهري اعلى الله في زمرة حظائر القدس رتبته وبوأه مع
الصديقين في مقاعد الانس ملتمسا من قبلة الصناعة ورجال مضمار
الصناعة بالنكات لطايف في الجلاء بل شرحته في اعز الاوقات
حين كانوا متصدين لمباحثته حسب لم يعهد له شرح يكشف لهم عن وجوه

فوائد

2

فوائد نقابها ومسائل التحقيق في مطاوي البيان صعابها لما انه
لا يسع الا اسعافهم بما اقترحوا ولا يوافق الا اتباع ما عليه اصطلحوا
والله المستعان فيما قصدته في تحصيل مسئولهم وايصالهم الى غاية
مأمولهم انه خير موفق ومعين قال المولى المصنف روح الله روحه وزاد
في اعلى غرف الجنان فتوحه القسم الثاني في الطبيعيات لما كانت الحكمة علما
باحثا عن احوال الموجودات الخارجية على ما هي عليه في نفس الامر
بقدر الطاقة البشرية والموجود ينقسم الى ما هو موجود لا بقدرتنا
واختيارنا كالسماء والارض والى ما هو موجود بهما كالاعمال الصادرة
منا انقسم لا محالة بانقسام متعلقها اعني الموجود الى قسمين قسم يبحث فيه
عن احوال القسم الاول من الموجود ويسمى حكمة نظرية لتوقف حصوله
على النظر وقسم يبحث فيه عن احوال القسم الثاني ويسمى حكمة عملية لتعلقه
بالعمل والحكمة النظرية ثلاثة اقسام لانها اما ان يبحث فيها عما يوجد في
الخارج بلا مادة وهو العلم الاعلى المسمى بالالهي او عما لا يوجد فيه الا
مع مادة اما ان يمكن تجريده عن المادة في البحث وهو العلم الاوسط
الموسوم بالرياضي او لا وهو العلم الادنى الموسوم بالطبيعي والحكمة العملية
ايضا ثلاثة اقسام لانها اما ان يبحث فيها عن الاعمال الصادرة عن الشخص
لتحصيل الكمال او الواقعة بين اهل المنزل لدوام الائتلاف او المدينة

لبقاء الانصاف والانتصاف فالاول علم الاخلاق والثاني علم المنزل
والثالث علم السياسة والمنطق خارج عن اقسام الحكمة بل هو آلة لتحصيلها
اللهم الا ان يفسر الحكمة بخروج النفس الانسانية الى كمالها الممكن في
قوتيها النظرية والعملية فيندرج فيها المنطق بل العمل ايضا او يقيد
هذا منقول رتب الملخص هذا المختصر على ثلثة اقسام في علوم ثلثة الاول
في المنطق والثاني في الطبيعي والثالث في الالهي وانما اختار هذه
العلوم الثلثة من بين سايرها اما المنطق فلمسيس الحاجة اليه لكونه آلة
لتحصيل العلوم كلها واما الباقيين فلاحتياج النفس الانسانية
منوطة بمعرفة الباري جل ذكره بصفات كماله ونعوت جلاله ومعرفة
احوال النفس في النشاتين والاولى من الثانية باعتبار النشاة
الاولى تحصل بالالهي والثانية باعتبار النشاة الاولى تحصل بالطبيعي
واعرض عن الحكمة الرياضية لابتنائها في الاكثر على الامور الموهومة كالدوائر
الموهومة المبحوث عنها في الهيئة وعن اقسام الحكمة العملية باسرها لان
الشريعة المصطفوية قد قضت الوطر منها على اكمل وجه واتم تفصيل
وقدم المنطق على الطبيعي والالهي لتقدمه عليهما بالآلية والطبيعي
على الالهي لتقدمه بالنسبة الينا وليكون التعليم متدرجا من الاسهل
الى الاصعب على ما يقتضيه قانون الارشاد والتعليم قال وهو مرتب على

ثلثة فنون اه اقول مباحث هذا القسم منحصرة في ثلثة فنون الاول
فيما يعم الاجسام الطبيعية من الاحوال الثاني فيما يختص بالفلكيات منها
الثالث فيما يختص بالعنصريات ووجه الانحصار ان العلم الطبيعي
باحث عن احوال الجسم الطبيعي من حيث انه واقع في التغير والجسم
الطبيعي اما فلكي او عنصري فالبحث فيه اما عن الاحوال المشتركة
كقبول التجزية لا الى نهاية وتناهي الابعاد وغيرهما وهو الفن
الاول او عن الاحوال المختصة بالفلكيات كاستدارتها وتحركها
على الاستدارة وامتناع الخرق والالتيام عليها وهو الفن الثاني
او بالعنصريات كقبولها الكون والفساد والحركة المستقيمة وهو الفن
الثالث وقدم الفن الاول على الاخيرين لان الاحوال المشتركة
لعمومها وظهورها يستحق التقديم كما يستحق الجنس لعمومه التقديم
على الفصل على ما تقرر في باب القول الشارح والفن الثاني
على الثالث لان مباحث الفن الثاني لشرف موضوعاتها ونباتها
اشرف من مباحث الفن الثالث وان كان الفن الثالث مما ينبغي
ان يتقدم في التعليم لقربه الينا على ما ذكر في تقديم الطبيعيات وهذا
التقسيم اجمالي والتفصيل فيه ان يقال البحث في العلم الطبيعي اما
عن الاحوال المشتركة بين الاجسام وهو الباب المسمى بسماع الطبيعي

من لم يصبر على ذل التعلم زمانا قليلا ويبقى في ظلمة الجهل دهرا طويلا

وسمي الكيان أو هي الاحوال المختصة بالبسايط العلوية وهو باب السماء والعالم أو بالبسايط السفلية وهو باب الكون والفساد أو عن الاحوال المختصة بالمركبات التي ليس لها صورة حافظة للتركيب وهو باب الآثار العلوية أو التي لها صورة من شأنها الحفظ فقط وهو باب المعادن أو التي لها صورة من شأنها الحفظ مع التنمية والتغذية وهو باب النبات أو التي لها صورة من شأنها الحس والحركة الارادية التي تقع مع ما للنبات وهو باب الحيوان أو التي لها نفوس ناطقة من شأنها النطق مع ما للحيوان وهو باب الانسان فانواب العلم الطبيعي على التفصيل ثمانية لكن المص رح اجمل في التقسيم فجعل الاقسام الستة الاخيرة قسما واحدا باعتبار انها متعلقة بالعناصر لانها يبحث اما عن العناصر او عما يتركب منها **قال** فصل في ابطال الجزء الذي لا يتجزى اه **اقول** ينبغي لطالب كل علم ان يتصور موضوعه قبل الشروع فيه لانه من المبادي التصورية للعلم وتصور الموضوع بوجه ما وان كان كافيا للمبتدي الا ان البصير اما يحصل ويتم بتصوره بكمال الحقيقة فلهذا ابتدا المص في تحقيق حقيقة الجسم الطبيعي الذي هو موضوع هذا العلم ببيان تألفه من الهيولى والصورة لكن هذا المطلب موقوف على بطلان الجزء الذي لا يتجزى على ما ستطلع

عليه فقدم هذا الفصل لابطاله فقال فصل في ابطال الجزء الذي لا يتجزى فقوله فصل نكرة موصوفة بقوله في ابطال الجزء الذي لا يتجزى وقعت خبر مبتدا محذوف او مبتدا خبره محذوف اي الاول من الفصول فصل او منها فصل والمراد بالجزء الذي لا يتجزى جوهر ذو وضع لا يقبل الانقسام اصلا لا بحسب الخارج ولا بحسب الوهم او الفرض العقلي تتالف الاجسام من افراده بانضمام بعضها الى بعض وتقرير البرهان على بطلانه من وجهين احدهما انه متى جاز وجود الجزء الذي لا يتجزى جاز وجود ثلثة اجزاء منها متلاقية بحيث يكون واحد منها وسطا بين الطرفين والتالي باطل بيان الملازمة ان الجزء ممكن بالفرض وتعدد افراده مع الترتيب المذكور ايضا ممكن غير مناف له والامور الغير المتنافية اذا امكن لكل واحد منها امكن اجتماعها بالضرورة فيجوز وجود اجزاء متعددة مترتبة على الوجه المذكور والمص لم يذكر بيان الملازمة لظهوره بل بادر الى بيان بطلان التالي وتقريره انه متى جاز وجود الاجزاء على الترتيب المذكور فاما ان لا يحجب الوسط ملاقاة الطرفين او يمنعه والاول باطل والا لزم تداخل الاجزاء المستلزم عدم الوسط للطرفين وهو خلاف المفروض وكذا يستلزم عدم ازدياد حجم الاجزاء على حجم الجزء الواحد وهو

ويرسم المادة بانها جوهر بسيط لا يتم وجوده بالفعل دون ما حل فيه والصورة الجسمية جوهر بسيط لا وجود لمحله دونه واثباتها الى الدليل لانها محسوسة بالحس الظاهري

في جزو بافرض تالف الاجسام ذوات الحجم من تلك الاجزاء وكذا
الكلام لان ما يلاقي احد الطرفين من الوسط في يكون غير ما يلاقي
الطرف الآخر منه فينجزى الوسط وقد فرضنا انه لا ينجزى هف
واذا بطل التالي بقسميه بطل المقدم وهو امكان الجزء الذي
لا يتجزى فيلزم امتناعه وهو المط فان قيل لا نم ان الوسط ان
منع تلاقي الطرفين لزم انقسامه وانما يلزم ان لو حصل فيه جزءان
وهو ممنوع غاية ما في الباب ان يكون له نهايتان تلاقي كل واحدة
منهما طرفا ولا يلزم من حصول النهايتين حصول الجزئين ليلزم الانقسام
قلت ان المحل النهايتين من الوسط لم يتميز احدهما عن الآخر
في الوضع فملاقات احدهما لاحد الطرفين والاخرى للآخر دون
العكس يكون ترجيحا بلا مرجح وان تميز لزم الانقسام قطعا
وثبت المط وثانيهما انه لو جاز وجود الجزء الذي لا يتجزى جاز وجود
ثلثة اجزاء متلاقية بحيث يكون احدها على ملتقى الآخرين والتالي
بط اما الملازمة فظاهر مما ذكر في الوجه الاول واما بطلان التالي
فلان ما فرض على الملتقى اما ان لا يلاقي شيئا من الملتقيين او يلاقي
احدهما او مجموعهما او من كل منهما شيئا والاول يستلزم عدم تلاقي
الاجزاء والثاني ان لا يكون على الملتقى ما فرض عليه والثالث تجزى من الملتقيين

الوسط والرابع بتجزئها باسرها والكل خلاف المفروض وبطلان التالي
بجميع اقسامه يدل على بطلان المقدم المستلزم للمط وعلى هذا التقرير
لا يرد الاعتراض باحتمال وقوع الجزء المفروض على الملتقى على نقطة
المفصل من غير ان يلاقي شيئا منهما لانه خلاف المفروض على ما ذكرنا قال
فصل في اثبات الهيولى اه اقول كل جسم فهو مركب من ثلثة جواهر
حل اثنان منها في الثالث فيسمى احد الحالين صورة جسمية وثانيهما صورة
نوعية ويسمى الثالث المحل مادة وهيولى اما الصورة الجسمية فلا حاجة
في اثباتها الى البرهان لانها الجوهر المتصل القابل للابعاد الثلثة
المدرك من الجسم في بادي النظر واما الصورة النوعية فسيأتي البرهان
على اثباتها واما الهيولى فلا بد من اثباتها بالبرهان في هذا
الفصل والبرهان عليه ان الجسم المتصل اعني الذي ليس له مفاصل
واجزاء بالفعل بل هو متصل في نفس الامر كما هو عند الحس
موجود قابل للانقسام القابل للانفكاك من العناصر وما يتركب
منها لان اي جسم فرضناه من تلك الاجسام فهو اما ان يكون مشتملا
على اجزاء بالفعل او لا فان لم يشتمل عليها بالفعل فهو الجسم المتصل
وان اشتمل عليها فاجزاؤه اما ان تقبل الانقسام في الجهات
الثلث او لا فان لم تقبل الانقسام فيها فهي اما اجزاء لا يتجزى

او نشيا تنتهى بالانقسام اليها فيلزم الجزء الذى لا يتجزى وهو
بط وان قيل ان الانقسام فيها يكون اجساما اما غير مشتملة على
الاجزاء بالفعل فتكون الجسم اما متصلا او مشتملة بالفعل على
اجزاء فيعود فيها الكلام المذكور فاما ان يذهب الاشتمال على
الاجزاء بالفعل الى غير النهاية فيلزم تركب الجسم بالفعل من اجزاء غير
متناهية او ينتهى الى اجزاء غير قابلة للانقسام فيلزم الجزء الذى
لا يتجزى او ينتهى الى اجزاء قابلة للانقسام غير منقسمة بالفعل فتكون
اجساما متصلة فثبت ان في الاجسام القابلة للانفصال الانفكاكى
جسما متصلا وهذا الجسم يطرء عليه الانفصال على ما تشاهد فلابد
ان يكون فيه شئ يقبل الانفصال الطارى عليه اذ طريان الانفصال
على ما لا قابل له فيه محال فالقابل للانفصال في الجسم اما ان يكون هو المقدار
اى الكم المتصل القائم بالجسم المسمى بالجسم التعليمى او الصورة المتلازمة
للمقدار اى هذا الجوهر المتصل الممتد في الاقطار الثلثة المدرك
منه اولا او شيا آخر غيرهما لا سبيل الى الاولين فهو ان يكون القابل
للانفصال المقدار او الصورة المتلازمة له والا لزم اجتماع
الاتصال والانفصال لان كلا من الصورة والمقدار متصل
بذاته لا ينفك عنه الاتصال فلو قبل احدهما الانفصال والقابل

يجب وجوده مع المقبول لزم اجتماع الاتصال والانفصال في الجسم بالضرورة وانه محال فتعين ان القابل
للانفصال شئ آخر في الجسم مغاير للصورة والمقدار وهو المسمى
بالهيولى فثبت الهيولى في الجسم وهو المطلوب فان قيل غاية ما لزم
مما ذكرتم ان في الجسم شيا مغايرا للصورة ومقدارها قابلا
للانفصال لكن لا يكفى هذا القدر في كون ذلك الشئ هيولى وانما
يثبت ذلك لو ثبت انه محل للصورة ولم يثبت ذلك لعدم
دلالة الحجة عليه قلنا ليس المراد بالانفصال عدم الاتصال فان
العدم لا يحتاج الى القابل بل معناه زوال اتصال واحد عن الجسم
وحصول اتصالين آخرين بعده فالقابل للانفصال هو ما يقبل
الاتصال الواحد قبله والاتصالين الآخرين بعده اى قبوله
الانفصال هو قبوله الاتصال الواحد مع الاتصالين الآخرين
اخرى فالشئ الذى اثبتناه في الجسم مغايرا للصورة ومقدارها
فيكون محلا للاتصال الذى يلازم الصورة الجسمية فيكون محلا
للصورة الجسمية فهو هيولى اذ لا نريد بالهيولى الا الجوهر الذى
تحله الصورة الجسمية وتحقيق هذا الكلام ان الصورة الجسمية
قبل طريان الانفصال جوهر متصل اى ذو اجزاء مفروضة مشتركة
في الحدود والنهايات وله اتصال هو كونه ذا اجزاء على تلك الصفة
وهذا الاتصال من لوازم ماهية الجوهر المتصل كسائر لوازم الاتصال

ان جوهر متصل في نفسه قابلة للجوهر المتصل اذ هذا الجوهر لو لم يكن له اتصال
لم يكن جوهرا متصلا بل جوهرا مفارقا فنقول ان الانفصال
يزول الاتصال الكائن وطفا وينعدم المتصل لانعدام لازمه
ويحدث متصلان اخران مع اتصالين اخرين فلو لم يكن في الجسم شيء
سوى الجوهر المتصل مع اتصاله لزم ان يكون انفصال الجسم انعدامه
بالمرة وحصول جسمين اخرين لا من شيء وانه بديهي البطلان فثبت
ان في الجسم جوهرا موجودا بالذات في الاحوال كلها تعلقت به قبل الانفصال
نفصال جسمية واحدة تعلقا رافعا للامتياز الوضعي بينهما ومتى
في تلك الحالة جسم واحد وعند طريان الانفصال على الجسم يزول عنه صو
الجسمية الواحدة ويتعلق به جسميتان اخريان كذلك ويصير الجوهر
الباقي بهما جسمين وهذا التعلق ليس يكون بطريق كون الجسمية صورة
حالة في الجوهر الباقي اما اولا فلان التعلق بينهما على الوجه المذكور
اما ان يكون بطريق حلول احدهما في الاخر او بطريق حلولهما في محل ثالث
والثاني معلوم الانتفاء والاول اما ان يكون بطريق حلول الصورة
الجسمية فيه او بالعكس لكن الحق هو الاول لان زوال الصورة مع بقاء
المحل بصورة اخرى تحل فيه معقول دون العكس واما ثانيا فلان
المعنى بالحلول هو الاختصاص الناعت اعني التعلق الخاص الذي يصير

اجزا المتعلقين نعتا للاخر والاخر منعوتا به والاول اي النعت يسمى الثاني
اي المنعوت محلا كالتعلق بين لون البياض والجسم المقتضي لكون البياض
نعتا للجسم وكون الجسم منعوتا بان يقال جسم ابيض والتعلق الثابت فيما
نحن بصدده يقتضي منعوتية الجوهر الباقي بالجسمية فان الجوهر الباقي
بالجسمية يصير جسما كما ان الجسم بالبياض يصير ابيض فثبت ان الجوهر
المغاير للصورة الجسمية الموصوف بالجسم اي محل للصورة الجسمية فيكون
هيولى واذ ثبت الهيولى في الجسم القابل للانفكاك ثبت في الاجسام
كلها لكون الصورة الجسمية كلها طبيعة واحدة اي الحقيقة المنوعة
للمقدار المطلق متحدة بالنوع في الصورة الجسمية المشتركة بين الاجسام
كلها اما ان تكون بذاتها غنية عن المحل او لا بل تفتقر اليه بحسب
ذاتها لانها مع قطع النظر عما يغايرها ان انفصلت عنها ان امكن
وجودها بدون المحل فهي غنية عنه بحسب الذات والا فمفتقرة اليه
والاول اي كونها غنية عن المحل بحسب الذات محال والالزم استحالة
حلولها في المحل لان الغني بذاته عن شيء يستحيل ان يحل فيه
لان الحلول فيه المذكور يوجب الافتقار فلو حل الغني بذاته عن
شيء فيه لتخلف عن الذات مقتضاها وانه محال فتعين الثاني وهو
افتقارها الى المحل بحسب الذات والمعلول الى المحل بحسب الذات

وانما يلزم ان لو كان الحكم مطابقا للواقع وهو ممنوع وان اراد به انه متوقف
على وجوده في اعتقاد الحاكم فهو مسلم لكن لا نسلم توقف وجود الصورة
في الاعتقاد على وجود الهيولى في الواقع فالمنع على تقدير الاعتبار [illegible] للواقع مع
عدم مطابقة الاعتقاد ولو اراد به انه متوقف على وجودها في الاعتقاد
فهذا ايضا ممنوع لجواز اعتقاد وجود الصورة بدون اعتقاد وجود
الهيولى كما هو مذهب افلاطون واما الجواب فضعيف لما حققناه
من ان الصورة الجسمية هي الجوهر المتصل المحسوس من الجسم
في بادي النظر لا الاتصال واما الاعتراض المبني على الانفصال
في المقدار بانه الاتصال او غيره مع جوابه فقليل الجدوى لظهور
مراد المص حسب ما قررناه واعترض الامام على حكم الحجة بانها
انما تتم ان لو ثبت ان الصورة الجسمية ماهية نوعية ولم يدل عليه
دليل فمن الجائز ان تكون الصورة في الاجسام القابلة للانفكاك
مخالفة بالنوع للصورة في الاجسام الغير القابلة للانفكاك فلا يلزم من
افتقار الاولى الى الهيولى افتقار الثانية اليها فلا يثبت الهيولى
في جميع الاجسام وجوابه ان الصورة الجسمية هي الجوهر الاتصالي
المحسوس في الطبع اولا ولا شك انها ماهية نوعية كما انها لا تختلف
بالفصول بل بالامور الخارجة عنها لكونها فلكا او عنصرا او غير ذلك

لا يوجد بغير حال فيه والا لم يكن مفتقرا اليه بحسب الذات فالطبيعة المقدارية
ايضا لا توجد بغير حالة في المحل وهو الهيولى فتكون الاجسام كلها
مركبة من الهيولى والصورة وهو المط واعترض على صغرى الحجة بانها
مشتملة على المصادرة على المطلوب لان المطوي منها اثبات وجود
الهيولى في الجسم اذ مقدماتها الحكم على الصورة بقبول الانفصال
والحكم عليها بقبول الانفصال يتوقف على وجودها اذ الشيء ما لم يوجد لم يقبل
شيئا ووجودها متوقف على وجود الهيولى لانها حالة في الهيولى ووجود
الحال بدون المحل محال فيلزم اثبات وجود الهيولى بالمقدمة المستلزمة للهيولى
بوجودها وهو مصادرة على المطلوب واجيب عنه بان اراد بالصورة
الاتصال الذي اثبتنا انه جوهر اثبات الحكم المصادرة موقوف على الثابت
بالدليل الذي هو متوقف على وجود الهيولى فلا يلزم المصادرة على المط
وبعد الغاية توضيح هذا الاعتراض وجوابه ونحن نقول اما الاعتراض
فسقوطه واضح اما اولا فلان المستدل لم يحكم على الصورة بقبول
الانفصال بل اورد هذا الحكم على سبيل الفرض لابطاله فليس الحكم على
الصورة بقبول الانفصال من المقدمات بل المقدمة ابطال هذا
الحكم بعد الفرض واما ثانيا فلان هو الحكم على الصورة بقبول الانفصال
متوقف على وجودها ان اراد به انه متوقف على وجودها في الواقع فلا نسلم

ما اهتدى له من حقيقة تلك الصورة الاتصالية ولئن كانت الصورة
الجسمية في الاجسام حقائق مختلفة معا يرة للهوية الاتصالية
فالهوية الاتصالية والهيولية الاتصالية مشتركة بينها لازم لها
فافتقار الهوية الاتصالية اللازمة للاجسام كلها الى الهيولى
يستلزم ثبوت الهيولى في الاجسام كلها وهو المطلوب قال فصل
في ان الصورة لا تتجرد عن الهيولى اقول يريد ان يثبت التلازم بين
الهيولى والصورة فوضع هذا الفصل اولا لاثبات ما زوجه الصورة للهيولى
فيقال الصورة لا تتجرد عن الهيولى اذ لو وجدت الصورة مجردة عن
حلولها في الهيولى لكانت اما متناهية او غير متناهية والتالي باطل
بقسميه اما الملازمة فظ واما بطلان القسم الثاني من التالي فلتناهي
الابعاد كلها جسمانية او غير جسمانية اذ لو امكن بعد غير متناه
لامكن ان نخرج منه مبدأ واحد امتدادات على نسق واحد اي خطان
مستقيمان كانهما ساقا مثلث يتزايد البعد بينهما الى غير النهاية لكنه ثم
ان البعد بين الخطين يتزايد بحسب تزايد امتدادهما فلو امتدا
الى غير النهاية لامكن وجود بعد غير متناه بينهما مع كونه محصورا
بين حاصرين وانه محال وعلى هذا وهو ان اللازم من تزايد الخطين
الى غير النهاية عدم تناهي تزايد البعد الواصل بينهما لا وجود

بعد واحد غير متناه بينهما ولا يتضح تلك المقدمة حق الاتضاح بحيث يندفع
عنها المنع المذكور الا بتمهيد مقدمات الاولى ان الخطين الممتدين من
مبدأ واحد الى غير النهاية يمكن ان يفرض بينهما ابعاد غير متناهية بحسب
العدد متزايدة بقدر واحد مثلا لو امتدا من مبدأ واحد مثل نقطة آ فكان
غير متناهيين لامكن ان يفرض على الخطين نقطتين منهما ويكون البعد
بين نقطة النقطتين ب ج بحيث لو وصلنا بينهما بخط ب ج لكان مساويا لكل
من خطي آب آج حتى يكون آب ج مثلثا متساوي الاضلاع ولنفرض
ان كلا من الاضلاع ذراع وان نفرض عليهما نقطتين اخريين بين
متساويتين البعد عن نقطتي ب ج كنقطتي د ه بحيث يكون بعد ما بينهما
ب ج كبعدي ب ج من آ فيكون كل من آ د آ ه ذراعين حتى لو وصلنا
بين نقطتي د ه بخط د ه لكان كل ضلع من مثلث آ د ه ذراعين وان
نفرض عليهما نقطتين اخريين على الوجه المذكور كنقطتي و ز ونصل بينهما
بخط و ز حتى يكون كل من اضلاع آ و ز مثلثا اذرع ثم نفرض ح ط م ي ك ل ثم
ل م ن س ونصل بينهما بخطوط ح ط ي ك ل م ن س على الوجه المذكور
وهكذا الى غير النهاية ونسمي خط ب ج البعد الاصل والذي يقع اعني د ه
البعد الاول و و ز البعد الثاني و ح ط البعد الثالث وعلى هذا الترتيب المقدمة
الثانية ان كلا من تلك الاجزاء الابعاد مشتمل على البعد الذي قبله وعلى

زيادة مثلا البعد الاول اجه يشتمل على البعد الاصل اب ج
بزيادة ذراع والبعد الثاني اوز يشتمل على اجه بزيادة ذراع وهكذا
الى غير النهاية وكل بعد من الابعاد المفروضة فوق البعد الاصل
مشتمل على زيادة فههنا زيادات غير متناهية
بعدد الابعاد الغير المتناهية التي فوق
البعد الاصلي المقدمة الثالثة ان كل جملة
من الزيادات

الغير المتناهية كانت موجودة في بعد واحد فوق الابعاد المشتملة
على تلك الجملة والا لم يوجد فوق تلك الابعاد بعد فيلزم ان لا يوجد
في تلك الابعاد بعد مع انه يلزم ان يوجد فوق تلك الابعاد وهو اخر الابعاد ويلزم
منه تناهي الخطين على تقدير عدم تناهيهما والزيادتان مثلا الزيادتان
الموجودتان في البعد الاول والثاني موجودتان في البعد الثالث لان البعد
الثالث مشتمل على البعد الثاني المشتمل على البعد الاول فيشتمل عليهما
وعلى زيادتيهما بالضرورة وكذا الزيادات الثلث المشتمل عليها الابعاد
الثلثة موجودة في البعد الرابع وهكذا الى ما لا نهاية له واذا تمهدت
هذه المقدمات الثلث فنقول ان امتداد الخطين الخارجين من مبدأ
واحد الى غير النهاية لزم ان يوجد بينهما ابعاد غير متناهية مترتبة في بعد واحد

10

وهذا بحكم المقدمة الاولى فيوجد بينهما زيادات غير متناهية بحكم المقدمة
الثانية فبحكم المقدمة الثالثة يوجد تلك الزيادات الغير المتناهية في بعد
واحد والبعد المشتمل على الزيادات الغير المتناهية غير متناه
فيوجد بين الخطين بعد واحد غير متناه محصورا بين حاصرين
فثبت ما ادعيناه من الملازمة واندفع المنع المذكور واما بطلان
القسم الاول وهو من التالي فلان الصورة الجسمية المجردة عن الهيولى
لو كانت متناهية لاحاط بها اما حد واحد لزم [illegible] تناهي
ابعادها في الجهات كلها او حدود لزم ثباته فتكون متشكلة اذ الشكل
هو الهيئة الحاصلة للجسم بسبب احاطة حد واحد بالمقدار كما في الكرة
او حدود كما في المضلعات فذلك الشكل المعين الحاصل لها لا بد له من
مخصص فيها اذ نسبة الفاعل الى جميع الاشكال على السوية فاقتضاؤه
نوعا منها دون غيره من غير مخصص يكون تخصيصا بلا مخصص فذلك
المخصص اما نفس الجسمية واما لازم من لوازمها وهما باطلان والا
لاشتركت الاجسام كلها في الشكل لاشتراكها في الجسمية ولوازمها واما عارض
من عوارضها وهو ايضا باطل لان العارض يجوز زواله ولو كان الشكل
الحاصل للجسمية بسبب عارض من عوارضها لجاز زوال الشكل لان جواز
زوال العلة يوجب جواز زوال المعلول وزوال الشكل وتبدله انما يكون
بالاتصال والانفصال والقابل لهما ليس الا الهيولى فتكون الصورة

الصورة الجسمية المجردة عن الهيولى مقارنة لها وانه محال فبطل كون الصورة
الجسمية المجردة متناهية وهو القسم الاول من التالي واذا بطل التالي
بقسميه بطل المقدم وهو تجرد الصورة فلا يوجد الصورة الجسمية
الا مقارنة للهيولى وهو المط واعترض على هذا الدليل بانا لا نسلم
لزوم زوال الشكل وتبدله لا يكون الا بالاتصال او الانفصال فان الشمعة
مثلا يتوارد عليها اشكال مختلفة من غير ان يتصل بها شيء من
خارج او ينفصل عنها شيء واجيب عنه بانا لا ندعي لزوم الاتصال
او الانفصال فقط بل ندعي لزوم اما الاتصال او الانفصال او الانفعال
والكلام في لواحق المادة وتوارد الاشكال المختلفة على الشمعة لم يكن
بالاتصال او الانفصال فهو بالانفعال فيلزم التخلف المذكور واعترض
ثانيا بانا لا نعلم ان الانفعال من لواحق المادة فان هذه المقدمة ليست
بديهية ولم يقم عليها برهان كذا قيل الحق ان تبدل الاشكال
في الجسم انما يكون بالاتصال او الانفصال لان تبدلها اما بانضمام
شيء من خارج الى حجم الجسم او بانفصال بعض اجزاء الجسم عنه او با
اجزاء الجسم من سمت الى سمت كما في الشمعة وانتقال اجزاء الجسم
من سمت الى سمت لا يخلو عن اتصال بعضها ببعض وانفصال بعضها
عن بعض وهذا ظاهر عند الانصاف وترك المعاندة اما التزام
الاستدلال بانه لو ثبت لزم الانفعال من لواحق المادة لكن ذكره

في الدليل وكان ذكر الاتصال والانفصال مستدركا لانها ايضا
من الانفعالات فهو من باب تعيين الطريق وهو ليس من دأب المناظر
فلعل المعلل انما اختار هذا الطريق للتنبيه على قيام التبدل واثبات
مقارنة الهيولى على كل واحد من التقادير ولو كان ذكر الانفعال
كافيا في اثبات المقارنة بطريق الاجمال على ما ذكره هذا القايل فصل

فصل في ان الهيولى لا تتجرد عن الصورة الخ اقول يريد ان يثبت
في هذا الفصل ملزومية الهيولى ليتم اثبات التلازم بينهما وبيانه ان
الهيولى لو تجردت عن الصورة لكانت اما ذات وضع او غير ذات
وضع والمراد بالوضع هنا كون الشيء مشارا اليه بالاشارة الحسية
والقسمان باطلان فبطل كون الهيولى مجردة عن الصورة اما القسم
الاول فلانها لو كانت ذات وضع لكانت اما منقسمة او غير منقسمة
والثاني بط لان الجوهر الذي له وضع لا يجوز ان يكون غير منقسم والا
لكان جزءا لا يتجزى وقد ابطلناه وكذا الاول لانها لو انقسمت فاما ان
تنقسم في جهة واحدة فتكون خطا مستقلا اما انها خط فلان المنقسم
في جهة واحدة خط واما انها مستقلة فلانها جوهر او في جهتين
فتكون سطحا مستقلا بعين ما ذكر في الخط او في ثلاث جهات فتكون جسما
والاقسام باسرها بط اما الاول فلاستحالة الخط المستقل اذ لو وجد
خط مستقل وتوسط بين خطين مماطرفا السطحين فاما ان يحجبهما

عن التلاقي فيكون ما به يلاقي احدهما غير ما به يلاقي الآخر فيلزم انقسام
في العرض وانه محال او لا يحجبهما عنه فيلزم التداخل وهو ايضا محال لان
مجموع الخطين اعظم من احدهما بالضرورة واما الثاني فلاستحالة السطح
المستقل اذ لو وجد سطح مستقل وتوسط بين سطحين فهما طرفا جسمين
فاما ان يمنع عن التلاقي او لا وكلاهما باطلان لما مر في الخط واما الثالث
فلانها لو كانت جسما لكانت مركبة من الهيولى والصورة وقد فرضناها
مجردة هف ولما علم ان السطح والخط والنقطة اعراض غير مستقلة
الوجود على مذهب الحكماء لانها نهايات واطراف للمقادير عندهم
نهاية الخط وهو نهاية السطح وهو نهاية الجسم التعليمي واما المتكلمون
فقد اثبت طايفة منهم خطا وسطحا مستقلين حيث ذهبوا الى ان
الجواهر الفردة تتالف في الطول فيحصل منها خط والخطوط
تتالف في العرض فيحصل السطح والسطوح تتالف في العمق فيحصل منها
الجسم فالخط والسطح على مذهب هؤلاء جوهران لا محالة فان
المتالف من الجوهر لا يكون عرضا واما النقطة المستقلة فان قالوا
بها فهو الجوهر الفرد لا غير اذ لا يفهم من النقطة المستقلة الا ذو
وضع غير منقسم وهو جوهر وهذا بعينه هو مفهوم الجوهر الفرد
فالهيولى على تقدير كونها ذلك غير منقسم لا تكون نقطة عرضية
لانها جوهر فتكون نقطة مستقلة وهي الجوهر بعينه فلا تغاير

بين كونها نقطة مستقلة وجوهرا فردا فسقط الاعتراض المبني على عدم
تغايرهما مع جوابه واما النظر الواقع في استحالة تداخل الخطوط فليس
بشيء لان هذا الناظر معترف بان مجموع الخطين اعظم من احدهما في
الطول فلو تداخل الخط المستقل المتوسط بين الخطين العرضيين
في احدهما لم يكن المتداخلان معا اطول من احدهما والا لم يكن الخط
المستقل متوسطا بينهما بل يقع خارجا عنهما لكن المفروض انه متوسط
هف واما بطلان القسم الثالث فلان الهيولى لو كانت غير ذات وضع
فصارت ذات وضع باقتران الصورة فعند صيرورتها ذات وضع
اما ان تحصل في جميع الاحياز او لا تحصل في شيء منها او تحصل في بعضها
دون بعض والاقسام باسرها مستحيلة اما الاولان فاستحالتهما بديهية
واما الثالث فلان حصول الهيولى في كل واحد من الاحياز ممكن
على السواء لتساوي نسبتها الى كل منها فحصولها في واحد منها دون غيره
يكون ترجيحا بلا مرجح وانه محال والصورة النوعية وان اقتضت الاختصاص
ببعض الاحياز لا يندفع بها الترجيح بلا مرجح لان الهيولى اذا حصلت
في بعض الاحياز فلا بد من ان يتخصص كل جزء من اجزائها بحيز معين
من اجزاء ذلك الحيز والصورة النوعية لا يقتضي هذا الاختصاص
لان نسبتها الى جميع الاجزاء على السواء فتخصيص الاجزاء مع تساوي نسبتها
اليها يكون ترجيحا بلا مرجح قطعا واما النقض بانقلاب الجزء المائي الى الهواء

او بالعكس وانتقالهما بعد الانقلاب الى جهة حقيقين من اجزاء حيز الهواء
او الماء مع تساوى نسبة ذلك الجزء المنقلب الى جميع اجزاء الحيز المنتقل
اليه فغير وارد لان تساوى النسبة فى صورة النقض ممنوع فان الجزء المنقلب
من الماء او الهواء له قبل الانقلاب وضع خاص مع بعض اجزاء الحيز المنتقل
اليه فهو محاذاته اياه فهذا الوضع السابق له اعنى المحاذات المذكورة
يقتضى له الوضع اللاحق وهو حصوله فى ذلك الجزء المعين من الحيز
المنتقل اليه فلا يلزم ترجيح بلا مرجح بخلاف الهيولى المجردة فانها قبل
اقتران الصورة لا وضع لها سابق اصلا يقتضى لها وضعا لاحقا فحصولها
على بعض الاوضاع مع تساوى نسبتها اليها يكون ترجيحا بلا مرجح فان قيل
المحذور انما يلزم من فرض صيرورة الهيولى المجردة ذات وضع باقتران
الصورة اليها فلم لا يجوز ان يبقى الهيولى المجردة على تجردها ولا تصير ذات
وضع باقتران الصورة اليها فلا يلزم المحذور قلنا الكلام فى هيولى الاجسام
فانا بعدما اثبتنا الهيولى فى الاجسام اتجه لنا ان ننظر فيها انها هل كانت
مقترنة بالصورة فى اصل الفطرة غير منفكة عنها كما هى الآن او كانت
فى اصل الفطرة مجردة غير ذات وضع ثم صارت بعد ذلك ذات وضع
باقتران الصورة فنظرنا فادانا النظر فيها الى الجزم بانها لم تكن
مجردة لاستلزامه المحذور المذكور وحصل لنا ما هو المقصود من النظر
واما الهيولى المستمرة على التجرد فلا تعلق لها بالبحث فلا يقع فيها النظر

13

اصلا ولا ثاني وجودها ولا عدمها اذ نحن بصدد اثباته من استحالة تجرد هيولى
الاجسام فلو وجدت هيولى مجردة عنها لكانت من المفارقات وتسميتها هيولى
مجرد الاصطلاح فصل فى اثبات الصورة النوعية اقول لما فرغ عن اثبات
الهيولى وتلازمها مع الصورة شرع الآن فى اثبات الصورة النوعية فقال
لكل نوع من الاجسام صورة اخرى غير صورية الجسمية بها صار ذلك النوع نوعا
ولهذا سميت صورة نوعية اى منسوبة الى النوع بالتحصيل لتحصله بها وتسمى
طبيعة ايضا باعتبار كونها مبداء للحركة والسكون الذاتيين وقوة ايضا
باعتبار تاثيرها فى الغير وقبل الخوض فى المقصود يجب ان يعلم ان المقتضى لاختصاص
انواع الاجسام باحيازها المعينة ليس امرا خارجا من ذات الجسم بل هو امر حاصل
فيه لانا نعلم بالضرورة ان العنصر الثقيل مثلا انما يتحرك بحسب ذاته لا بحسب
امر خارج عن ذاته فلولا ان فى ذاته شيئا يقتضى اختصاصه بحيزها المعين لما
تحرك اليه بحسب الذات وهذا ظاهر جدا واذ قد مهدت هذه المقدمة فنقول
كل نوع من انواع الاجسام يختص بحيز معين يقتضى ذلك النوع بحسب ذاته
الحصول فى ذلك الحيز فالمقتضى لاختصاص ذلك النوع بذلك الحيز اما الصورة الجسمية
المشتركة بين الاجسام كلها او الهيولى او الصورة الاخرى والاول باطل لاستلزامه
اشتراك جميع الاجسام فى الحيز وكذا الثانى لاستلزامه كون القابل فاعلا واشتراك
العناصر فى الحيز لاشتراكها فى الهيولى وهما باطلان فتعين الثالث وهو المطلوب
وبهذا التقرير يندفع الاعتراض باحتمال كون المقتضى للاختصاص فاعلا

خارجيا مع التمحلات اللازمة في جوابه وهذا ظاهر عند التأمل **ولعلم** ان ايراد بحث
الصورة النوعية في اثناء مباحث التلازم اشارة الى ان التلازم مع الهيولى
لا يختص بالصورة الجسمية بل يتناول للصورتين فان الهيولى لا توجد
بدون الصورة الجسمية وهي لا توجد بدون الصورة النوعية وكذا
الصورة النوعية لا توجد بدون الصورة الجسمية التي لا توجد بدون
الهيولى فالهيولى مع الصورتين متلازمان بحيث لا ينفك شيء منها على الآخر
قال هداية **اصول** من عادة المصنف في هذا المختصر اذا اراد دفع وهم او ازالة
اشتباه في محله ان يعبر عن ذلك الدفع او الازالة بالهداية اذ الوهم والاشتباه
من نوع ضلال فدفعه يكون هداية لا محالة فههنا لما اثبت التلازم بين الهيولى
والصورة وقع الاشتباه في كيفية هذا التلازم فازال الاشتباه ببيان الكيفية
وسماها هداية على ما هو دابه **قال** اعلم ان الهيولى ليست علة للصورة **اقول**
يريد بيان كيفية التلازم بينهما ولنقدم ههنا ما يتوقف عليه تلخيص الكلام في
المطلوب وهو ان المتلازمين اما ان يكون احدهما علة فاعلية للآخر او لا بل يكونان
معلولي علة ثالثة منفصلة عنهما وعلى التقديرين يجب ان يكون العلة موجبة
ليتحقق التلازم بينهما اذ لولاه لم يستلزم العلة المعلول فلا يثبت التلازم
بخلاف ما اذا كانت العلة موجبة حيث يثبت التلازم جزما اما في القسم
الاول فلاستلزام كل واحد من العلة الموجبة والمعلول صاحبه واما في القسم
الثاني فلان كل واحد من المعلولين يستلزم العلة والعلة لايجابها يستلزم

14

المعلول الآخر فكل من المعلولين يستلزم الآخر ويتحقق التلازم بينهما واذا تقرر
هذا **فنقول** قد ثبت ان الهيولى والصورة متلازمان فاما ان يكون
الهيولى علة للصورة او الصورة علة للهيولى او يكونا معلولي علة
ثالثة منفصلة عنهما والاول باطل اذ لو كانت الهيولى علة فاعلية للصورة
لتقدمت بالوجود عليها تقدما ذاتيا ضرورة تقدم وجود العلة على وجود
المعلول بالذات **لكن** الهيولى متأخرة الوجود عن الصورة بحسب
الذات لما تبين ان الهيولى مفتقرة في الوجود الى الصورة فلا يكون
الهيولى علة للصورة وبهذا التقرير يندفع الاعتراض بان التقدم الذاتي
اللازم للهيولى بسبب كونها علة للصورة لا يستلزم تقدمها بالزمان
على الصورة ليلزم انفكاكها عنها اذ قد علم من التقرير المذكور ان الهيولى
متأخرة عن الصورة تأخرا ذاتيا منافيا لتقدمها الذاتي اللازم من العلية
فيلزم بطلان عليتها قطعا نعم هذا الاعتراض وارد على التقرير الذي
ذكره هذا المعترض وهو ان الهيولى لو كانت علة للصورة لتقدمت
عليها بالوجود اذ العلة الفاعلية متقدمة بالوجود على المعلول لكن
الهيولى ليست متقدمة بالوجود على الصورة اذ لو تقدمت عليها لزم
انفكاكها عنها وهو مخالف لما ثبت بينهما من التلازم اذ اللازم من العلية هو التقدم
الذاتي وهو لا يستلزم التقدم الزماني المستلزم للانفكاك فلا يلزم من

العليه الانفكاك الح واما الشرطية المذكورة في الجواب وهي قوله لو كانت
الهيولى علة للصورة لتقدمت الهيولى المتشخصة في الوجود
بالذات على الصورة فان اراد بتاليها لزم الهيولى وتشخصها معا
متقدمان على الصورة فالشرطية ممنوعة اذ غاية ما لزم من دليله
ان الهيولى على تقدير عليتها لا تنفك عن التشخص ولا يلزم منه ان يكون
للتشخص دخل في العلية فلا يلزم تقدم التشخص وان اراد به ان
المتقدم هو الهيولى لكنها لا تنفك عن التشخص فالشرطية مسلمة وبطلان
التالي ممنوع اذ لا منافاة بين ان يكون الهيولى متقدمة على الصورة بالعلية
ويتاخر تشخص الهيولى عن الصورة ايضا بالعلية ولو صح هذا الدليل
لزم ان لا يكون الصورة علة فاعلية لتشخص الهيولى بعين هذا الدليل
لكنه يقول به متصلا بهذا الكلام وكذا الثاني لان الصورة لا يجب وجودها
الا مع الشكل او بالشكل لانها ليست علة فاعلية للشكل والا لاشتركت
الاجسام كلها في الشكل على ما بيناه ولا علة قابلية لان القابل هو الهيولى
فلا يتقدم بوجوب وجودها الفائض عن العلة المفارقة على الشكل
فوجوب وجودها مع الشكل ان لم يتوقف عليه او به ان توقف عليه
فوجوب وجودها اما مع الشكل او بالشكل والهيولى ليست متاخرة
عن الشكل لما تبين ان الشكل انما يوجد بمشاركتها فهي اما متقدمة على

الشكل او معه فلو كانت الصورة علة للهيولى لتقدمت عليها فيلزم
ان يتقدم الصورة على الشكل لان المتقدم على المتقدم على الشيء متقدم
لكن الصورة يجب وجودها مع الشكل او به على ما مر انفا هذا
خلف هذا ما ذكره المص والحق ان ذكر معية الهيولى للشكل
ههنا مستدرك مع انها لا تطابق الواقع اما عدم المطابقة
فلان وجود الشكل عن العلة لما كان بمشاركة الهيولى تقدمت
الهيولى عليه لا محالة فلا يكون هي معه واما الاستدراك فلانه يكفي
ان يقال لو كانت الصورة علة للهيولى لتقدمت عليها وقد ثبت ان
الهيولى متقدمة على الشكل فيتقدم الصورة على الشكل لان المتقدم على
المتقدم متقدم فيكون ذكر المعية مستدركا لحصول المط بدونه
فلما بطل القسمان الاولان تعين القسم الثالث وهو ان الهيولى والصورة
معلولان لعلة ثالثة منفصلة عنهما فصدورهما عن العلة المنفصلة لا يجوز
ان يكون بحيث يستغني كل منهما عن الاخرى اما اولا فلانه يفضي الى
امتناع تألف الجسم منهما ضرورة امتناع تألف الماهية الحقيقية عن
اجزاء لا ارتباط بينها اصلا واما ثانيا فلما بينا ان الهيولى تفتقر في
ان تتقوم بالفعل الى مقارنة الصورة وان الصورة يلزمها الشكل المتأخر
عن الهيولى فافتقار الهيولى الى الصورة في البقاء لان الصورة الغاسرة

ان لم يعقبها بدل من صورة اخرى انعدمت الهيولى لانها لا توجد بالفعل بدون الصورة فالعلة المنفصلة المعقبة للبدل حبقية للهيولى بذلك البدل وافتقار الصورة الى الهيولى فى التشكل فذلك ظاهر **واعترض** على هذا بان افتقار الصورة فى تشكلها الى الهيولى يوجب تقدم الهيولى على الصورة وهو مناف لما تقرر عندهم من ان الصورة شريكة لعلة الهيولى وعليه منع ظاهر وهو لان اللازم منها ليس تقدم الهيولى على ذات الصورة بل على تشكلها وهو لاينافى القاعدة المقررة عندهم واما الجواب الذى ذكره المعترض فحاصله ان شريكة العلة هى الصورة المطلقة والمفتقرة الى الهيولى فى التشكل هى الصورة المتشخصة المتاخرة عن التشكل وهو قريب مما ذكرناه **واما الاعتراض** بمنع كون الافتقار بينهما على الوجه المذكور دون عكسه فغير متوجه بعد قيام الدليل عليه واما الجواب عنه بان القول بافتقار الصورة فى بقائها الى الهيولى يؤدى الى القول بعرضية الصورة وبان القول بافتقار الهيولى الى الصورة فى التشكل يؤدى الى الدور ولثبوت افتقار الصورة الى الهيولى فى التشكل فالكل ظاهر سوى لزوم الدور فانه مدفوع لا بما قاله هذا القايل فان كون الشئ علة قابلية لوصف قايم بشئ آخر غير معقول بل بان اللازم مما فرضناه هو افتقار تشكل كل منهما الى ذات الاخرى فظاهر انه ليس بدور **قال** فصل فى المكان

اقول لما فرغ عن تحقيق ماهية الجسم الطبيعى الذى هو موضوع هذا العلم اراد ان يشرع فيما هو المقصود فى هذا الفن اعنى البحث عن الاحوال العامة للاجسام الطبيعية كلها فبدا بما هو الاشهر منها وهو المكان فحقق اولا ماهيته فى هذا الفصل ويثبت انيته بعد ذلك فى الفصل الثانى لهذا الفصل ونحن نريد ان نبين اولا كيفية وقوع النزاع بين العقلاء فى تحقيق ماهية المكان فنقول اتفق العقلاء على ان الجسم له شئ من شانه ان ينسب اليه الجسم بكلمة فى وان يكون ظرفا للجسم وان يقع متصلا بفى جوابا للسوال عن الجسم باين هو كما يقال اين الماء فيجاب عنه بانه فى داخل الكوز واما صحة انتقال الجسم عنه الى غيره فلعدم اختصاصها بالمكان واشتراكها بينه وبين سائر ما يقع فيه مقولة من المقولات جدير بان تسقط ههنا عن درجة الاعتبار اسقاطا يندفع به الاعتراض الوارد عليها مع التعسف الملتزم فى جوابه فالنسبة المذكورة لذلك الشئ خاصة لازمة شاملة لافراده وهو تعين له عندهم وصلح بذلك لان يقع لهم نزاع فى تحقيق ماهيته حتى اختلفوا فيه فذهب جمهور الحكماء كالمعلم الاول والشيخين الفاضلين ابى نصر وابى على ومن تبعهم الى ان ذلك الشئ هو السطح الباطن من الجسم الحاوى المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوى فالسطح الباطن من الحاوى هو الشئ الذى ينسب اليه الجسم المحوى بكلمة فى كما يقال كرة النار فى مقعر فلك القمر وذهب آخرون الى ان ذلك الشئ هو

الخلاء ثم افترق هؤلاء القائلون بالخلاء فرقتين فرقة منهم افلاطون تزعم
ان الخلاء الذى ينسب اليه الجسم بغى بعد موجود فى الخارج مجرد عن المادة
من شانه ان ينفذ فيه الابعاد الجسمانية ويسمونه البعد المفطور وفرقة
تزعم انه لاشى محض وهم المتكلمون القائلون بان لكل جسم فراغا موهوما موافقا
للجسم فى المقدار والتناهى مشغولا بذلك بحيث لو لم يشغله لكان خلاء ومعنى
الفراغ الموهوم الفضاء الذى يثبته الوهم ويدركه من الجسم المحيط بجسم آخر
كالفضاء المشغول بالماء والهواء فى داخل الكوز فهذا الفراغ الموهوم هو الشئ
الذى من شانه ان يحصل فيه الجسم وان يكون ظرفا له عندهم وبهذا الاعتبار يجعلونه
حيز الجسم وباعتبار فراغه من شغل الجسم اياه يجعلونه خلاء فالخلاء عندهم
هو الفراغ الموهوم مع قيد ان لا يشغله شاغل من الاجسام فيكون لاشيا
محضا لان الفراغ الموهوم ليس بموجود فى الخارج بل هو امر موهوم عندهم
اذ لو وجد كان بعدا مفطورا وهم لا يقولون به فاذا لم يشغله جسم ما كان لاشيا
محضا بالضرورة والخلاء عندهم اخص من الحيز لان الخلاء هو الفراغ الموهوم
مع اعتبار ان لا يحصل فيه جسم والحيز هو الفراغ من غير ان يعتبر معه حصول
الجسم فيه او عدمه اما اذ لا يعتبر فيه عدم الحصول فقط والا لكان هو الخلاء
من غير فرق بينهما فتداخلا واما انه لا يعتبر فيه الحصول فلانه
لو اعتبر فى مفهومه ذلك فعند عدم الحصول لا يكون الفراغ حيزا فتنقطع

لان المدعى حصول الجسم فيه بالفعل

اى حصول الجسم فيه بالفعل

نسبة الحيزية بينه وبين الجسم فلا يطلب الجسم بطبعه الحصول فيه
اذ طلب الحصول بالطبع فيه لتلك النسبة والنزاع بين الحكماء والمتكلمين
واقع فى امتناع الخلاء وامكانه فالحكماء ذاهبون الى امتناعه لامتناع كل
واحد من الفراغ الموهوم والقيد السلبى اما الفراغ الموهوم فلانه على تقدير
الوجود هو البعد المفطور بعينه وهو ممتنع واما القيد السلبى فلانه
يفضى الى ان يكون ما جعلوه فراغا موهوما لاشيا محضا وهو ايضا
ممتنع على ما يأتيك بيانه عن قريب والمتكلمون ذاهبون الى الامكان
بناء على انهم قائلون بامكان الفراغ الموهوم وان لم يحكموا بوجوده فرارا
عن تداخل الابعاد وبامكان القيد السلبى ايضا فانهم يجوزون وجود جسمين
غير متلاقيين لا يوجد بينهما جسم ثالث يلاقيهما بل يكون ما بينهما لاشيا
محضا واذ قد ثبت هذا التحرير فنقول لما كان المذهب الاول هو المختار
عند المصنف اراد ان يثبته فى هذا الفصل فقال المكان هو اما الخلاء او السطح
الباطن المذكور والاول باطل فتعين الثانى اما الحصر فيشهد به الاستقراء اذ
لا يتصور شئ سواهما توجد له الخاصية المذكورة للمكان واما بطلان الاول
فلان المكان موجود ولا شئ من الخلاء بموجود فلا شئ من المكان بخلاء اما
الصغرى فلان المكان يشار اليه بهنا وذاك بحسب الخارج وكل ما هو كذلك
فهو موجود واما الكبرى فلان الخلاء اما بمعنى اللاشئ المحض الذى هو الفضاء

المفروض فراغه عن شغل الجسم فيه كما ذهب اليه المتكلمون او بمعنى البعد المجرد
عن المادة على ما ذهب اليه افلاطون واياما كان فهو ممتنع ولا شيء من الممتنع
بموجود فلا شيء من الخلاء بموجود اما امتناع الخلاء بمعنى اللاشيء المحض
فلان الخلاء بهذا المعنى عندهم هو الفضاء الموهوم ماخوذا مع صفة كونه
لا شيئا محضا وهذه الصفة ممتنعة لان ما زعموه فضاء موهوما قابل
للزيادة والنقصان فان الفضاء بين الجدارين اقل من الفضاء بين المدينتين
والقابل للزيادة والنقصان يمتنع ان يكون لا شيئا محضا فيمتنع صفة كونه
لا شيئا محضا وامتناع الصفة يوجب امتناع الموصوف الماخوذ معها
فيمتنع الخلاء بمعنى اللاشيء المحض واما امتناع الخلاء بمعنى البعد المفطور
فلان البعد المفطور لو وجد مجردا عن المادة لكان بذاته غنيا عن المادة
فيمتنع حلوله فيها لما بينا من ان الغني بذاته عن الشيء يمتنع حلوله فيه لكن البعد
حال في المادة كالبعد الجسماني وهذا انما يتم ان لو ثبت كون البعد ماهية
نوعية ولم يثبت بعد **قوله** فصل في الحيز **اقول** كل نوع من انواع الجسم
الطبيعي عنصرا كان او فلكا فله حيز طبيعي لانه عند تجرده عن القواسر
يكون في حيز لا محالة فحصوله في ذلك الحيز اما ان يكون لطبعه او لقاسر
والثاني منتف لفرض عدم القواسر فتعين الاول فيكون ذلك الحيز طبيعيا له
اذ لا نعني بالحيز الطبيعي الا ما يقتضي الجسم بطبعه الحصول فيه منازعة

البسائط واما في المركب فحكمه في الحيز حكم البسيط الغالب فيه لامتناع المعتدل
الحقيقي وههنا تفصيل لا يحتمل بيانه كلام هذا المختصر ولا يكون للجسم
واحد حيزان طبيعيان اذ لو وجد لجسم من الاجسام حيزان طبيعيان
فاما ان يحصل فيهما معا او في احدهما او لا يحصل في شيء منهما والكل باطل
اما الاول فظاهر واما الثاني فلانه في تلك الحالة اما ان يطلب الحيز الذي
لم يحصل فيه او لا يطلبه فان طلبه لم يكن الحيز الذي حصل فيه طبيعيا له
لان طلب الحيز الذي لم يحصل فيه هرب عن الحيز الذي حصل فيه والمهروب
عنه طبعا لا يكون حيزا طبيعيا وان لم يطلبه لم يكن هو طبيعيا لان الحيز
المطلوب طبعا لا يكون طبيعيا واما الثالث فلانه حينئذ اما ان لا يكون
على سمت الحيزين او يكون عليه وح اما ان يتوسطهما او يقع عنهما في جهة
فعلى الاول لان يلزم ميله طبعا الى جهتين مختلفتين وهو مح وعلى الثاني يميل
الى جهتيهما طبعا فاذا وصل الى اقربهما عاد الى القسم الثاني وقد تبين بطلانه
واذا بطل اقسام التالي باسرها بطل المقدم ايضا وثبت انه لا يجوز ان يكون
لجسم ما حيزان طبيعيان وهو المط **واعلم** ان المكان والحيز في اصطلاح
الحكماء لفظان مترادفان فانهم يستعملونهما بمعنى واحد وهو السطح الباطن
المذكور فظاهر قول المص فصل في المكان وفصل في الحيز مشعر
بتغايرهما معنى لكن اقتصاره على بيان ماهية المكان في الفصل المتقدم
وما ذكره الى الاحكام في الفصل الثاني من غير التفات الى تصوير ماهية

الحيز يدل على انه جرى على اصطلاح الحكماء في ترادف اللفظين ووضع
الفصل الاول لتصوير ماهية المكان والفصل الثاني لبيان الاحكام
وايراد لفظي المكان والحيز في الفصلين للتنبيه على ترادفهما فان حمل
كلامه على اول الاحتمالين فراده بالحيز اما الفراغ الموهوم واما معنى
آخر لم يبينه باصطلاح جديد اخترعه وعلى الاول يلزم ذهابه الى
ما ابطله من مذهب المتكلمين وعلى الثاني يلزم كونه تاركا ما هو الواجب
عليه من بيان اصطلاحه على انه مناف للاستواء وتغيير بحاله الوضع
لذاته وللحاصل فيه بسببه لا يفيد لانه تغيير لمذهبه الخاص بمحل
النزاع اذ للحكيم ان يقول حاله الوضع لذاته وللحاصل فيه بسببه هو السطح
الباطن المذكور لا غير وللمتكلم ان يقول هو الفراغ الموهوم وان حمل
كلامه على ثاني الاحتمالين يلزم بطلان كلية الحكم الاول المذكور في هذا
الفصل اعني قوله كل جسم فله حيز طبيعي لخروج المحدد عنه اللهم الا ان
يقال المحدد مستثنى عن هذا الحكم والسكوت عن الاستثناء للشهرة
وبالجملة كلام المص ههنا لا يخلو عن الاضطراب قال فصل في الشكل
اقول قد مر فيما سبق ان الشكل هو الهيئة الحاصلة للجسم بسبب احاطة
الحد الواحد به كالشكل الكري الحاصل للكرة بسبب احاطة السطح
الواحد المستدير بها او الحدود كالاشكال الحاصلة للاجسام المضلعة
بسبب احاطة اضلاعها بها ولما كان الشكل من الاحوال التي تعم الاجسام

الطبيعية كلها ذكره ههنا فقال كل جسم فله شكل طبيعي لان كل جسم متناه وكل متناه متشكل
اما المقدمة الاولى وهي قولنا كل جسم متناه فلما مر من البرهان القائم على تناهي الابعاد والثانية وهي قولنا
كل متناه متشكل فلان كل متناه لا بد ان يحصل له عند تناهيه نهاية واحدة
او نهايات كثيرة تحيط به ويحصل له بسبب تلك الاحاطة هيئة وهي الشكل
فيكون متشكلا لا محالة واما الثالثة وهي قولنا ان كل متشكل فله شكل طبيعي
فلان كل متشكل فله شكل عند تجرده عن القواسر البتة لما ذكرناه من البيان
الشكل اما ان يحصل له من طبعه او من القواسر والثاني منتف بالفرض
فتعين الاول فيكون طبيعيا اذ لا نعني بالطبيعي الا ما يحصل للجسم من طبعه
فثبت ان كل جسم فله شكل طبيعي وهو المط قال فصل في الحركة والسكون
اقول لما كانت الحركة من الاحوال التي تعرض الجسم الطبيعي
من حيث هو جسم طبيعي وهي مع السكون متقابلان تقابل العدم
والملكة اراد البحث عنهما في هذا الفصل فعرفهما اولا لتوقف
البحث عنهما على تصور ماهيتهما وقدم الحركة لكونها ملكة على
السكون الذي هو عدم في التعريف لان الاعدام انما تعرف بالملكات
وعرفها بانها الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وبيانه
ان الشيء الموجود لا يجوز ان يكون بالقوة من جميع الوجوه والا لكان
وجوده بالقوة فيلزم ان لا يكون موجودا وقد فرضناه موجودا
هذا خلف فهو اما بالفعل من جميع الوجوه وهو الموجود الكامل الذي

ليس له كمال متوقع وحالة منتظرة كالباري عز اسمه والعقول او بالفعل
من بعض الوجوه وبالقوة من بعضها فمن حيث انها بالقوة لو خرج من القوة الى
الفعل فذلك الخروج اما ان يكون دفعة وهو الكون كانقلاب الماء هواء
فان الصورة الهوائية كانت للماء بالقوة فخرجت منها الى الفعل دفعة او على
التدريج وهو الحركة فتبين ان ماهية الحركة هي الخروج من القوة الى الفعل
على سبيل التدريج وهذا التعريف للمتقدمين من الحكماء واعترض عليه المتأ[خرون]
الاول بان معرفة التدريج موقوفة على معرفة الزمان الموقوف على معرفة
الحركة ضرورة ان التدريج معرف بالحصول في الزمان الذي يعرف بانه مقدار
الحركة فتعريف الحركة بالتدريج يكون تعريفا دوريا وانه ممتنع واجاب عنه بعض
المتأخرين بمنع توقف معرفة التدريج على معرفة الزمان وبمنع ان التدريج
بديهي التصور فلا يتوقف تصوره على شيء اصلا من الزمان او انه يعرف
بالحصول قليلا قليلا والسكون هو عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك فقد
الحركة عما ليس من شانه الحركة كالموجود الذي هو بالفعل من جميع الوجوه
لا يكون سكونا فهذا الموجود لا يكون متحركا ولا ساكنا وكل جسم متحرك فانه
متحرك بشيء من غير الجسمية اذ لو كان متحركا بالجسمية لكان كل جسم متحركا دا[ئما]
لاشتراك الاجسام كلها في دوام الجسمية واشتراك العلة يوجب اشتراك
المعلول وبطلان التالي يدل على بطلان المقدم ... [illegible]
الجسم في الاقطار الثلثة على تناسب تقتضيه طبيعة ذلك الجسم بتخلل اجزاء منفصلة من خارج ... [illegible]

اقول احترز به عن غير النمو بتطابق الاقطار الثلثة من السمن لان الازدياد فيه لا يكون في جهة الطول واحترز بقوله على تناسب تقتضيه
طبيعته عن الجسم في الورم فانه لا يكون على تناسب طبيعي وان كان في الاقطار الثلثة واحترز بقوله بتخلل اجزاء منفصلة
من خارج عن التخلخل فانه وان كان ازديادا في الاقطار على التناسب المذكور الا انه ليس بتخلل اجزاء منفصلة من خارج
واحترز بقوله في تعريف الذبول في الاقطار الثلثة عن الهزال فانه ليس في تلك الاقطار واحترز بقوله على التناسب المذكور
عن الهزال بالمرض [illegible] بقوله بانفصال بعض اجزائه الى اصله عن التكاثف فانه ليس بالانفصال المذكور [illegible]

فينفصل حركته من البرودة الاصلية الى السخونة علامات المسمى مع بقاء صورته
النوعية وتبدل كاعوجاج البروج كذلك ويسمى صنف الحركة استحالة وحركة في الاين
وهي حركة الجسم من مكان الى آخر ويسمى نقلة وحركة في الوضع وهي الحركة المستديرة
المنتقل بها الجسم من وضع الى آخر فان المتحرك على الاستدارة انما يتبدل نسبة
اجزائه الى اجزاء مكانه ملازما لمكانه غير خارج عنه قطعا وباعتبار العروض
تنقسم الى ذاتية وعرضية لان الحركة العارضة للجسم اما ان تكون عارضة له
لذاته لا بواسطة عروضها لشيء آخر او لا يكون كذلك بل يكون عروضها له بواسطة عروضها
بالحقيقة لشيء آخر كحركة جالس السفينة بحركتها والاولى الذاتية والثانية العرضية
والذاتية تنقسم باعتبار المبدأ الى ثلاثة اقسام لان المبدأ المحرك للجسم
ان كان تحريكه له بسبب ميل مستفاد من خارج فالحركة قسرية كحركة الحجر
المرمي الى فوق والا فان كان تحريكه مع شعور وارادة فهي ارادية كالحركة
الصادرة من الحيوان بارادته والا فهي طبيعية كحركة الحجر الى اسفل
قال فصل في البرهان الاول في هذا الفصل ثلاثة مطالب الاول
هو التنبيه على انية الزمان والثاني هو تحقيق ماهية الزمان والثالث
هو بيان سرمديته اما الاول فهو انا نفرض حركتين متفقتين في الاخذ
والترك احدهما سريعة والاخرى بطيئة ففي هذا الفرض نجد الحركة السريعة
تقطع مسافة اطول من المسافة التي تقطعها الحركة البطيئة فلا شك ان بين

المراد بالامكان امر يقع فيه الحركة اعني الزمان لا الامكان الحقيقي

اخذ السريعة وتركها امكان قطع المسافة التي هي اطول بالسرعة المعينة وقطع
المسافة التي هي اقصر بالبطوء المعين نعم انا ندرك بالضرورة ان بينهما
امرا موجودا يسع قطع المسافة الاولى بالسرعة المعينة ويسع قطع المسافة
الثانية بالبطوء المعين فان قيل فرض الحركتين في هذه الصورة اما لمجرد
توضيح ان هذا الامكان او لبيان انه قابل للزيادة والنقصان
مع انه اولا امر والاول مستلزم استدراك فرض الحركتين اذ يكفي
فيه فرض حركة واحدة بان يقال اذا وقعت حركة في مسافة كان بين
اخذها وتركها امكان قطع تلك المسافة وهذا ظاهر جدا والثاني انما
يتم ان لو كان في الفرض المذكور امكانان يختلفان بالزيادة والنقصان
احدهما بين اخذ السريعة وتركها والآخر بين اخذ البطيئة وتركها وليس
كذلك اذ فرض اتفاق الحركتين في الاخذ والترك ينافي اختلاف الامكانين
بالزيادة والنقصان والثالث غير مبين فلا بد من بيانه لنتكلم عليه
قلنا المقصود من هذا الفرض هو بيان الانية وفرض الحركتين
لدفع وهم لو رجع تعذر الاكتفاء بالحركة الواحدة فانا لو فرضنا
حركة واحدة في مسافة وذكرنا ان بين اخذها وتركها امكانا اي شيئا
يسع قطع تلك المسافة لم يبعد ان يتوهم متوهم ان ذلك الشيء هو الحركة
نفسها لا امر اخر وبعرض الحركتين يندفع هذا الوهم لانا اذا فرضنا

حركتين على الوجه المذكور فظاهر ان بين اخذ السريعة منهما وتركها امرا
موجودا يسع قطع المسافتين بالمطابقة احديهما المسافة الطويلة بالسرعة
المعينة والثانية المسافة القصيرة بالبطوء المعين وذلك الامر مغاير
لكل واحد من الحركتين اذ ليس شيء منهما بحيث يسع قطع المسافتين
بالسرعة والبطوء المعينين وهذا الامكان قابل للزيادة والنقصان فان
الامكان الواقع بين اخذ تلك الحركة وتركها لا بد ان يكون متخالفا بالزيادة
والنقصان وغير ثابت اي غير مجتمع الاجزاء في الوجود لان اجزاء امكان
قطع المسافة هي امكانات اجزاء قطع المسافة وامكانات اجزاء قطع
المسافة هي امكانات قطوع اجزاء المسافة لان اجزاء قطع المسافة هي
قطوع اجزاء المسافة وامكانات قطوع اجزاء المسافة غير مجتمعة في الوجود
لانها مطابقة مع قطوع اجزاء المسافة وهي غير مجتمعة في الوجود فان قطع
النصف الاول من المسافة مثلا لا يجامع مع قطع النصف الاخير ضرورة
ان المتحرك ما لم يفرغ من قطع النصف الاول من المسافة لا ياخذ قطع
النصف الاخير منها وهو ظاهر فثبت ان في الوجود امكانا متقدرا
غير ثابت ولا نعني بالزمان الا هذا الامكان فثبت انية الزمان وهو
المطلوب واما الثاني فهو ان الزمان هو مقدار الحركة لانه ثبت انه مقدار

فهو اما الذي هو مقدار الجسم او للشيء من هيئاته القارة او للشيء الغير القار غير
قار على ما بينا فلو كان مقدار الجسم او لهيئته القارة للزم ان يكون غير القار
مقدار القار وهو ممتنع لاستلزامه وجود الشيء بدون مقداره اللازم له
فان مطلق المقدار لازم للشيء ذي المقدار وانه محال واذا ثبت انه ليس
مقدار الجسم ولا للشيء القار تعين انه مقدار للشيء الغير القار والشيء
الغير القار للجسم ليس الا الحركة فالزمان مقدار الحركة وهو المطلوب واما انه
فهو ان الزمان سرمدي لانه لو لم يكن سرمديا للزم ان يكون له بداية او نهاية وهما
محالان اما الاول فلانه لو كان له بداية للزم ان يكون عدمه قبل وجوده قبلية
لا توجد مع البعدية اذ عدم الشيء لا يوجد معه والقبلية التي لا توجد مع البعدية
لا تكون الا بالزمان فيكون عدم الزمان قبله بالزمان فيلزم ان يكون للزمان
زمان وهو ممتنع واما الثاني فلانه لو كان له نهاية يكون عدمه بعد وجوده بعدية لا توجد
مع القبلية وهو ممتنع ايضا لمثل ما مر من البيان واذا بطل التالي بقسميه بطل
المقدم فهو عدم سرمديته فثبت سرمديته وهو المطلوب وليس لقائل ان يقول
ان القبلية الزمانية اي التي لا توجد مع البعدية لعدم الزمان بالنسبة اليه
لا تستلزم ان يكون للزمان زمان فان بعض اجزاء الزمان قبل البعض الآخر
قبلية لا توجد مع البعدية ومع هذا لا تستلزم ان يكون للزمان زمان لانا
نقول القبلية والبعدية اللتان لا تجتمعان انما تكونان بالذات لاجزاء الزمان

واما

واما كونهما لغيرها فانما هو بواسطة وقوعه فيها فالزمان وعدمه ان
اتصفا بمثل هذه القبلية والبعدية فهذا الاتصاف اما ان يكون لانهما من
اجزاء الزمان او لانهما واقعان فيها والاول ظاهر والا لزم ان يكون الشيء وعدمه
جزئين له وهو بين الاستحالة فتعين الثاني وحينئذ فاما ان يكون الزمان الثاني
عين الزمان الاول وهذا ايضا باطل لاستلزامه كون اجزاء الشيء ظرفا له ولعدمه
والثاني ظاهرا او غيره فيلزم ان يكون الزمان وعدمه واقعين في زمان
آخر مغاير للاول فيلزم ان يكون للزمان زمان فيندفع المنع المذكور ويتم الدليل
سالما عن المنع وثبت المطلوب الذي هو سرمدية الزمان قال الفن الثاني في الفلكيات
اقول لما فرغ من مباحث الفن الاول الذي هو في الامور العامة شرع الآن
في مباحث الفن الثاني الذي هو في الفلكيات ورتبه على فصول فصل في اثبات
استدارة الفلك ولنقدم على اثبات المطلوب ما يتوقف عليه وهو ان الابعاد
التي تعتبر في الاجسام وهي الابعاد المتقاطعة على الزوايا القوائم ثلثة
ابعاد لا غير لان لكل منها طرفان فيجمع الاطراف الستة للابعاد الثلثة هي
الجهات الستة التي تقع الاشارة الحسية اليها مثلا الابعاد المعتبرة في بدن
الانسان ثلثة احدها البعد الواصل بين راسه وقدميه وهو الطول
فيه وثانيها البعد الواصل بين جنبيه وهو العرض وثالثها البعد
الواصل بين بطنه وظهره وهو العمق فما يلي راسه من نهايتي امتداده

الطولى حال كونه على الوضع الطبيعي فوق وما يلي قدميه منهما في تلك الحالة تحت
وما يلي أقوى جانبيه أعني الغالب من نهايتي امتداد العرض يمين وما يلي أضعف
جانبيه منهما يسار وما يلي البطن من نهايتي امتداد العمق قدام وما يلي
الظهر منهما خلف اثنتان من هذه الجهات الست وهما الفوق والتحت
حقيقيتان لأن الفوقية والتحتية لهما باعتبار نفس حقيقتهما لا باعتبار
إضافتهما إلى شيء خارج عنهما ولهذا لا يتبدلان أصلا فإن كل واحد من
الفوق والتحت بالنسبة لإقامة الانسان حالتي الانتصاب والانتكاس
واحد لا يتبدل لأن أصله فليس فوقية الفوق باعتبار وقوعه فيما
يلي رأس الانسان ولا تحتية التحت باعتبار وقوعه فيما يلي قدميه في الوضع
الطبيعي للانسان حتى يلزم تبدلهما كذلك فإذا انقلب هذا الوضع بالانتكاس
لم يبق الانسان على الوضع الطبيعي لا يلزم انقلاب الفوق تحتا وبالعكس
وأما الأربع الباقية من تلك الجهات فليست بحقيقية فإن كونها تلك
الجهات ليس باعتبار نفس الحقيقة بل باعتبار إضافتها إلى شيء هو خارج
عنها فإن كلا منها عند التحقيق جهة فوق أو جهة تحت اعتبر معها إضافة
إلى شيء ثالث فصارت بها جهة وإلى مقابل ذلك الشيء أخرى فصارت بها جهة
أخرى مقابلة للجهة الأولى ولهذا تتبدل بتبدل تلك الإضافات فإن
اليمين مثلا جهة فوق أو جهة تحت اعتبر معها كونها واقعا فيما يلي أقوى جانبي

الانسان وبهذه الإضافة صارت يمينا وكذلك اليسار إنما هو جهة
فوق أو جهة تحت اعتبر معها إضافة وقوعها فيما يلي أضعف جانبيه
وبها صارت يسارا ولهذا ينقلب اليمين يسارا وبالعكس بانقلاب الإضافتين
وإذ قد مهدت هذه المقدمات فحري بنا الآن أن نرجع إلى أصل المطلب
ونقول لما كان كل واحد من الجهتين الحقيقيتين أعني الفوق والتحت موجودا
ذات وضع غير منقسم في امتداد مأخذ الحركة أي الامتداد الذي يأخذ
فيه الحركات المستقيمة كان الفلك مستديرا لكن المقدم حق والتالي مثله أما أنهما
موجودان ذاتا وضع فلأنهما لو لم تكونا موجودتين ذاتي وضع لامتنعت الإشارة إليهما
إليهما وتوجه المتحرك بالحركة المستقيمة إليهما لأنهما لو لم تكونا موجودتين ذاتي وضع لكانتا
إما معدومتين أو موجودتين لا وضع لهما وأيا ما كان يمتنع الإشارة والتوجه
إليهما إذ الإشارة إلى المعدوم والموجود الذي لا وضع له مستحيل وكذا توجه
المتحرك بالحركة المستقيمة إليهما مستحيل أيضا فإن المتحرك إنما يتحرك إلى شيء
ليحصل فيه وحصول المتحرك فيهما محال لكن الإشارة إلى الجهات الحقيقية ليست
بممتنعة لوقوعها فإن الناس يشيرون إليها وكذا توجه المتحرك إليها ليس
بممتنع فإن الأجسام العنصرية بعضها يتحرك إلى جهة الفوق وبعضها يتحرك
إلى جهة السفل فثبت أن كل واحد من الجهتين الحقيقيتين موجود ذات وضع
وأما أنهما غير منقسمين في امتداد مأخذ الحركة فلأنهما لو انقسمتا فيه فلا أقل

من لن يكون لها جزان فاذا وصل المتحرك الى اقربهما فاما ان يسكن عند الوصول
اليه او يستمر على الحركة فان سكن لزم ان يكون المقصد هو الجزء الاقرب والا يكون
للابعد دخل فيه اصلا اذ لا يراد بالمقصد الا ما ينتهي الحركة بوصول المتحرك
اليه وان استمر على الحركة فحركته في هذه الحالة اما الى المقصد او عنه فان كان نسبة
اليه لم يكن اقرب الجزئين من الجهة لان الجهة هي المقصد الذي ينتهي اليه
الحركة لا غير وان كانت عنه لم يكن الا بعد منهما كما هو المفروض انهما جزان لها
هذا خلف فثبت انها غير منقسمة في امتداد ماخذ الحركة وبه يتم تحقيق المقدم
واما الملازمة فلانه ثبت ان كل واحد من الجهتين موجود ذو وضع فهي
اما جسم او جسمانية لكنها ليست بجسم لعدم قبولها الانقسام في ماخذ الحركة ووجوب
كون الجسم قابلا للانقسام في سائر الامتدادات فهي اذن موجودة جسمانية
متعلقة بمحل متعين الوضع في ذلك المحل فتعين وضعها اما ان يكون في خلاء
وهو محال لاستحالة الخلاء ولتعين وضع الموهوم فيه لو تخيل واما ان يكون
في ملا متشابه اي في داخل جسم واحد وهو ايضا محال لاستلزامه عدم
اختلاف الجهتين بالطبع ضرورة تشابه حدود الملاء المتشابه لكنهما مختلفان
بالطبع لان الجسم المستقيم الحركة يطلب احديهما ويترك الاخرى وهذا دليل
على اختلافهما بالطبع ضرورة فان قيل عدم اختلافهما بالطبع انما يلزم
ان لو كان تحددهما في ملا واحد متشابه وهو غير لازم لجواز تحددهما

ملا بين

ملا بين مختلفين قلنا تحددهما اما ان يكون في ملا واحد متشابه او في
ملا بين مختلفين والاول يستلزم عدم الاختلاف كما ذكرناه والثاني
يستلزم عدم تعينهما لان كل واحد منهما يتحدد في ملا واحد لكن الحدود
المفروضة في الملا الواحد متشابهة وتعين شيء من تلك الحدود لان يكون
جهة منها دون سائر الحدود مع تشابهها ترجيح بلا مرجح فلا يتعين شيء
من تلك الحدود لكونه تلك الجهة فيبقى الجهتان غير متعينين لكنهما متعينان
هذا خلف واذا قد ثبت ان الجهتين الحقيقيتين جسمانيتان وتعين وضعهما
ليس في خلاء ولا ملا متشابه فتعين وضعهما انما يكون في اطراف
ونهايات خارجة عن الملا المتشابه فيحصل فيه الملا الذي يتحدد به
الجهتان لا بد ان يكون جسما كريا لانه اما ان يكون جسما واحدا او اكثر من
واحد فان كان جسما واحدا يجب ان يكون كريا لانه لو لم يكن جسما كريا لم يتحدد به
الا جهة القرب منه وهي جهة الفوق ولا يتحدد به جهة البعد عنه وهي جهة
السفل لانها غاية البعد عن المحدد اذ لو لم يكن غاية البعد عنه بل كانت
حدا اخر من البعد لزم تبدله وصيرورته فوقا بالنسبة الى حد ابعد منه
لان الحد الابعد بالنسبة الى الحد الذي فرضناه جهة السفل اما ان يكون
جهة فوق او جهة سفل والاول محال لان جهة الفوق هي جهة القرب من
المحدد فتعين ان يكون جهة السفل واذا كان الحد الابعد سفلا بالنسبة

الى الحد المفروض سفلا كان المفروض سفلا جهة فوق بالنسبة
الى الحد الابعد فيتبدل السفل فوقا وهو باطل لما ذكرناه انهما جهتان حقيقيتان
لا يتبدلان اصلا وغاية البعد لا تتحدد بالجسم الذى ليس بكرى لان غاية البعد
اما تحدد به لو كان البعد عنه محدودا وليس كذلك فان قيل ان اردتم بذلك
ان البعد الخارج عنه ليس محدودا به فالجسم الكرى ايضا كذلك وان اردتم به
ان البعد الداخل فيه ليس محدودا به فلا م ذلك فانه كما يمكن ان يفرض فى داخل
الجسم الكرى النقطة المركزية التى هى غاية البعد كذلك يمكن ان يفرض فى داخل
الجسم المكعب مثلا نقطة يتساوى بعدها عن سطوحه وخطوطه وزواياه
تساوى نقطة المركز عن سطح الكرة فى جميع الجوانب فمجموع النقط تكون
غاية البعد فى الجسم المكعب فيتحدد به البعد الداخل فيه قلنا السطوح
والخطوط والزوايا كلها موجودة بالفعل فى الجسم المكعب فالنقط التى
تفرض فيه مائلة من النقطة الوسطية الى كل واحد من تلك السطوح
كلها ابعد من النقطة الوسطية بالنسبة الى السطح المقابل لها فالنقطة الوسطية
لا تكون غاية البعد بالنسبة الى سطح ما فلا توجد فى الجسم المكعب نقطة
هى غاية البعد بخلاف الكرى فان محيطه سطح واحد كرى والنقط الغير
المركزية كلها اقرب اليه من النقطة المركزية واختلاف تلك النقط قربا
وبعدا بحسب الاجزاء المفروضة فى المحيط غير معتبر لابتنائه على الامور الموهومة

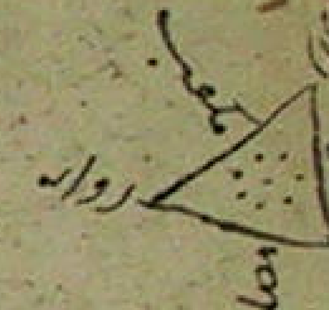

الغير المحقق فيكون المركز غاية البعد فى الجسم الكرى فيتحدد بمحيطه جهة القرب
فيه وهى الفوق وبمركزه جهة البعد عنه وهو التحت فثبت ان المحدد
على تقدير وحدته ان لم يكن جسما كريا لا يتحدد به الا احدى الجهتين فما فرضناه
محدد الجهتين لا يكون محددا لهما هذا خلف فمحدد الجهات على تقدير كونه
جسما واحدا يجب ان يكون جسما كريا وان كان اكثر من جسم واحد فاما ان
يكون بعض تلك الاجسام محيطا ببعض او لا يكون والثانى يوجب ان يتحدد
لكل واحد من الجسمين جهة القرب فقط واما جهة البعد عنهما فلا تتحدد
بشىء منهما لانه لا يفرض حد فيما بين بينهما الا امتداد الواصل بينهما الا
ويوجد فيه حد اخر هو ابعد من الحد الذى فرض اولا بالنسبة الى كل
واحد منهما ولو اعتبر غاية البعد من احد هذين الجسمين التى هى غاية القرب من الاخر فلا يوجد فى الامتداد الواصل بين هذين
الجسمين غاية بعد عنهما فلا تتحدد بهما غاية البعد عنهما والاول لما تقدم
لو كان تحدد الجهتين المذكورتين بالجسمين الذين لا يحيط احدهما بالاخر
لزم ان لا يتحدد بهما الا جهة القرب واما جهة البعد عنهما فلا تتحدد بهما لان
غاية البعد عنهما اما ان تكون من البعد الخارج عنهما او البعد الداخل فيهما
واياما كان فلا يتحدد بهما اما البعد الخارج عنهما فلما بينا ان البعد
الخارج عن الجسم لا يتحدد به واما البعد الداخل فيهما فلما ذكرنا ان جهة

البعد في غاية البعد وغاية البعد الداخل في احدهما ليست غاية البعد عن الاخر
لان البعد الداخل في احدهما خارج عن الآخر والبعد الخارج عن الجسم لا يتحدد به
وايضا يلزم ان لا يكون الفوق جهة واحدة معينة بل كان جسمين مختلفين
لان قرب كل واحد من حدي الجسمين يخالف قرب الاخر لكن الفوق جهة واحدة
معينة يقصدها بعض الاجسام بالحركة المستقيمة ويتركها البعض الاخر منها فلا
جسمين مختلفين يحدد كل واحد منهما بقرب الجسم غير الجسم الذي يحدد بقربه
للاخرى فان قيل لا حاجة في تحديد الجهتين الى اعتبار البعد بل يكفي فيه
اعتبار القرب بان يكون الجسمان المتباينان مختلفين بالطبع ويحدد بقرب
كل واحد منهما جهة من الجهتين الحقيقيتين من غير احتياج الى اعتبار البعد قلنا
البعد عن كل واحد من حدي الجسمين متحقق في نفس الامر والواقع سواء
اعتبر معتبر اولا والبعد عن احد حدي الجسمين لا يلزم ان يكون قريبا
من الاخر لاحتمال وقوعهما في سمت غير الامتداد الواصل بينهما فالبعد منتهى
عن احدهما الذي ليس قريبا من الاخر يكون جهة حقيقية مغايرة لكل
واحد من حقيقتي القرب عنهما فلا يكون المعلوم من الجهة الحقيقية الا الفوق
والتحت فعلم ان المحدد مع تعدده يكون واحدا اما متعدد الا ان يحيط بعضها
ببعض لم يتحدد به الا جهة واحدة وهي جهة القرب فتعين ان يحيط بعضها
ببعض وبه يحصل المحيط الذي المحيط من تلك الاجسام اما ان يكون جسما كرويا

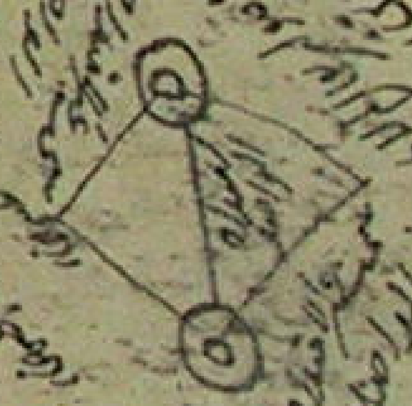

او لا يكون كذلك فان لم يكن كرويا لم يتحدد به الا جهة القرب منه واما جهة البعد
عنه فلا تتحدد به اصلا لان غاية ما في الباب ان يكون المحاط كرويا ويكون مركزه في
غاية البعد عنه ومركز المحاط ليس غاية البعد عن المحيط فلا يتحدد به البعد
عن المحيط وان كان المحيط كرويا فهو كاف في تحديد الجهتين على ما مر تقريره
ويقع المحاط حشوا لا دخل له في ذلك التحديد اصلا فثبت ان الجهة الحقيقية
اذا كانت موجودة ذات وضع غير منقسمة في امتداد ماخذ الحركة المستقيمة
كان المحدد لهما جسما كرويا ولزم مما ذكرنا كون الجسم الكلي محيطا بالاجسام
المستقيمة الحركة لتحدد به جهة الفوق المحيط بتلك الاجسام فيكون المحدد فلكا
اذ لا نعني بالفلك الا جسما كرويا محيطا بالاجسام العنصرية المستقيمة الحركة
فعلم ان الجهة الحقيقية ان كانت موجودة ذات وضع غير منقسمة في امتداد
ماخذ الحركة كان الفلك جسما كرويا وبهذه المقدمة يتم الحجة على الخطوط وهو ان لا
الفلك قال فصل في ان الفلك بسيط الى اخره اقول الجسم اما بسيط
او مركب لانه اما ان يكون متالفا من اجسام مختلفة الطبائع او لا يكون كذلك
فالاول هو المركب كالمواليد الثلثة المتالفة من العناصر الاربعة المختلفة الطبائع
والثاني هو البسيط كالعناصر الاربعة فان كل واحد منهما لم يتالف من
اجسام مختلفة الطبائع والمصنف اورد هذا الفصل لاثبات
ان الفلك بسيط بالمعنى المذكور فقال الفلك بسيط لانه لا يقبل الحركة

المستقيمة ذاتا وجهة، وكل ما يقبل الحركة المستقيمة ذاتا وجهة فهو بسيط ينتج
ان الفلك بسيط اما الصغرى فلان الفلك محدد للجهات لما ذكر في الفصل
السابق على هذا الفصل وكل ما هو محدد للجهات فهو لا يقبل الحركة المستقيمة
لان القابل للحركة المستقيمة طالب لجهة اخرى وكل ما يكون كذلك فالجهة متحددة
قبله لان طلب الجهة وتركها انما يكون بعد تحددها وكل ما تتحدد الجهة قبله
فهو لا يحددها فهو لا يقبل الحركة المستقيمة ينتج ان الفلك لا يقبل الحركة
المستقيمة وهي الصغرى واما الكبرى فلان كل ما لا يقبل الحركة المستقيمة
فهو بسيط لانه لو كان مركبا لكان كل واحد من بسايطه اما ان يكون على شكله
الطبيعي وهو الكرى او على شكل القسري والقسمان باطلان واما القسم
الاول فلانه يلزم ان يكون الفلك مجموع كرات متلاقية بينها فرج
على حسب تلاقي تلك الكرات اذ لا يحصل من تلاقيها للفلك سطح واحد كرى
يتشابه الاجزاء لكن مثل هذا السطح واجب الحصول للفلك ليتحدد به جهة
الفوق واما القول باحتمال كون تلك الفرج مملوءة بجسم اخر فغير معقول لان
الجسم المالي ان لم يكن على شكله الطبيعي كان جزءا من الفلك متشكلا بالشكل
القسري فيندرج في القسم الثاني وان كان على شكله الطبيعي فهي كرة واحدة
ان كان بسيطا ومجموع كرات متلاقية ان كان مركبا ولا بد ان يكون الامتلاء
ذلك الجسم لتلك الفرج وهذا بين لا خفاء فيه واما القسم الثاني فلان كل واحد

27

من تلك البسايط وبعضها لو كان على الشكل القسري لامكن عوده بالطبع
الى شكله الطبيعي عند زوال القاسر والعود لا يكون الا بالحركة المستقيمة
فيلزم ان يكون جزء الفلك قابلا للحركة المستقيمة وهو خلاف ما ثبت
ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة ذاتا وجهة، وهذا التقييد اعني قولنا
ذاتا وجهة، تنبيه قدمنا في تقرير الحجة لدفع الاعتراض بان قبول الجزء
للحركة المستقيمة لا يستلزم قبول الكل لها فلا يلزم الخلف على تقدير
كون البسايط على اشكالها القسرية فان العناية بها يتضح ان قبول الجزء
الحركة المستقيمة خلف ايضا قال مصنف ع لان الفلك قابل الخ اقول المطلوب
في هذا الفصل اثبات احكام ثلثة احدها كون الفلك قابلا للحركة المستديرة
وثانيها كونها ذا مبدأ ميل مستدير يحرك به على الاستدارة وثالثها
انه ليس في طبعه مبدأ ميل مستقيم اما الحكم الاول فالبرهان عليه ان كل
جزء من الاجزاء المفروضة للفلك فله وضع معين من محاذاة معينة بالضرورة
لا مانع من فرض حصول هذا الوضع لشيء مقتضى طبع والا يلزم اشتراك
الاجزاء كلها في الوضع لاشتراكها في الطبع اذ لو لم يشترك الاجزاء في الطبيعة
بل كان لكل واحد منها طبع خاص يقتضي وضعا معينا او محاذاة معينة
لزم كون الفلك ذا اجزاء مختلفة الطباع فلا يكون الفلك بسيطا وقد اثبتنا
انه بسيط هذا خلف فثبت ان الاوضاع الحاصلة لاجزاء الفلك ليست

من مقتضيات طبيعته المشتركة فيكون زوالها جايزا بالنسبة الى نفس الطبيعة
وزوالها وتبدلها اما بان يكون بالحركة المستقيمة او بالحركة المستديرة والاول
باطل لما لزم كون الفلك قابلا للحركة المستقيمة وقد بينا بطلانه وكذا الثاني
فثبت كونه قابلا للحركة المستديرة وهو المطلوب واما الحكم الثاني وهو ان الفلك
ذو مبدأ ميل مستدير فبيانه بعد الانقدار فاعلم اولا ان الميل حالة
في الجسم مغايرة للحركة يقتضيها الطبيعة بواسطتها الحركة لو لم يعق منها عايق
ويعلم مغايرتها بوجودها بدونها في الحجر المرفوع باليد وفي الزق المنفوخ
المسكن تحت الماء واذ قد علمت هذا فلنشرع في تقرير البرهان عليه
بان نقول يجب ان يكون الفلك ذا مبدأ ميل مستدير اذ لو لم يكن كذلك لما كان
قابلا للحركة المستديرة وبطلان التالي مما ذكرناه من البيان يدل على بطلان
المقدم اما الملازمة فلانه لو لم يكن في طبعه مبدأ ميل مستدير لم يقبل الميل
المستدير بالقسر من فاعل خارجي فلا يوجد فيه ميل اصلا لان الميل اما
بكونه طبيعيا او قسريا فيلزم امتناع حركته لما ذكرنا من ان الميل آلة
للطبيعة في احداثها الحركة وامتناع حدوث المعلول عن العلة الا بآلة
التي في احداثها اياه يدل بتلك الالة وامتناع حركته عين الانقلاب وهو
ان يكون غير قابل للحركة المستديرة فثبت الملازمة واما قلنا انه لو لم
يكن في طبعه مبدأ ميل مستدير لم يقبل الميل المستدير بالقسر لانه لو قبل الميل

المستدير

المستدير القسري لتحرك به ابتداء مع عدم الحركة مانع خارجي لان طبيعة المقسور
تقتضي الحركة القسرية بواسطة الميل القسري ولا عايق من داخل وهو الميل
الطبيعي ولا من خارج لفرض عدمهما واذا وقعت تلك الحركة بتلك القوة القسرية
في مسافة معينة فلا بد ان يقع في زمان معين من الازمنة لامتناع وقوع
الحركة في الان فاذا فرضنا جسما آخر يتحرك بتلك القوة القسرية بعينها وفيه
ميل طبيعي معاوق للميل القسري لمخالفته اياه في الجهة فيقع الحركة ايضا في
زمان لا محالة فيكون زمان حركة الجسم الاول العديم الميل اقصر من زمان حركة
الجسم الثاني الذي فرضناه ذا ميل طبيعي معاوق اذ لو تساويا لزم كون الحركة
مع العايق كهي لا معه وانه محال ولا بد ان يكون بين الزمانين نسبة مقدارية
لكون احدهما نصف الاخر او ثلثه او مثليه وامثالها لان الزمان مقدار
وكل مقدارين من نوع واحد لا بد ان يكون بينهما نسبة مقدارية فلو فرضنا
جسما ثالثا مساويا كلا من الجسمين السابقين في الامور المذكورة سوى
انه ذو ميل اضعف من ميل ذي الميل الاول بحيث يكون نسبة ميله الى ميل
ذي الميل الاول نسبة زمان حركة عديم الميل الى زمان حركة ذي الميل لزم
ان يكون مسافة حركة هذا الجسم بتلك القوة في مثل زمان حركة عديم الميل
مثل مسافة حركة عديم الميل لان حركة الجسم تزداد وتسرع بحسب انتقاص
المعاوق اذ لو انتقص شيء من الميل المعاوق وبقيت الحركة على حالها

غير زائد فى السرعة لم يكن للمقدار المنتقص من الميل المعاوق تاثير
فى المعاوقة فكلما ينتقص الميل المعاوق بذلك المقدار لم تزدد الحركة
سرعة فيؤدى الى انتقاص الميل بالعدد المذكور مرة مرة بعد اخرى الى انتهاء
الميل مع بقاء الحركة على حالها غير زائدة فى السرعة مع انه كان معاوقا فى الميل
لا يكون معاوقا وهذا خلف وفيه نظر لان قولكم لو انتقص شىء من الميل ولم تزدد
السرعة لم يكن للمقدار المنتقص من الميل المعاوق تاثير فى المعاوقة ان اردتم به
انه لا يكون لذلك القدر تاثير اصلا سواء كان انتقاصه اول مرة او مرارا
متعددة فهو ممنوع اذ لا يلزم من عدم ازدياد السرعة بانتقاصه اول
مرة وان اردتم به انه لا يكون للمقدار المنتقص اول مرة تاثير فى المعاوقة
فهو مسلم لكن لا يلزم منه ان لا يكون له تاثير عند كونه مرارا متعددة فلا يلزم
قولكم فكلما انتقص الميل بذلك القدر لم تزدد الحركة سرعة الى آخر المقال
نحن نعلم بالضرورة ان الميل الذى هو معاوق من حيث انه ميل مخالف للميل
وان بلغ غاية الضعف له اثر فى المعاوقة غاية ما فى الباب ان معاوقته تكون
ضعيفة ايضا فكلما انتقص شىء من الميل المعاوق ازدادت الحركة السرعة
لا محالة اذ لولا ذلك لم يكن الميل معاوقا من حيث انه ميل مخالف وقد ثبت انه
كذلك هذا خلف فثبت ان انتقاص الميل يوجب ازدياد السرعة
وازديادها يوجب انتقاصها فبعد انتقاص الميل فى ذى الميل الثانى وازدياده

فى ذى الميل الاول يزداد السرعة فى ذى الميل الثانى وتنقص فى ذى الميل
الاول فنسبة سرعة ذى الميل الاول الى سرعة ذى الميل الثانى كنسبة الميل الثانى الى
الميل الاول ونسبة الميل الثانى الى الاول كنسبة زمان عديم الميل الى زمان ذى الميل
الاول بالفرض فنسبة عديم الميل الى زمان ذى الميل الاول كنسبة سرعة ذى
الميل الاول الى سرعة عديم الميل لانه اذا اخذت الحركتان فى مسافة واحدة
سرعة وتباطؤ كان طول الزمان فى احديهما وقصره فى الاخرى بازاء انتقاص
السرعة فى احديهما وازديادها فى الاخرى فنسبة سرعة ذى الميل الاول الى سرعة
ذى الميل الثانى كنسبة سرعة ذى الميل الاول الى سرعة عديم الميل وسرعة ذى الميل
الاول سرعة واحدة واذا تساوت نسبتا سرعة واحدة الى سرعتين
تساوت السرعتان اذ لو لم تتساو السرعتان لا تتساوى نسبتا
سرعة واحدة اليهما اذ الشىء الواحد لا يتساوى نسبتاه الى شيئين مختلفين
يوضح ذلك اعتبار فى الاعداد فعلم تساوى سرعتى ذى الميل الثانى
وعديم الميل الثانى فلو وجب حركة ذى الميل الثانى وعديم الميل فى زمان عديم
الميل لزم تساوى مسافتيهما لان تساوى الحركتين سرعة وزمانا يوجب
تساوى المسافتين فالحركة مع العائق وهى حركة ذى الميل الثانى كلا معه وذلك
حركة عديم الميل هذا خلف ونقول ايضا لو تحركت الاجسام الثلاثة المذكورة
لزم وقوع حركة الجسم الثالث بتلك القوة فى تلك المسافة بعينها فى زمان حركة

عدم الميل الى نسبة زمان حركة ذى الميل الثانى الى زمان حركة ذى الميل الاول
كنسبة الميل الثانى الى الميل الاول لان طول الزمان وقصره بحسب قوة الميل
وضعفه فكلما ازداد الميل قوة ازدادت الحركة بطوء وازداد الزمان طولا
وكلما ازداد الميل ضعفا ازدادت الحركة سرعة وازداد الزمان قصرا
فاذا كان احد الميلين مثل الاخر في القوة والضعف كان الزمانان متساويين
واذا كان احدهما ضعف الاخر في القوة والضعف كان الزمان الذى
بازاء الميل القوى ضعف الزمان الذى بازاء الميل الضعيف ونسبة
الميل الثانى الى الميل الاول كنسبة زمان عديم الميل الى زمان ذى الميل بالفرض
واذا ثبت لقدمتان الاولى لزم ان يكون نسبة زمان ذى الميل الثانى الى
زمان ذى الميل الاول كنسبة زمان عديم الميل الى زمان ذى الميل الاول
ويلزم من هذا ان يكون زمان ذى الميل الثانى مثل زمان عديم الميل لان زمان
ذى الميل الاول مقدار واحد ونسبة زمانى عديم الميل وذى الميل الثانى
اليه متساويتان وكلما تساوت نسبتا مقدارين الى مقدار واحد تساوى
المقداران والتالى عدم تساوى القسمين فيلزم ان يكون الحركة مع
العايق كهى لا معه وانه محال وهذا المحال لم يلزم من فرض كون نسبة الميل
الثانى الى الميل الاول كنسبة زمان عديم الميل الى زمان ذى الميل الاول
لانه ممكن والا يلزم من فرض الممكن محال اما الاول فلان الميل قابل للانقسامات

30

العددية مثل التنصيف والتثليث والتربيع الى غير ذلك من الانقسامات
الغير المتناهية بحسب القوة كما ان الزمان قابل لها بحسب الطول وكل
نسبة عددية يمكن اعتبارها بين الازمنة كالنسبة التنصيفية والتثليثية
والتربيعية الى غير ذلك من النسب العددية يمكن الاعتبار بين الميول
واما الثانى فلانه لو لزم من فرض الممكن محال لزم ان يكون الممكن ملزوما
للمحال وهذا ايضا محال لامتناع استلزام الامكان وجود الملزوم بدون
اللازم فتبين بما ادعيناه من ان الفلك لو لم يكن فيه مبدا ميل مستدير
لم يقبل القسرى من فاعل خارجى والمقدمات الباقية قد مر بيانها
فيتم البرهان على النمط واعلم ان حركة الجسمانى ذى الميلين بالقسر من الامور
المفروضة فى هذا البرهان وكان ما كتب ينبغى ان المحال المذكور
لم يلزم منها الا انهم لم يتعرضوا لذلك لوضوحه فان حركة الجسم ذى الميل
الطبيعى بالقسر ممكن بل واقع كما فى العناصر الاربعة وربما ذولت ميول
طبيعية متحرك بالقسر الى خلاف جهات ميولها الطبيعية واعترض على
هذا البرهان من وجوه احدها انا لا نم انه لا يلزم من كون الميلين على
نسبة الزمانين تساوى زمانى عديم الميل وذى الميل الثانى وقوله لان
نسبة زمان حركة ذى الميل الثانى الى زمان حركة ذى الميل الاول كنسبة الميل
الثانى الى الميل الاول ممنوع ... وانما يلزم ذلك لو لم يكن

الحركة بنفسها قدرا من الزمان فان الحركة اذا اقتضت بنفسها قدرا من
الزمان اشتركت الاجسام الثلاثة في ذلك القدر من الزمان ويكون لكل
واحد من الاخرين قدر آخر منه بحسب ميله فلا يلزم تساوي زماني
عديم الميل وذي الميل الكائن وذلك ظاهر مثلا اذا كان مقتضى الحركة من
الزمان في الفرض المذكور ساعة اشتركت الاجسام الثلثة فيها فلو اقتضى ذو الميل
الاول ساعة اخرى بحسب ميله فيكون زمانه ساعتين واقتضى ذو الميل الثاني
بحسب ميله نصف ساعة فيكون زمانه ساعة ونصف ساعة وزمان عديم الميل ليس
الا ساعة مقتضيا ما تقتضي الحركة لعدم الميل المعاوق فلا يلزم تساوي الزمانين
واجيب عن هذا الاعتراض بان الحركة بنفسها لا تقتضي القدر المعين من الزمان
بل الحركة لا تستدعي وقوعها في الان لانتفاء الا في الازمنة واما خصوصية
الزمان فانما هي باعتبار الميل وامور اخر لا ينفك الحركة عنها في الفرض المذكور
ليس مقتضى الحركة ساعة ولا قدرا آخر من الزمان بل الزمان المطلق فمقتضى
الحركة في ذي الميل الاول ليس الا مطلق الزمان واما الساعتان فهما من
مقتضيات الميل مع ان الميل الاول اقتضى ان يكون الزمان الذي اقتضته
الحركة ساعتين لا ازيد ولا انقص ومقتضى الميل الثاني ان يكون ذلك الزمان
ساعة ونصفا وليس الا وزمان عديم الميل ايضا ساعة فيلزم تساوي ساعة الزمانين
قطعا وهذا الجواب ليس بسديد لانا لا نم ان الحركة لا تقتضي قدرا معينا من الزمان

لابد له من دليل ولئن سلمنا ذلك لكنه لا يفيد ذلك في المطلوب لان منع المقدمة وقع
في كلام السائل سندا للمنع ودفع السند لا يوجب اندفاع المنع لان السند
ملزوم للمنع ودفع الملزوم لا يوجب اندفاع اللازم ولئن سلمنا ان دفع
السند مطلقا يوجب اندفاع المنع لكن لا نم ان دفع هذا السند يوجبه وانما
يندفع المنع به لو لم يكن للسائل سندا آخر من السند الاول ولكن ههنا سند
آخر اقوى من السند الاول وهو ان ذي الميل الكائن يشارك عديم الميل في الحركة وما يلزم
ما يتبعها لا في الغير بينهما الا بالميل الموجود في احدهما دون الآخر فاذا اقتضى
عديم الميل ساعة من الزمان يشاركه ذو الميل الكائن فيها ولو قدر آخر من الزمان
بحسب الميل الموجود فيه فلا يلزم تساوي الزمانين وهذا الاعتراض انما يرد
على التقدير الثاني الذي لا يطابق متن الكتاب واما على تقدير الاول المطابق له
فلا يرد هذا الاعتراض عليه وهذا ظاهر وثانيهما انا لا نم انه اذا تساوى
حركة ذي الميل الكائن وحركة عديم الميل يلزم ان يكون الحركة مع العائق كهي لا معه وانما يلزم
ذلك لو كان الميل الكائن عائقا ولم لا يجوز ان يكون الميل الكائن بالغا في الضعف
الى حد لا يكون له تاثير في المعاوقة ولا يكون عائقا وهذا الاعتراض مندفع بما اثبتناه
من لزوم زيادة سرعة الحركة بحسب انتقاص الميل المعاوق فلا نعيده واما
الجواب عنه بان ضعف الميل وعدم تاثيره في المعاوقة انما يكون بصغر الجسم
وهو من الامور الخارجية العارضة للجسم والمفروض انتفاء الموانع الخارجية

32

الحركة الاين من عائق ما ولا يلزم من انتفاء ذلك العائق ميلا لجواز كونه عائقا خارجيا
عن الجسم والجواب عنه بان الحركات الثلاث لما فرض اشتراكها في عدم العائق الخارجي
ثبت ان التفاوت بينها يكون بعضها مع العائق وبعضها لا معه لا يكون الا بسبب
العائق الداخل الذي هو الميل فيها ضبطا ظاهرا لانه تبين من البرهان السابق
ان المحال المذكور انما يلزم من فرض حركة عديم الميل ويلزم من هذا استحالة
حركة عديم الميل ووجوب اقتران الحركة مع الميل المعاوق وهذا بين لا سترة
واما الحكم الثالث وهو ان الفلك ليس في طبعه مبدأ ميل مستقيم فالدليل عليه انا
قد بينا ان الفلك بسيط ليس فيه تركيب قوى وطبائع بل له طبيعة واحدة مقتضية
للميل المستدير وان اقتضت الميل المستقيم لزم كون الطبيعة الواحدة مقتضية
لامرين متنافيين لان كل جزء من الاجزاء المفروضة للفلك له وضع معين ومحاذات
معينة وطبيعة الفلك تقتضي الانحراف عن ذلك الوضع بالميل المستدير
فلو كان في طبعه ميل مستقيم تقتضي به التوجه الى ذلك الوضع لزم كون الطبيعة
الواحدة مقتضية لامرين متنافيين وانه محال هذا هو تقرير هذا الدليل
وعليه اعتراض مشهور وهو ان الطبيعة العنصرية تقتضي الحركة والسكون بشرط
الخروج عن الحيز الطبيعي والحصول فيه فلم لا يجوز ان يكون للفلك حالتان تقتضي طبيعته
بتوسط احديهما الميل المستدير والانحراف وبالاخرى الميل المستقيم والتوجه
واجيب عنه بان اقتضاء الطبيعة العنصرية الحركة والسكون بالحقيقة اقتضاء

من الجسم مثقوطا واضح اما اولا فلانا لا نسلم ان ضعف الميل الكائن انما يكون بسبب صغر
الجسم ولم لا يجوز ان يكون بحسب انتفاش الاجزاء كما في القطن المندوف واما ثانيا
فلان المفروض ليس انتفاء ما يمنع العائق عن كونه عائقا بل انتفاء ما يمنع الجسم
عن الحركة ويعوقه فلا يكون ضعف ميل الجسم لصغره خلاف المفروض وثالثها انه لا يلزم
من عدم لزوم المحال من فرض كون الميلين على نسبة الزمانين ان يكون من فرض
حركة عديم الميل لجواز ان يلزم من المجموع من حيث هو مجموع فلا يلزم استحالة حركة عديم الميل
ولا المطلوب واجيب عن هذا بان المحال اذا كان لازما من المجموع كان المجموع
محالا فاستحالته لا بد ان يكون لاستحالة احد الجزئين وليس لاستحالة كون الميلين على نسبة
الزمانين فتعين ان يكون لاستحالة حركة عديم الميل وهذا الجواب ليس بتام اذ لا يلزم
من استحالة المجموع استحالة احد الجزئين لجواز امكان كل واحد منهما مع استحالة المجموع
من حيث هو مجموع فان مجموع النقيضين محال مع امكان كل واحد منهما والجواب التام
عنه ان استحالة المجموع اما ان يكون لاستحالة احد الجزئين او لاستحالة صفة الاجتماع اذ
ليس المجموع الا الاجزاء بصفة الاجتماع واستحالة مجموع النقيضين لاستحالة اجتماعهما
لتنافيهما وفيما نحن بصدده لا استحالة بصفة الاجتماع لعدم تنافي الاجزاء فتعين
استحالة احد الجزئين وهو حركة عديم الميل فيلزم المطلوب واما الاعتراض عليه
بان اللازم من الحجة ليس الا وجوب اقتران الحركة مع عائق ما اعم من الميل وغيره
لان المحال المذكور هو ان يكون الحركة مع العائق كلا معه واللازم من استحالته ليس الا

لكن

شيء واحد وهو الحصول في المكان الطبيعي لكن الحصول في المكان الطبيعي عند
الخروج عنه مما لم يكن الا بالحركة اقتضت الحركة فاقتضاء الحركة في تلك الحالة هو
اقتضاء الحصول في المكان الطبيعي واما عند كون الجسم في المكان الطبيعي فاقتضاء
السكون ليس معناه ان السكون امر موجود اقتضته الطبيعة في تلك الحالة اذ
السكون هو عدم الحركة لا غير بل معناه انها لا تقتضي الحركة لانها لا تقتضي الحصول
لان اقتضاء الحصول في تلك الحالة اقتضاء الحصول الحاصل فلم يقتض الطبيعة العنصرية
الا شيئا واحدا وهو الحصول في المكان الطبيعي فاندفع بذلك الاعتراض
هذا ما ذكروه في الجواب ولكن الحق فيه ان يقال ان الاعتراض المذكور ان اورد بطريق
النقض الاجمالي بان يقال ما ذكرتم من الدليل ليس بصحيح بجميع مقدماته والا لزم
عدم اقتضاء الطبيعة العنصرية الحركة والسكون لكنها مقتضية لهما فالجواب
المذكور صحيح لانه يجاب بان يقال لا نم انها اقتضت الحركة والسكون بل لم يقتض الا
شيئا واحدا وهو الحصول في المكان الطبيعي واما اذا اورد ذلك بطريق المناقضة
بان يقال لا نم استحالة اقتضاء الطبيعة الواحدة امرين متنافيين وكيف يكون مستحيلا
والحال انه واقع في الطبيعة العنصرية فلا ينفع الجواب المذكور لانه كلام على السند
اللهم الا ان يثبت مساواة السند للمنع فح يندفع المنع باندفاع السند ويصح
الجواب المذكور واما الاعتراض على جواب النقض بان الحركة والسكون في الجسم
العنصري من الامور الممكنة الواجبة الاستناد الى علة واستنادهما الى غير الطبيعة

يوجب كونهما قسريين وهو خلاف المفروض فتعين استنادهما الى الطبيعة
وبعد النقض فهو مشروط بالتقرير الذي اوردناه في الجواب عن النقض
المذكور وكذا الاعتراض على اصل الدليل بمنع لزوم التوجه والانصراف
بالنسبة الى شيء واحد بناء على ان الميل المستدير من الفلك على مركز نفسه حال كونه
في الوضع الطبيعي والميل المستقيم منه بشرط الخروج عن الوضع الطبيعي ساقط
ايضا لان الميل المستقيم الذي اقتضته طبيعة الفلك اما للموضع او للوضع
والاول محال لان طلب الموضع مشروط بعدمه لوجوده لكن الفلك لكونه
محدد الجهات لا موضع له فتعين الثاني فيلزم التوجه والانصراف بالنسبة
الى شيء واحد واعلم انا اطنبنا الكلام في هذا الفصل لما ان الاحكام المذكورة
فيه من مطارح الاذكياء ومسارح الالباء ولولا مخافة ملل الاصحاب
لاجتهدنا ههنا في الكتاب بفوائد فيها قرة عين اولى الالباب والله
مولى الرشاد وبيده ازمة التحقيق والسداد فصل في ان الفلك
لا يقبل الكون والفساد اقول هذا الفصل مشتمل على دعويين
الاولى ان الفلك لا يقبل الكون والفساد والكون هو حصول الصورة
في المادة بعد ان لم تكن حاصلة فيها والفساد زوالها عنها والثانية ان
الفلك لا يقبل الخرق والالتيام واما الدعوى الاولى فلان الفلك
محدد الجهات ولا شيء من محدد الجهات يقبل الكون والفساد فينتج ان الفلك

لا يقبل الكون والفساد واما الصغرى فقد مر بيانها في الفصل الاول في
هذا الفصل الفني واما الكبرى فلانه لا شيء من محدد الجهات بقابل للحركة المستقيمة
وكل ما يقبل الكون والفساد فهو قابل للحركة المستقيمة ينتج ان لا شيء من محدد
الجهات بقابل الكون والفساد واما الصغرى فقد ثبت في الفصل الثاني
واما الكبرى فلان كل ما يقبل الكون والفساد فلكل واحد من صورتيه الكائنة
والفاسدة حيز طبيعي لما بين في الفصل الخامس من الفن الاول ان كل جسم له
حيز طبيعي وكل ما هذا شانه فهو قابل للحركة المستقيمة لان صورته الكائنة اما ان
تكون في حيز غريب فتميل ميلا مستقيما الى حيزها الطبيعي او في حيز طبيعي فيلزم
كون صورته الفاسدة قبل ذلك في حيز غريب اذ الحيز الواحد لا يقتضيه
طبيعتان مختلفتان بالنوع فيلزم كونها مائلة الى حيزها الطبيعي ميلا مستقيما
فثبت ان كل ما يقبل الكون والفساد فهو ذو ميل مستقيم يقبل به الحركة
المستقيم وبهذا تم الحجة على الخط هذا ما قاله المصنف في هذا المقام وفيه
نظر لانه ان اراد بالحيز السطح الباطن المذكور فلا نم ان كل ما يقبل
الكون والفساد فلكل واحد من صورتيه الكائنة والفاسدة حيز طبيعي
وما ذكر في دليله اعني قوله كل جسم له حيز طبيعي مم وسند المنع ان محدد الجهات
لا حيز له وان اراد بالحيز الفراغ الموهوم او نحوه فقد بينا فساده [illegible]
من قبل ولا نم ايضا ان الحيز الطبيعي للصورة الكائنة حيز غريب للصورة الفاسدة

وما

وما استدل به على ذلك اعني قوله الحيز الواحد لا تقتضيه طبيعتان مختلفتان
ممنوع لا بد له من دليل ويمكن ان يستدل على هذا بان الطبيعة الواحدة اذا
اقتضت حيزا فانما تقتضيه بجميع ما يلزمها من اللواحق فان اقتضت طبيعة
اخرى مخالفة للاولى ذلك الحيز بعينه فاما ان تشاركها في اقتضاء تلك اللواحق
او لا فان تشاركها فيه فلا تخالف بينهما بحسب الحقيقة بل هما فردان من نوع
واحد والا فالثانية غير مقتضية لذلك الحيز لعدم اقترانها باللواحق
التي لها دخل في اقتضاء ذلك الحيز واما الدعوى الثانية وهي ان الفلك
لا يقبل الخرق والالتيام فلان الخرق والالتيام انما يكونان بالحركة المستقيمة
وقد بينا ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة فلا يقبل الخرق والالتيام ولئن
منع انحصار السبب في الحركة المستقيمة قلنا لا بد للخرق والالتيام من
افتراق الاجزاء واقترانها المستدعيين للحركة والحركة اما مستقيمة او مستديرة
فالخرق والالتيام اما ان يكونا بالحركة المستقيمة او المستديرة وهما محالان
اما الاول فلما بينا ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة واما الثاني فلان الخرق
والالتيام بالحركة المستديرة بان يتحرك بعض الاجزاء على الاستدارة الى جهة
ويتحرك بعض الاخر الى جهة اخرى مخالفة للاولى او يسكن كما في صنع الافاعيل
المختلفة مستحيل على الفلك لانها لو وجدت لكانت اما طبيعية او قسرية
او ارادية والكل محال اما الطبيعية فلان الفلك ذو طبيعة واحدة والطبيعة

الواحد لا تقتضي الا شيئا واحدا غير مختلف واما القسرية فلما تقرر عندهم
انه لا قسر هناك واما الارادية فلان الفلك لبساطته عادم الآلات الجسمانية
المختلفة التي بواسطتها تصدر تلك الافاعيل المختلفة عن النفس الفلكية
بالارادة قال فصل في ان الفلك يتحرك على الاستدارة دائما اقول
المطلوب من هذا الفصل اثبات دوام الحركة الدورية الفلكية والبرهان عليه
انه قد ثبت ان الزمان هو مقدار الحركة فلا بد ههنا من حركة تحفظ الزمان
ويقوم هو بها فتلك الحركة اما ان تكون مستقيمة او مستديرة والاول محال
لان الحركة الحافظة للزمان ان كانت مستقيمة فتلك الحركة المستقيمة التي فرضناها
انها حافظة للزمان ان كانت واقعة في سمت واحد ولا يكون لها رجوع
في ذلك السمت ولا انعطاف فاما ان تكون متناهية فيلزم انقطاع الزمان
وقد ثبت انه سرمدي واما ان تكون ذاهبة الى غير النهاية في مسافة غير متناهية
فيلزم وجود بعد غير متناه وقد ثبت استحالته وان كانت راجعة او
منعطفة كان للمسافة من الحركة طرف اذا وصل الجسم المتحرك من الحركة
اليه اخذ في الرجوع او الانعطاف فههنا حركتان مختلفتان بالجهة احديهما
الحركة المنتهية الى الطرف المذكور قبل الرجوع او الانعطاف وثانيهما الحركة
المبتدئة من الطرف المذكور بعد الرجوع او الانعطاف فيلزم انقطاع
الحركة الاولى بالسكون لان بين كل حركتين مختلفتين سكونا فيلزم انقطاع الزمان

وانه محال وانما قلنا ان بين حركتين مختلفتين سكونا لان الميل المقتضي للحركة الاولى
الموصل للجسم المتحرك بها الى الطرف المذكور موجود حال وصوله اليه اذ لو لم يوجد
الميل الموصل حال الوصول لزم وجود الوصول بدون الميل الموصل وهو محال
لان الوصول امر حدوثي لكونه اثر الفعل الايصالي لا يوجد بدونه وفعل
الايصال لا يوجد بدون الميل الموصل وهو ظ فالوصول لا يوجد بدون الميل
الموصل واذا ثبت ان الميل الموصل موجود حال الوصول فالميل المقتضي للحركة
الثانية المزيل للوصول لا يكون موجودا حال الوصول والا لزم اجتماع الميلين
المتنافيين في حالة واحدة فحال الوصول الذي يوجد فيه الميل الاول الموصل
غير الحال الذي يوجد فيه الميل الثاني المزيل للوصول وكل واحد من الميلين آني
فان كل واحد من الوصول وزواله آني اذ لو كان الوصول زمانيا كان حال
الوصول زمانا ما فنقسمه ففي طرف من ذلك الزمان اي بعض منه لا يكون الجسم
المتحرك واصلا الى الحد والا لم يكن ما فرضناه من الزمان زمان الوصول فلا يكون
ذلك الطرف من زمان الوصول وقد فرضناه كذلك هذا خلف وبمثل هذا
البيان تبين كون زوال الوصول آنيا فلئن قيل الميل الذي هو سبب
للحركة موجود من بداية المسافة الى نهايتها فيكون الميل زمانيا كالحركة
فكيف يكون آنيا والاستدلال على آنية الميل بآنية الوصول وزواله غير صحيح
لانا لا نسلم ان الوصول آني فان الوصول بعد الحصول موجود في الزمان ولئن
سلمنا ذلك لكن لا نسلم ان آنية الوصول يستلزم آنية الميل الابتدائي وقيل

قلنا المراد بالوصول وزواله حدوثهما وقد اشرنا الى ذلك وان حدوثهما
ظاهر مما ذكرنا في البيان والمراد بآنية الميلين اي الميل الاول بصفة كونه
موصولا واي الميل الثاني بصفة كونه مزيلا للوصول وزمانية الميلين ذاتا
لا تنافي آنيتهما وصفا ولا شك ان آنية الوصول وزواله تستلزم آنية الميلين
بحسب الوصفين المذكورين فصح الاستدلال بآنية الوصول وزواله على آنية الميلين
واندفع الاشكال واذ قد تبين ان كل واحد من الميلين آني وان آن الميل
الاول غير آن الميل الثاني فنقول لا بد ان يكون بين الآنين زمان والا لزم
تعاقب الآنين المستلزم لتركب الزمان من الآنات الغير المتجزية وهو مستحيل
لاستلزامه تركب الحركة والمسافة من الاجزاء التي لا تتجزى لان الزمان والحركة والمسافة
متطابقة فتألف اي واحد منها مما لا يتجزى يستلزم تألف الباقيين كذلك وان
يكون الجسم المتحرك ساكنا في ذلك الزمان اذ لو كان متحركا فيه لكان متحركا
الى الطرف المذكور فيلزم ان يكون الجسم المتحرك غير واصل في هذا الزمان
وقد فرضناه انه واصل هف او عنه فيلزم زوال الوصول قبل الآن
الذي فرضنا ان زوال الوصول فيه هف لان الحركة الحافظة للزمان ليست
مستقيمة فتكون مستديرة ولا بد لها ان لا تنقطع عن الحركة والا لزم انقطاع
الزمان فلا بد ان يوجد حركة مستديرة حافظة للزمان واذ لا حركة مستديرة
يحتمل الدوام سوى حركة الفلك فيكون هي الحافظة للزمان فتكون دائمة وهو المطلوب

والمراد

والمراد بحال الوصول في البرهان على الوجه الذي قررناه ما يقع فيه الوصول
من آن او زمان واما جعل الحال بمعنى الوصف والاضافة في حال الوصول
بمعنى البيان والاستدلال بانقسام الزمان على انقسام الوصول ثم على انقسام
الطرف والتزام الملاقي ببعض الوصول الى الطرف الآخر عند الوصول
الى احد طرفيه فتعسفات ظاهرة غير مطابقة لمتن الكتاب موجبة لزيادة
الاستدراك ومع هذا لا يتم الاستدلال على آنية الوصول لعدم ظهور الملاقي
فيلجأ الى ادعاء الاولية فيها فلنضرب عن زيادة الاشتغال بذلك صفحا
واعلم ان الاستدلال بآنية اللاوصول على آنية الميل الثاني المزيل للوصول
يقتضي ان يكون آن الميل الثاني هو آن زوال الوصول ولازم ان ما بين آني
الوصول وزواله من الزمان زمان السكون بل زمان الحركة قوله لو كان
متحركا في ذلك الزمان فاما ان يكون متحركا الى الطرف او عنه قلنا نختار انه
متحرك عنه قوله فيلزم زوال الوصول قبل الآن الذي فرضناه ان زوال
الوصول وهو مستحيل قلنا لا نم استحالته وانما يكون كذلك ان لو لم يكن زوال
الوصول بالحركة اذ لو كان زوال الوصول بالحركة كان الآن الذي فرضناه
ان زوال الوصول طرف زمان الحركة التي حصل بها هذا الزوال والحركة
قابلة للانقسامات الى غير النهاية كان زوال الوصول بنصف هذه
الحركة متقدما على آن الزوال المفروض اولا ولو صحت هذه المقدمة لكان

في البيان ان يقال للجسم المتحرك وصول الى الطرف في آن وزوال وصول
في آن اخر وبينهما زمان السكون ولزم التدارك ذكر الميلين في الحجة لتمامها
الاولى في تمام الحجة ان يقال الميل الاول الموصل للجسم الى الطرف
موجود في آن الوصول والميل الثاني الذي يزيل له حادث وصوانا حدث في آن
لان الميل ليس مما يوجد الا في الزمان كما لا يحدث في آن حدوث الميل الثاني غير
آن الوصول الذي وجد فيه الميل الاول والا لزم اجتماع الميلين في آن واحد
ويبقى بين الآنين زمان السكون اذ لو تحرك الجسم فيه لكانت حركته اما الى الطرف
او عنه لانحصار الحركة في القسمين بحسب الفرض فان كانت الى الطرف فلا وصول
للجسم في الحد الذي فرضنا انه الوصول هف وان كانت عن الطرف والحركة
عن الطرف انما يوجد بالميل الثاني فيلزم وجود الميل الثاني قبل حدوثه وانه محال فتعين
سكون الجسم في الزمان المتوسط بين الآنين وتم البرهان على ما هو الحق
من تخلل السكون بين الحركتين المختلفتين سيما على الشبهة التي وردت على ما
اختاره المصنف في التقرير قال فلا يرد ان الحبة الرمية لها اول صعودها
تنقص بعد على القاعدة المذكورة اعني قولهم بين كل حركتين سكون وتوجيهه
ان يقال لو صح ما ذكرتم من الحجة على القاعدة بجميع مقدماته لزم ان تسكن الحبة
الرمية الى فوق عند ملاقاتها الجبل النازل لكنها مختلفتين صاعدة الى حد الملاقاة
من المسافة وهابطة من ذلك الحد ويلزم من ذلك وقوف الجبل في الهواء بملاقاتها

تلك الحبة وانه في غاية الاستبعاد وتقرير الجواب ان الحبة الرمية لها سكون في
آن الملاقاة عند الحد من المسافة لانقطاع الحركة الاولى الصاعدة عند
ذلك الحد في ذلك الآن وعدم الحركة الثانية الهابطة فيه لما بين ان الحركة لا توجد
الا في الزمان وهذا السكون الآني للحبة الرمية لا ينافي حركة الجبل الواقعة
في الزمان اذ لا منافاة بين ما يوجد في زمان وبين ما يحدث في الآن الذي
هو مبدأ ذلك الزمان وينصرم بعده فلا يلزم سكون الجبل المستبعد
فليس قبل سكون الجبل عند حد الملاقاة في آنها لازم بناء ما ذكرت
من الدليل في الحبة الرمية بان يقال حركة الجبل الى حد الملاقاة قد انتهت
في آن الملاقاة وحركته في ذلك الحد لم توجد فيه لما بيناه فيلزم سكون
الجبل ويعود الاستبعاد قلنا لا يلزم سكون الجبل فان حركة الجبل من اول
هبوطه الى وصوله الى المنتهى حركة واحدة وحد ملاقاته للحبة الرمية من المسافة
من وسط مسافة حركته فالحركة بمعنى التوسط حاصل للجبل في آن الملاقاة
وان لم يكن حاصلا له بمعنى القطع فلا يلزم سكون الجبل اذ السكون هو عدم
الحركة بالمعنيين بخلاف الحبة الرمية حيث يلزم سكونها في آن الملاقاة اذ
لا حركة لها فيه اصلا اما بمعنى القطع فلما ذكرنا واما بمعنى التوسط فلان الحركة
بمعنى التوسط انما يكون في وسط المسافة وحد الملاقاة بالنسبة الى الحبة الرمية
ليس من وسط المسافة لان الحبة الرمية لها حركتان مختلفتان صاعدة وهابطة

وحد الملاقاة نهاية المسافة احديهما الصاعدة وبداية المسافة الاخرى
الهابطة فلا يكون لها في آن الملاقاة حركة بمعنى التوسط واذ قد ثبت ليس لا حركة
لها اصلا في آن الملاقاة فيلزم سكونها فيه قطعا وانقضح الفرق وزوال
الاستبعاد نعم يلزم من الطريقة التي سلكها المص في تقرير الحجة من اعتبار الوصول
وزواله ان يوجد لكل واحد من الحجر الرمية والجبل سكون زماني فان لكل واحد
منهما وصولا الى حد الملاقاة فزوال وصوله عنه في انين متغايرين بينهما
زمان السكون واما الطريقة التي سلكناها من اعتبار الميلين فلا يلزم منه شيء
اما الجبل فلانه لا يعد حصل فيه بل ليس له الا ميل واحد مستمر من بداية المسافة
الى نهايتها مقتضى لحركته كذلك لا سكون له اصلا واما الحجر فانه وان حصل فيه
الميلان لكنهما ليسا في انين متغايرين ليكون ما بينهما زمان السكون بل هما
مجتمعان في آن الملاقاة لعدم تنافيهما بالذات احدهما وهو الميل الصاعد
عرضيه الاخر وهو الميل الهابط الحاصل فيه من جهة الجبل كالحجر المرفوع باليد
الى فوق يحس منه الدافع ميلا هابطا هو ميله الذاتي الطبيعي ويحس منه من
وضع يده عليه في تلك الحالة ميلا صاعدا هو ميله العرضي الحاصل له من جهة الدافع
هذا ما اخطر لي في هذه المسئلة من التحقيق بعدما اتفق لي فيها من امعان
النظر بعون الله التوفيق لم ار فيها ما عاناه الشارح فقضيت من حق كعبها الوطر
رجاء ان يدخر لي بذلك اجر جزيل يوم الحساب او ذكر جميل فيما بين الاعقاب

قال فصل في ان الفلك له **اقول** يريد ان يثبت ان حركة الفلك
حركة ارادية صادرة من النفس الفلكية بارادتها حسب صدور الحركة منا بحسب
بارادتنا والبرهان عليه ان حركة الفلك ذاتية اذ قد بينا ان الفلك ذو طبيعة
مبدا ميل مستدير يتحرك به على الاستدارة فلو كانت حركته المستديرة على الدوام
عرضية لزم دوام سكونه بحسب الذات وتعطلت الطبيعة العالية الفلكية دائما
وانه محال فثبت انها ذاتية والحركة الذاتية اما طبيعية او قسرية او ارادية
فحركة الفلك دائما اما طبيعية او قسرية او ارادية ولا سبيل الى كونها طبيعية او قسرية
فتعين كونها ارادية اما انه لا سبيل الى كونها طبيعية فلان حركة الفلك مستديرة
ولا شيء من الحركة الطبيعية بمستديرة فلا شيء من حركة الفلك بطبيعية اما الصغرى
فقد مر بيانها واما الكبرى فلان الحركة الطبيعية هرب عن الحالة المنافرة وطلب
للحالة الملائمة اذ لا نعني بالحركة الطبيعية الا هذا ولا شيء من الحركة المستديرة كذلك
اما انها ليست هربا عن الحالة المنافرة فلان كل نقطة او وضع يتركه الجسم
بحركته المستديرة يطلبه بها فلو كان تركه الجسم اياها هربا عنه بالطبع لكان طلبه هربا بالطبع
وانه محال واما انها ليست طلبا للحالة الملائمة فلان طلب الحالة الملائمة يوجب سكون
الجسم عند وصوله اليها والحركة المستديرة التي للفلك لا توجب السكون عند وضع
ما من الاوضاع الممكنة في تمام الدورة والا لوجب السكون قبل تمام الدورة او عنده
وليس كذلك فثبت ان حركة الفلك ليست طبيعية [illegible] قد ثبت ان الفلك ذو طبيعة

اي ليس الفلك ساكنا قبل تمام الدورة ولا عنده لانه ثبت من قبل ان حركة الفلك دائمة

ميل مستدير يتحرك بها على الاستدارة والحركة الحاصلة بالميل الطبيعي لابد ان يكون طبيعية
قلنا لا نم كونها طبيعية وانما يكون طبيعية لو كانت الطبيعة فيما تقتضيه من الميل
كافية في حصول الحركة موجبة لها وهو ممنوع اذ من الجائز ان يكون اقتضاء الطبيعة
الميل للحركة موقوفا على انضمام الارادة فتكون الحركة ارادية لعدم حصولها الا
بالارادة واما انه لا يستلزم كونها قسرية فلان الحركة القسرية هي الحركة الخالية عن المحركة
الطبيعية والحركة الخالية عن الحركة الطبيعية انما توجد لو لم توجد حركة طبيعية واذ
قد ثبت ان الفلك ليس له حركة طبيعية فلا يكون له حركة قسرية هذا ما ذكره المصنف
في هذا الموضع والذي ذكره في كتب الحكمة هو ان الحركة القسرية هي الحركة الحاصلة
بقوة مستفادة من خارج وهذا المفهوم اعم من ان يكون لطبيعة الجسم المتحرك مقتضى
من حركة او ميل او لا يكون وعلى تقدير ان يكون لها مقتضى فالمفهوم المذكور
اعم من ان يكون ميله المستفاد من الفاعل الخارجي والميل المقتضى للطبيعة
ميلا واحدا بان تقتضي الطبيعة حصول ذلك الميل بالقوة والفاعل الخارجي
يوجده بالفعل او ميلين متغايرين متوافقين او متخالفين فان اعتبر عموم هذا
المفهوم فيكون الاقسام المحتملة للمفهوم المذكور كلها من الحركة القسرية لم يصح قوله
لان القسر على خلاف الطبع وان اعتبر في مفهوم الحركة القسرية ان يكون على خلاف مقتضى
الطبيعة بطل انحصار الحركة الذاتية في اقسامها الثلثة الطبيعية والقسرية والارادية
لانه يخرج عنها المحتملات الباقية للمفهوم المذكور اعني الحركة بالقوة الخارجية الى الكف

للطبيعة

للطبيعة فيهما مقتضى والتي لا تغاير مقتضى الطبيعة والتي تغايره ولا تخالفه
اما خروجها عن الطبيعة والارادية فظ واما خروجها عن القسرية فلعدم
اشتمالها على ما اعتبر في القسرية من مخالفة الطبع والحاصل ان الدليل المذكور
على امتناع قسرية حركة الفلك غير صحيح لانه بناه على ان الحركة الذاتية منحصرة
في الاقسام الثلثة وعلى ان القسر على خلاف الطبع وهاتان المقدمتان لا تجتمعان
على الصدق لتنافيهما على ما تبين فلا يصح ما بني عليهما من الدليل
قال فصل في ان النفس المحركة للفلك اقول لما بين ان حركة الفلك ارادية
حاول البحث عن مبدا هذه الحركة فقال النفس المحركة للفلك يجب ان يكون مجردة
عن المادة اي المبدأ الصادر عنه هذه الحركة الارادية نفس مجردة عن
المادة وذلك لانها كلية متعلقة بجرم الفلك تعلق التدبير والتصرف كحسب
تعلق النفس الناطقة ببدن الانسان وذلك لان النفس المحركة للفلك
تقوى على افعال غير متناهية ولا شيء من النفس الجسمانية كذلك فلا شيء من النفس
المحركة للفلك بقوة جسمانية فهي اذن نفس مجردة اذ الفعل لا ينسب الى
الاجسام بالارادة لما ثبت عندهم ان الفعل كامل لا نقص له قط والمباشر
للتحريك الارادي ناقص مستكمل اما الصغرى فلما ثبت من دوام حركة الفلك
واما الكبرى فلان النفس الجسمانية قابلة للتجزي اذ المراد بالنفس الجسمانية الصورة
النوعية الحالة في الجسم السارية فيها بحسب حلول الصورة المقدارية وغيرها

فيها فاذا فرض انقسام الجسم بحسب صورته المقدارية الى اجزاء مقدارية لزم
انقسام صورته النوعية السارية فيها ايضا الى اجزاء مقدارية هي صورة نوعية
لاجزاء الجسم لا محالة لا يقال هذا منقوض بالقوى النباتية والحيوانية الحالة في الاجسام
المركبة المسماة بالاجسام الالية فانها لا تنقسم بانقسام تلك الاجسام الى بسائطها
التي تألفت هي منها ضرورة ان البسائط لها صور نوعية مخالفة بالحقيقة للصورة
المركبات التي هي تلك القوى لانا نقول الكلام في القوى الجسمانية لاجسام بسيطة
لها اجزاء مقدارية متشابهة مساوية للكل في الحقيقة وهي اي الاجزاء لا بد ان يكون
صورها النوعية متشابهة متساوية للصورة النوعية التي هي للكل في الحقيقة ايضا
مقدارية منها والا لما كانت تلك الاجزاء متساوية للكل في الحقيقة ولا تكون الاجسام
بسيطة واما الاجسام المركبة الحاملة لقواها الفائضة عليها بعد التركيب فبسائطها
ليست اجزاء مقدارية متشابهة متساوية للمركب في الحقيقة حتى يكون صورها النوعية
ايضا كذلك بل هي اجزاء ماهية من اجسام مختلفة مخالفة لتلك الاجسام المركبة
في الحقيقة حتى يكون صورها النوعية ايضا كذلك فيكون صورها النوعية ايضا مختلفة
مخالفة للصور النوعية التي للمركبات في الحقيقة فلا يلزم من انقسام المركبات انقسام
القوى الحالة في تلك المركبات القائمة بكليتها الى خصوص صورها النوعية فظهر الفرق
والذي يخص البعض واذ قد ثبت ان القوى الجسمانية قابلة للتجزي فنقول وكل
ما يقبل التجزي من القوى فان الجزء منه يقوى على بعض ما يقوى عليه الكل او لم

يكن كذلك فاما ان لا يقوى الجزء على شيء اصلا فيلزم ان لا يكون جزء
القوة قوة فلا يكون الجزء مساويا للكل في الحقيقة وقد بينا
انه كذلك هذا خلف او يقوى مثل ما يقوى عليه الكل فيلزم مساواة
الكل للجزء في التأثير وهذا ايضا خلف فليس كذلك الجزء من القوة
يقوى على بعض ما يقوى عليه كل القوة ان كان بالنسبة الى
كل الجسم فنختار ان الجزء من القوة بالنسبة الى كل الجسم لا يقوى
على شيء اصلا ولا نم انه يلزم ان لا يكون جزء القوة قوة وانما يلزم
ذلك ان لو لم يقو على شيء بالنسبة الى جزء الجسم الذي هو حال فيه
وهو ممنوع وان كان بالنسبة الى جزء الجسم فنختار ان الجزء من القوة
بالنسبة الى جزء الجسم يقوى على مثل ما يقوى عليه الكل بالنسبة
الى الكل ولا نم لزوم مساواة الجزء للكل وانما يلزم ذلك
ان لو كان تأثير الجزء في الكل كالكل في الكل وليس كذلك
قلنا قد سبق ان الكلام في الاجسام البسيطة المتشابهة الاجزاء
التي لا معاوق فيها لطبائعها في التحريك لا في الاجسام المركبة
التي يعاوق فيها طبائع البسائط لقواها المركبة ولهذا يحصل
للحيوان الاعياء في كل حركاتها الارادية لتصادم على نفسه
الحيوانية فلا تفاوت بين تأثير القوة في جزء الجسم البسيط وبين

تاثير كلها في كله بحسب صغر الجسم وكبره لعدم المفاوتة وانما
التفاوت بينهما بحسب قوة القوة وضعفها فان كل القوة اشمالها
على الجزء والزيادة اكثر واقوى من جزء القوة فاذن لا يجوز
ان يكون تاثير جزء القوة في جزء الجسم مثل تاثير كلها في كله لاستلزامه
ما لا يجوز من مساواة الاضعف الاقوى فثبت ان القوة الجسمانية
على غير المتناهي من الافعال لان الجزء منها اما ان يقوى على غير
المتناهي او على المتناهي والاول باطل لان الجزء حينئذ قوى على ما لا يتناهى
من مبدا معين فالكل يقوى من ذلك المبدا على الاكثر مما يقوى عليه
الجزء لزم الزيادة على غير المتناهي المتسق النظام في جهة عدم
تناهيه وانه محال فتعين ان يقوى الجزء على المتناهي من الافعال
وكذلك سائر الاجزاء فيلزم ان يقوى الكل ايضا على المتناهي لان
انضمام المتناهي الى المتناهي لا يوجب اللاتناهي فان قيل لا نم
ان انضمام المتناهي الى المتناهي لا يوجب اللاتناهي وانما
يوجب ان لو كان الانضمام مرارا متناهية وهو مم اذ القوة
[illegible] بحسب انها قابلة للانقسام الى غير النهاية كالجسم لها اجزاء
غير متناهية لكل واحد منها اثر متناه فاذا انضمت
الاثار بعضها الى بعض بحسب انضمام الاجزاء بعضها الى بعض

بحسب انضمام الاجزاء بعضها الى بعض مرارا غير متناهية
بعدد الاجزاء الغير المتناهية حصلت من تلك الانضمامات الغير
المتناهية اثار غير متناهية بالضرورة قلنا الاجزاء الفرضية
الغير المتناهية للقوة ليس كلها مما يقوى على اثر لان الانقسام
الى غير النهاية مما يؤول بالاخرة الى الاجزاء في غاية الصغر والضعف
بحيث لا ينقسم شيء منها بحسب الخارج وان انقسم بحسب الوهم
والفرض لكن الاجزاء الوهمية والفرضية لعدمها في الخارج
لا اثر لها قطعا فالاجزاء الممكنة الوجود في الخارج لا يبقى شيء
منها اثر فاجزاء القوة التي لها اثر متناهية بحسب العدد ولكل واحد
منها اثر متناه فانضمام تلك الاثار المتناهية بعضها الى البعض
بحسب انضمام الاجزاء بعضها الى بعض مرارا متناهية بعدد الاجزاء
المتناهية لا يوجب اللاتناهي قطعا فثبت ان كل ما يقوى
عليه القوة الجسمانية فهو متناه وهذا يستلزم ان القوة
الجسمانية لا تقوى على غير المتناهي وهي كبرى القياس فيتم
البرهان على ما خط وانما فائدة تقييد الغير المتناهي بالمتسق
النظام قوله فيلزم الزيادة على غير المتناهي المتسق النظام
فقال فيها بعض المتقدمين لشرح هذا المختصر [illegible] التقييد

غير المتناهي بالمتسق النظام فتعال فيها لان الزيادة على غير المتناهي
اذا لم يكن الانتظام بمعنى غير مستحيلة كالشهور والسنين الماضية
فانها غير متناهية مع كون الشهور الذي السنين وكذا حكم الالوف
المتضاعفة والمآت المتضاعفة الى غير النهاية هذا كلامه بعبارته
وفيه من الابهام ما لا يخفى على المحصل اذ من الواضح ان هذا القائل
ان يعني معنى اتساق النظام ويعني انه حاصل في الحركات الفلكية
وفي الشهور والسنين والمآت والالوف المتضاعفة ويعني
وجه الاستحالة في الزيادة على غير المتناهي المتسق النظام وعدمها
في الزيادة على غير المتناهي الغير المتسق النظام وعدمها في الزيادة
على غير المتناهي الغير المتسق النظام لان هذه الامور غير بينة
في انفسها فتفتقر الى البيان لا محالة ولم يبين شيئا منها بل الفرق بين
الحركات الفلكية وبين الشهور والسنين التي هي مقادير لها باتساق
النظام في الاولى وعدمه في الثانية غير مستقيم لتطابقهما على ما هو
المشهور بين القوم فكون احدهما متسق النظام دون الاخرى
تحكم محض وترجيح احد المتساويين على الاخر وانه محال ولمن حاول
تصحيح هذا القول القائل ان يقول المراد بكون الغير المتناهي
متسق النظام ان يكون امتدادا واحدا ذا اجزاء مفروضة متصلة

بالحدود والزيادة على غير المتناهي المتسق النظام بهذا المعنى
بينة الاستحالة ولا شك ان الحركات الفلكية الغير المتناهية متسقة
بهذا المعنى فيمتنع الزيادة عليها واما الشهور والسنين بمجموعها
وان كان زمانا واحدا مطابقا للحركة الفلكية متصلا بحسب اتصالها
الا ان عروض العدد لاجزائه المفروضة بحسب الاعتبار وصيرورتها
شهورا او سنينا متعددة واخرجها عن الانفصال والاتساق والزيادة
على العدد الغير المتناهي العارض للاجزاء المفروضة للامتداد
الواحد المتصل الغير المتناهي غير مستحيل لان هذا الامتداد
قابل للتجزئة الى غير النهاية فاذا فرض فيه اجزاء غير متناهية
بمقدار واحد معين وحصل بهذا الاعتبار عدد غير متناه
كالسنين في الزمان مثلا امكن ان يجزى كل واحد من احاد هذا
العدد بمقدار اخر ينقص من الاول ويحصل عدد اخر غير متناه
اكثر من الاول لان بصيرورة كل واحد من احاد العدد الاول عددا
مشتملا على عدة احاد من العدد الثاني كالشهور في الزمان وكذلك
الالوف مع المآت ولو اعتبرنا في الحركة مثل ما اعتبرنا في الزمان وزوال
الاتساق المذكور منها امكنت الزيادة على غير المتناهي في الحركة ايضا
فتبين بهذا التقرير ما ابهم هذا القائل ووضح الفرق بين الحركة

والشهور والسنين والمآت والالوف المتضاعفة ويمكن ان يكون
المراد بانساق النظام عدم الانقطاع ويبقى بالزيادة على غير الانقطاع
المتناهي لعدم الزيادة عليه في جهة عدم تناهيه وذلك لازم
فيما نحن فيه لعرض وقوع الحركة من مبدا واحد ويكون عند اكل
العدد احد ابعاد الزيادة على غير المتناهي في جهة التناهي
فانها غير مستحيل بل واقع لسلسلتين من الحوادث الغير المتناهية
المبتدئتين من مبدئين مختلفين احدهما في يوم والاخرى في يوم اخر قبل
ذلك اليوم او بعده والدليل على هذا ان المصنف لم يذكر فيما يكون
الزيادة في جهة عدم التناهي ولا يدخل تحت لما ذكرنا من ان يدونه
غير مستحيل واما الانساق بمعنى الاتصال وان كان واجب الحركة
ايضا لعدم الاستحالة بدونه الا ان المصنف ترك ذكره لظهوره في الحركة
والغرض على هذا الحجة بانا لا نم ان تناهي تحريكات كل جزء من اجزاء
القوى يستلزم تناهي التحريكات الصادرة عن كلها من حيث هو
كل لجواز ان يقوى كل القوى من حيث هو كل على الكثير مجموع ما يقوى
عليه الاجزاء واجيب بانه لا يجب ان يحصله ان نسبة آثار اجزاء القوى
الى آثار كلها كنسبة اجزاء القوى الى كلها ونسبة اجزاء القوى
الى كلها كنسبة الاجزاء الى الكل اعني نسبة اجزاء الجسم الى الجسم

43

فنسبة آثار اجزاء القوى الى آثار كلها كنسبة اجزاء الجسم الى الجسم
اجزاء الجسم الى الجسم نسبة متناه الى متناه فلو كانت نسبة آثار اجزاء
القوى الى آثار كلها نسبة متناه الى غير متناه لزم ان يكون نسبة متناه
الى غير متناه نسبة متناه الى متناه وانه محال فثبت ان آثار
كل القوى مساوية لآثار الاجزاء وهو المط قال فصل
في المحرك القريب اي اقول لما ثبت ان مبدأ الحركة الارادية
الفلكية نفس مجردة ذلك لان ذاته كلية اراد ان يبين ان هذه النفس
المجردة لا يكفي في صدور حركة الكرة الفلكية بل لا بد معها من قوة اخرى
جسمانية ولا بد هنا من تمهيد مقدمتين قبل الخوض في المقصود
احديهما ان الحركة الارادية انما توجد بارادة تابعة لشوق
منبعث عن تصور تخيلي او توهمي او تعقلي فان الحيوان مثلا
انما يتحرك بالارادة لانه يتصور اولا شيئا ويدرك انه ملائم او غير
ملائم فينبعث من ادراك انه ملائم شوق الى طلبه بالحركة لتحصيله
فيسمى بالشهوة ومن ادراك انه غير ملائم شوق الى دفعه بالحركة الى الدفع
فيسمى بالغضب ويتبع ذلك الشوق عزم للحركة للطلب او الدفع وهو
الارادة الحاملة للقوى المحركة المنبثة في العضلات على تحريك العضلات
فتحركها وثانيتهما ان يوجد من الحركات الارادية لكونها حركة جزئية

تقتضي ارادة جزئية تابعة لشوق جزئي منبعث عن رأي جزئي فلو حصل لنا
رأي كلي وانبعث لنا منه شوق كلي استتبع لنا ارادة كلية لم يكف
هذا الرأي الكلي مع ما يتبعه من الشوق الكلي والارادة الكلية
في صدور الحركة الارادية الجزئية منا بل لا بد لنا من تخصيص كل واحد
منها وتصييره جزئيا حتى تقتضي صدور الحركة الجزئية وذلك لان الكلي نسبته
الى سائر الجزئيات على السواء فاقتضاء الارادة المتعلقة بالحركة
الكلية صدور واحد من جزئياتها دون غيره مع تساوي النسبة ترجيح
بلا مرجح مثلا اذا حصل عندنا ان بذل الدرهم اي الدرهم كان
مستحسن جميل واشتاق الى بذل درهم ما وحصل له ارادة بذله
لم يحصل بذلك منه البذل المعين للدرهم المعين ما لم تحصل له ارادة
البذل المعين التابع للشوق الى البذل المعين المنبعث عن اعتقاد
ان البذل المعين مستحسن واذ قد تمهدت هاتان المقدمتان فنقول
المحرك القريب للفلك الذي يباشر تحريكه بلا واسطة يجب ان يكون قوة جسمانية
حالة في مادة الفلك وهي صورته النوعية المسماة بالنفس المنطبعة
والبرهان عليه ان الحركة الاختيارية الصادرة عن الفلك حركة جزئية
موجودة في الخارج فمبدأ الحركة الارادية الجزئية انما يكون بتصورها
بينة في المقدمة الاولى ان الحركة الارادية انما توجد بالارادة التابعة

للتشوق

للتشوق المنبعث عن التصور فهذا التصور الذي يوجد به الحركة
الفلكية اما ان يكون كليا او جزئيا والاول باطل لما تبين في المقدمة
الثانية ان الحركة الجزئية لا توجد بالتصور الكلي بل بالتصور الجزئي
فتعين الثاني وهو ان التصور الذي يوجد به الحركة الفلكية تصور
جزئي فالمحرك القريب للفلك ذو تصورات جزئية مقتضية لصدور
التحريكات الجزئية عنه في الفلك وكل ما له تصور جزئي فهو جسماني لان
الصورة الجزئية ترتسم فيه تارة وهي صغيرة واخرى وهي كبيرة
واختلاف الصورتين المرتسمتين فيه صغرا وكبرا اما لاختلاف
حقيقتهما او لاختلاف ما انتزعتا عنه من الموجود الخارجي صغرا
وكبرا او لاختلاف ما ارتسمتا فيه منه والاول باطل لان الكلام
في صورتين متحدتين نوعا هما صورتا شخص واحد وكذا الثاني لجواز
عدم انتزاعهما عن الموجود الخارجي بان يكونا صورتين لامر موهوم
كجبل من الياقوت فتعين الثالث فما ارتسم فيه الصورة الكبيرة مما له
تصور جزئي غير ما ارتسم فيه الصورة الصغيرة منه فيلزم انقسامه
وكل منقسم فهو جسماني فما له تصور جزئي من القوى فهو قوة جسمانية
فالمحرك القريب للفلك قوة جسمانية وهو المطلوب فان قيل قد ثبت
بالبرهان ان القوة الجسمانية لا تقوى على التحريكات الغير المتناهية

وهل هذا الا تناقض صريح قلنا نفي التحريكات الغير المتناهية صادرة
عن النفس المنطبعة بواسطة طريان الانفعالات الغير المتناهية
عليها من النفس المجردة والثابت بالبرهان امتناع صدور
التحريكات الغير المتناهية من القوى الجسمانية ابتداء من غير واسطة
وذا الاثبات في التحريكات الغير المتناهية عنها بواسطة الانفعالات
الغير المتناهية الطارية عليها من غيرها فاندفع ما توهم من التناقض
قال الفن الثالث في العنصريات اقول لما فرغ من مباحث الفلكيات
شرع الآن في البحث عن العنصريات واراد بالعنصريات العناصر
وما يحدث منها من الكائنات اي المواليد الثلثة او بغيرها كالريح والرعد
وغيرهما على ما اعتبر في ابواب العلم الطبيعي من الاجمال قال فصل
في البسائط العنصرية اقول الاجسام البسيطة المستقيمة الحركة التي [illegible]
الطبيعية داخل جوف فلك القمر يقال لها باعتبار انها اجزاء للمركبات
اركان اذ ركن الشيء جزؤه وباعتبار انها اصول لما يتألف منها
اسطقسات وعناصر لان الاسطقس هو الاصل بلغة اليونان
وكذا العنصر بلغة العرب الا ان الاسطقسات عليها باعتبار التركيب
منها واطلاق العناصر باعتبار انها تنحل اليها فلوحظ في اطلاق
لفظ الاسطقس معنى الكون وفي اطلاق لفظ العناصر معنى الفساد

45

ولها احكام وقد وضع المص هذا الفصل لبيان جملة منها وهي خمسة
احكام الاول انها منحصرة في انواع اربعة وهي الماء والارض والنار
والهواء وذلك لانها لا تخلو عن الكيفيات الاربع الفعليتين اعني الحرارة
والبرودة والانفعاليتين الرطوبة واليبوسة فالبسيط العنصري
اما حار او بارد واياً ما كان فهو اما رطب او يابس فالحار اليابس
هو النار والحار الرطب هو الهواء والبارد الرطب هو الماء
والبارد اليابس هو الارض وهذا التقسيم باعتبار الكيفية
وباعتبار الحركة ينقسم اولا الى الخفيف والثقيل لانه اما ان يكون
حركته الى جهة الفوق وهو الخفيف او الى جهة السفل وهو الثقيل
والخفيف ان كان جميع حركته الى فوق فخفيف مطلق وهو النار
والا فبالاضافة وهو الهواء وكذا الثقيل ان كان جميع حركته الى
السفل فثقيل مطلق وهو الارض والا فبالاضافة وهو الماء
الثاني انها تختلف بحسب الصورة النوعية لكل اثنين منها صورتان
مختلفتان بالحقيقة اذ لو اشترك اثنان منها في الصورة النوعية
في اقتضاء الحيز فيشغل كل واحد منها بطبعه حيز الآخر والمشاهدة تكذبه
فانا نرى ان كل واحد منها يهرب بطبعه عن حيز غيره الثالث انها قابلة
للكون والفساد وقد بينا معنى الكون والفساد في الفن الثاني والاجسام

الممكنة بحسب العقل للكون والفساد اثنا عشر لان التركيبات الثنائية
من العناصر الاربعة ستة وفي كل تركيب ثنائي قسمان من الكون والفساد
هو انقلاب هذا ذاك وعكسه والحاصل من ضرب الاثنين في الستة اثنا عشر
لكن بسبب ان الاطراف لا يتكون بعضها من بعض بلا واسطة لم يدخل
الاقسام الستة الحاصلة من ثلثة ثنائيات وهي النار مع الماء ومع
الارض والهواء مع الارض تحت الوقوع وبقيت الستة الحاصلة من
ثنائيات ثلثة يحصل كل منها من عنصرين متجاورين داخلة تحت الوقوع
والمصنف اشار الى وقوع هذه الاقسام الستة في ستة امثلة اوردها
على سبيل التمثيل لقبول العناصر الكون والفساد اثنان منها بين
الماء والارض واثنان بين الهواء والماء واثنان بين النار والهواء
اما اللذان بين الماء والارض فاحدهما ان الماء ينقلب حجرا
فان مياها ببعض العيون بعدما تخرج من منابعها وهي مياه جارية
مشروبة تصير حجرا صلدا وليس تكون الحجرية بسبب ان فيها اجزاء
ارضية انعقدت حجرا بعدما ذهب عنها الماء بالتبخير او التنضيب
اما اولا فلان الزمان الذي يجتمع فيه الماء في موضع ويتحجر فيه زمان في غاية
القصر لا يمكن ان يذهب تلك المياه الكثيرة في اضعاف ذلك الزمان
بالتبخير واما ثانيا فلان المياه مياه صافية في الحس لا يحس فيها كدورة

اي على الاجزاء الارضية والكدورات الترابية

ارضية

46

ارضية فلو كانت فيها اجزاء ارضية غير محسوسة فهي في غاية القلة
فلو كانت تلك الاحجار متكونة من تلك الاجزاء الارضية لزم
ان تتكون من مياه كثيرة حجر حجمه في غاية الصغر وليس كذلك
اذ لا يحس تفاوت كثير بين تلك المياه وبين الاحجار المتكونة
منها بحسب الحجم وثانيهما ان بعض الاحجار الصلبة تنقلب بالحيل
مياها سيالة كما يفعله طلاب الاكسير فانهم من اعمال الاكسير انهم يجعلون
بعض الاجسام الصلبة الحجرية بانواع من الحيل يذوب ذوبان الملح
في الماء واما اللذان بين الهواء والماء فاحدهما ان الهواء ينقلب
ماء في قلل الجبال بواسطة البرد فيصيبه صار ماء كثيرا اما فيشاهد فيها
سحبا ماطرة من غير ان ينساق اليها من موضع اخر فليس في كل السحاب
والمطر الا هواء ينقلب بالبرد سحابا ثم مطرا لا يقال لو كان البرد
سببا لانقلاب الهواء ماء لتتابعت الثلوج في فصل الشتاء
الى انقضائه اذ البرد يزداد بنزول الثلج فيزداد الانقلاب
بازدياد البرد وتتابع الثلوج الى ان ينقضي الشتاء فينقطع الثلج
بزوال البرد والانقلاب لانا نقول هذا انما يلزم لو كان
البرد علة تامة للانقلاب وقد لم يدع ذلك بل المدعى ان الانقلاب
لا يحصل بدون البرد وان البرد داخل في العلة التامة لحصوله وكما

حصل الانقلاب كان للبرد دخل في حصوله البتة ومتى لم يحصل الانقلاب
مع وجود البرد كان ذلك لفقدان الشرط او لوجود مانع ولا ينافي
هذا كون البرد جزءا من العلة التامة للانقلاب وثانيهما ان الماء
ينقلب هواء بتسخين الشمس او النار اياه فان البخار المتصاعد
من الماء المسخن اجزاء هوائية متكونة من الماء لا متصغرة الاجزاء
المائية اللطيفة المختلطة بها واما الذي بين النار والهواء فاحتراقها
ان الهواء ينقلب نارا كما في كير الحدادين فانه اذا الح النفخ على الكير
وسد الطرق التي يدخل منها الهواء احترق فيه نار من غير نار فيكون
فيه وثانيهما ان النار ينقلب هواء كما نشاهد في المصباح فان شعلة
نار المصباح اصلها المتشبث بالفتيلة نار مشفة ليس لها ظل لقربها
الى البساطة وما فوقه الى راس الشعلة نار يقع لها ظل لكثافتها
الحاصلة من اختلاطها بالاجزاء الدخانية ونحن اذا دكنا فيها لحسب تباعدها
عن النار المشفة لانتقاص الاجزاء النارية بالكلية وبقي الاجزاء
شيئا فشيئا بانقلابها هواء الى ان يبلغ الى راس الشعلة فتضمحل
الاجزاء النارية بالكلية وتبقى الدخانية الصرفة اذ لو كانت النارية
باقية فوق راس الشعلة مع الاجزاء الدخانية لكان لها اشتعال حرى
حتى كان تحتها ولاحترقت سقوف البيوت عند وصول تلك الاجزاء الدخانية

47

البها والازمان باطلان فكذا الملزوم ووقوع الكون والفساد
فيه صفته يدل على اشتراكها في الهيولى اذ لولاه لما كان الكون والفساد
انقلابا حقيقة والرابع ان الكيفيات الحاصلة لها امور
زايدة على صورها النوعية مغايرة لها وذلك لانها قد تتحلل
في الكيفيات فيزول عنها بعض الكيفيات ويحدث فيها بعض
اخر كتسخين الماء بعد البرودة وعكسه مع بقاء الصورة النوعية بحالها
في كلتا الحالتين فلولا المغايرة للزم زوال الشيء وعدمه بحاله
واحدة وانه ظاهر البطلان واعترض على هذا بان الصورة النارية
تزول عند الحرارة وكذا الصورة المائية والارضية تزولان
عند زوال الميعان والجمود فلا يصح قولكم ان الكيفية تزول مع بقاء
الصورة النوعية واجيب عنه بان زوال الصورة النوعية عند
زوال الكيفيات في الصورة المذكورة ان ادعي مطلقا فهو غير
مسلم اذ في حالة التركيب ليس كذلك وان ادعي في حالة البساطة
نعم لكنه لا ينافي ما اثبتناه من زوال الكيفية مع الصورة النوعية
في الجملة وهذا المطلوب انما يكون موجها ان لو اورد الاعتراض بطريق
المعارضة بان يقال ما ذكرتم من الدليل على المقدمة القائلة بان الكيفية
تزول مع بقاء الصورة النوعية وان دل على ثبوتها لكن عندنا ما ينافيه وهو

ان الصورة لا تبقى بزوال الكيفية في الامثلة المذكورة والمركب
المذكور منع انا لم ان ادعيتم الدائمة فهي ممنوعة اذ الدوام لا يثبت
بثبوت الحكم في بعض الصور وان ادعيتم المطلقة فهي مسلمة لكنها
لا تنافي ما ادعينا من المطلقة اذ المطلقتان لا تتناقضان وانما اوردت
بطريق المناقضة بان يقال لا نم ان الكيفية تزول مع بقاء الصورة
ويذكر الامثلة سندا للمنع فالجواب غير موجه لكونه كلاما على السند
بل الجواب عنه ان يقال المدعى هو الاطلاق في المقدمة المذكورة والمنع
مندفع عنها الفيام الحجة عليها لما ذكرنا من الدليل وما ذكرتم من الامثلة
لا يصلح ان يكون سندا للمنع لعدم استلزامه اياه وانما يصلح للمنع لو كان
منافيا للممنوع وليس كذلك لما ذكرنا ان المطلقتين لا تتنافيان والمنع
انما يرد على الدوام ونحن ما ادعيناه بل ندعي الاطلاق الذي لا يرد
عليه المنع المذكور ولما بين انها اذا اجتمعت اجزاء العناصر
وامتزجت بحيث لا يحصل امتيازها بحسب الوضع وتفاعلت بقواها
المتضادة وانكسرت بالتفاعل سورة كيفياتها المتضادة حصلت في الكل
بعد التفاعل والانكسار كيفية واحدة متوسطة بين تلك الكيفيات المتضادة
متشابهة في الاجزاء المقدارية للمركب يسمى مزاجا الكيفية المتوسطة
بالمزاج وليس المراد بتضاد الكيفيات التضاد الحقيقي

48

اعتبر فيه مفهومه ان يكون بين المتضادين غاية الخلاف بل
المراد به مجرد عدم الاجتماع على موضوع واحد والا لم يكن التوسط
المذكور للمزاج جامعا للعدم تناول المزاج الثاني الحاصل من امتزاج
مركبات لها امزجة اولا اذ الانكسار الواقع فيه بين تلك الامزجة ليس
بينها غاية الخلاف والمراد بالتوسط بين الكيفيات ان تعتدي كل منها
بالعكس الى مقابله فيكون بحيث يستحر بالقياس الى البارد ويستبرد
بالعكس الى الحار وكذا بين الرطوبة واليبوسة والمراد بتشابه تلك الكيفية
في اجزاء المركب ان لا يكون تلك الكيفية في بعض الاجزاء اقوى منها في الاخر
بل يكون في جميع الاجزاء على حد واحد في النوع فان قيل المراد بالقوى في قوله
وفعل بعضها في بعض بقواها المتضادة ان كان هو الصور النوعية
لم يصح وصفها بالتضاد لان الصور النوعية جواهر والجواهر لا توصف
بالتضاد اذ التعاقب على الموضوع معتبر في مفهوم التضاد والمتعاقب
على الموضوع انما هو العرض لا الجوهر وان كان هو الكيفيات لزم في
الفعل والتاثير اليها يوجب كون الكيفية الواحدة فاعلة ومنفعلة
في حالة واحدة بالنسبة الى ما يقابلها اما دفعة فيلزم كون الشيء الواحد بالنسبة
لا شيء واحد فاعلا ومنفعلا في حالة واحدة او نبح او على التعاقب فيلزم
صيرورة ما هو غالب مغلوبا اي مغلوبه وبالعكس وهو ايضا محال قلنا المراد

بالقوى اما الصورة النوعية والمراد بكون العنصر فاعلا بالصورة
فاعلية الصورة كما يقال هذا البناء محكم باساسه واما المراد بكلام الماتن
وصف الكيفيات بالتضاد اما لان المراد به التي لو لا التضاد لتحقق
او لانه تجوز من باب وصف الشيء بصفة ما هو سببه اي بقواها المتضادة
كيفياتها واما الكيفيات فيكون الفاعل بقواها في التسخين ويكون الكسر
على هذا التقدير ان العناصر عند الامتزاج تفعل بعضها اي صور بعضها
في بعض بواسطة الكيفيات فان الصورة النارية مثلا تؤثر بواسطة قوة
كيفية الحرارة في الماء والصورة المائية تؤثر بواسطة البرودة في النار
فالفاعل هو الصورة النوعية والمنفعل في بادي النظر يظن انه هو
الكيفية وبامعان النظر ينكشف ان المنفعل اولا هو المادة ثم الكيفية
بواسطة المادة وان الصورة من كل من العناصر تفعل بواسطة اصل الكيفية
في مادة الآخر بازالة سورة الكيفية عنها فتأمل في هذا التحقيق حق
التأمل ليندفع به جميع الشبهات في الباب والله الموفق لسلوك نهج الصواب

فصل في كائنات الجو الاول المراد بكائنات الجو
ما يحدث من العناصر بغير تركيب وتسميتها بكائنات الجو لان
اكثر وقوع الاشياء تحدث في الجو العالي او لانها انما تحدث بتأثير ما في جانب
العلويات ولما كانت الاشياء المبحوث عنها في هذا الفصل كلها

متكونة من بخار او دخان كان بالحري ان نشتغل اولا ببيان ماهيتهما
فنقول اشعة الكواكب وغيرها من المسخنات اذا اثرت في مياه
صادفتها في بعض المواضع استحال تلك المياه لتسخينها اجزاء هوائية
تتصاعد بحسب اقتضاء سخونتها مختلطة بالاجزاء اللطيفة المائية اختلاطا
لم يرتفع به الامتياز الوضعي عن تلك المختلطات فمجموع المتصاعد لتلك
من الاجزاء الهوائية المتكونة من الماء المختلط بالاجزاء المائية اللطيفة
هو البخار واذا وقع صنع المسخنات على بعض المواضع اليابسة
واحدث تسخين الشمس مثلا اجزاء نارية فتصاعد في تلك الاجزاء
النارية اجساما قابلة للاحتراق فتشبثت بها او احدث منها بالاحتراق
اجزاء هوائية متصاعدة مختلطة بالاجزاء الارضية لطيفها ثم انفصلت
عن تلك الاجسام فمجموع الاجزاء الهوائية المتصاعدة المختلطة بالاجزاء
الارضية اللطيفة هو الدخان ومن هاهنا مقدمة اخرى لا بد من تقديمها للطو
وهي ان كرة الماء والهواء بسبب ان ما قرب منها الى كرة الارض
والماء مختلط باجزاء ارضية ومائية ترتفع عنها الابخرة والادخنة وما بعد
منها عنها صاف عن ذلك الاختلاط انقسمت الى كرتين احاطت
احداهما بالاخرى الاولى المحيطة هي هواء شفاف صاف لم يشب بالكثافة
التي تحصل من اختلاط الارضية والمائية والثانية المحاطة حصلت لها

بالاختلاط المذكور لكنه يقبل بها النور والظلمة ويسمى بهذا الاعتبار كرة
الليل والنهار وباعتبار اختلاطها بالابخرة كرة البخار وباعتبار
حدوث الرياح فيها كرة النسيم والمحيط تقتضي برودتها ما اختلط بها
من الاجزاء الارضية والمائية ان تكون باردة الا ان انعكاس الاشعة
المسخنة عن وجه الارض تسخن منها ما قرب من كرة الارض الى حد
معين من تحتها وما فوق ذلك الحد باق على برودة يقتضيها تلك الاجزاء
البارزة فهذه الكرة الباردة من الهواء يسمى كرة الزمهرير اذا تمهدت
هذه المقدمات فاعلم ان الاشياء التي يبحث عنها وعن اسباب حدوثها
في هذا الفصل اما اشياء حدوثها في الجو او اشياء حدوثها في الارض
اما التي حدوثها في الجو فمنها السحاب والمطر والثلج واشباهها وسبب حدوثها
ان الابخرة المائية تتصعد في بعض الاحيان اذا ما تسخنت من سطح الارض
وتصاعدت فما لم تصل في تصاعدها الى كرة الزمهرير اولا
فان وصلت اليها فان لم يكن البرد هناك قويا تكاثف البخار والواصل
اليها بالبرد الغير البالغ وتنزل منها قطرات الماء الحاصلة من البخار
بالتكاثف نزول قطرات الماء في الحمام من الابخرة المتكاثفة بالبرد في اعاليها
فالبخار المتكاثف بالوصول الى كرة الزمهرير هو السحاب والقطرات
النازلة منه المطر وان كان البرد قويا فان اثر ذلك البرد القوي

50

في اجزاء السحاب قبل اجتماعها وصيرورتها قطرات ما يحصل منها
الثلج وان اثر فيها بعد صيرورتها قطرات بالاجتماع يحصل منها البرد
وان لم تصل الابخرة بالتصاعد الى كرة الزمهرير فان كانت
كثيرة غليظة لها قوام متصاعد فربما انعقد منها سحاب ماطر ان كانت
ببرد يصيبها متصاعدة كما في قلل الجبال احيانا وقد لا ينعقد بل تبقى بخارا
ملتصقا بالارض الى ان يتحلل بالتسخين ويسمى ضبابا وان كانت رقيقة
لا تشاهد لرقتها ولطافتها فاما ان يتحلل وينقلب بالكلية هواء وهذا
القسم لم يعتبر ولم يوضع له اسم واما ان ينزل منها اجزاء مائية رشية
غير منجمدة وهي الطل او منجمدة وهي الصقيع ومنها الرعد والبرق
والصاعقة وحدوثها بسبب ان الابخرة والادخنة اذا تصاعدت
معا الى كرة الزمهرير وانعقدت الابخرة بالتكاثف سحابا وتحتبس
الادخنة محتبسة بين السحاب مالت تلك الادخنة اما الى العلو لبقاء
سخونتها او الى السفل لاجتماع اجزائها الارضية وعودها الى ثقلها
الطبيعي بزوال السخونة وانفصال الاجزاء الهوائية عنها فيمزق
السحاب تمزيقا عنيفا يحصل به الرعد وان وقع اصطكاك شديد
بين الدخان والسحاب اشتعلت منه نار مثل ما اشتعل من اصطكاك
الزند والحجر فان انطفت تلك النارية في الجو بحسب اشتعالها بلا تراخ

للطافتها في البرق وان تشبثت باجزاء ارضية يجتمع منها مع الدخان
فيها دهنية او كبريتية نزلت تلك الاجزاء لغلظها مشتعلة فتحرق ما يلاقيها
في مسافة حركتها من الاجسام وهي الصاعقة ومنها الريح وقد ذكر لحدوثها
اسبابا اربعة احدها ان السحاب اذا ثقل لشدة تكاثفه بالبرد اندفع
الى جهة السفل فيحصل منه الريح وثانيها لاجل ان السحاب يصير بنفسه او بواسطة
انه يتسخن بالحركة فيتحلل في اثناء تكاثره اجزاء [illegible] فيصير كله هواء
متحركا وهو الريح وثالثها لاجل ان الهواء الملاصق له يتموج عند اندفاعه
الى جهة السفل ويسري هذا التموج فيما وقع في سمت الاندفاع من الهواء
فيحصل الريح من هذا الهواء بسريان التموج فيه ورابعها اندفاع
السحاب من جانب الى طرف فان اندفاعه يوجب حركة الهواء الواقع
في سمت اندفاعه فيحصل منه الريح لا محالة ولم يذكر ان الاندفاع لاي
سبب يعرض للسحاب ولعل السبب في ذلك تراكم السحب فوق بعضها واحد
وتزاحمها فيندفع ابعاضها بالتزاحم الى الاطراف او تكون السحب
المتراكمة مختلفة القوام فيندفع الكثيف الرقيق الى جانب حسب
ما يقتضيه وضع وقوعها وثالثها تخلخل الهواء فان الهواء الكائن في ناحية
اذا تخلخل وازداد مقداره فلا بد ان يشغل شيئا من حيز الهواء
المجاور له فيتنحى هذا الهواء المجاور من حيزه ضرورة امتناع

اي يتجاوز

التداخل

51

التداخل الى حيز هواء آخر يجاوره وهكذا يسري المدافعة الى حيث
يسري فيحصل الريح ورابعها نزول الدخان بثقله وتدافعه الهواء الواقع
في سمت نزوله حسب ما قلنا في نزول السحاب بعينه ومن الريح ضرب
يقال له السموم وهي ريح محرقة وقد تشتعل فيها كرة مشتعل النيران
لاختلاطها باجزاء مشتعلة قيل انها من بقية مادة الشهب وقد
يحصل السموم بمرور الريح على ارض غلبت عليها الحرارة فتكتسب منها حرارة
متعفنة محرقة تفسخ اعضاء الحيوان بالتعفن عند الاصابة ومنها قوس قزح
وسبب الاحساس بها وقوع اجزاء رشية شفافة متقاربة غير متخللة
بالاتصال فوق الافق في مقابلة الشمس بحيث لو كانت الشمس في ناحية
الشرق من الافق كانت تلك الاجزاء في ناحية الغرب منه او بالعكس
شبيهة بالمرايا المصقولة فينعكس عنها الاشعة الواقعة عليها
لوقوعها قدام جسم كثيف من جبل او سحاب مظلم فان الجسم الشفاف
كالبلور والزجاج يصير كالمرآة في انعكاس الاشعة عنه وحكاية
الاشباح عند وقوعها امام جسم كثيف ملون ووقوع تلك الاجزاء
الرشية على الصفة المذكورة عند ما يكون الشمس قريبة من الافق
غير مرتفعة عنه جدا لان الاجزاء الرشية الكائنة في الجو للطافتها تتحلل
سريعا بادنى سخونة تصيبها من ارتفاع الشمس وتكون تلك الاجزاء

اي الشرط الثالث

على وضع تنعكس الشعاع البصري عن كل منها الى سطح الشمس
بان ينطبق الشعاع المنعكس عن كل واحد منها على الخط المستقيم
الواصل بينه وبين الشمس بحيث ينطبق زاوية الانعكاس المساوية
لزاوية الشعاع على الزاوية التي يحيط بها الخط المذكور مع الضلع الاخر
لزاوية الانعكاس ويكون تلك الاجزاء واقعة على صفة الاستدارة
بحيث لو اخرجنا من الشمس خطا مستقيما الى واحد من تلك الاجزاء
وادرناه على قطر الافق المار بداس ارتفاع الشمس حدث الدائرة
المرتسمة من طرفه الكائن عند الجزء المذكور على جميع تلك الاجزاء فاذا اتفق
وجود تلك الاجزاء مع الشرائط المذكورة واستدبر الانسان
الشمس ناظرا اليها انعكست الاشعة البصرية الواقعة عليها الى
الشمس فيودي كل منها ضوء الشمس دون شكلها اذ لو ادى كل منها
بشكل الشمس لاحس في كل منها شكل الشمس بتمامه كما تحس كل
من الميلان الكائنة في الاواني المختلفة والسبب ان كل واحد منها
لا يودي شكل الشمس بل ضوءها ولونها كل واحد من تلك الاجزاء
فرض كالمرآة الصغيرة بالنسبة الى قرص الشمس مثلا والمرآة
اذا صغرت جدا بحيث لا يحيط قاعدة الشعاع المخروطي المنعكس
عنها بسطح المرئي بل يبقى من السطح شيء خارج عنها فانا لا نحس شكل

المرئي

المرئي بل ضوءها ولونها فقط فترى من تلك الاجزاء لاستدارة حلقة بل انها
قوسا اي ربع قريبة من النصف عند قرب الشمس من الافق منتقصة
عنه بحسب ارتفاعها لانتقاص الاجزاء التي تنعكس منها الاشعة
الى الشمس من الطرفين بحسب ارتفاعها وتختلف الالوان بحسب
اختلاط ضوء الشمس مع اللون الظاهر في تلك الاجزاء اذ المرآة
الملونة لا تحكي لون المرئي كما هو بل تؤدي لونا مركبا من لون نفسها
ولون المرئي فان الناظر في المرآة الملونة يرى لونه ممتزجا بلون
تلك المرآة يدل عليه التجربة فهذه القوس المذكورة مع ما ذكرنا من سبب
الاحساس بها هي قوس قزح مع سببها ومنها الهالة وسببها ان يتصل
اجزاء رشية صقيلة غير متصلة بحيث يكون لكل منها كالمرآة الصغيرة وتقع
بين الناظر والقمر فاذا نظر الناظر الى جرم القمر وقع الشعاع المخروطي الخارج
عن رطوبته الجليدية على تلك الاجزاء الرشية بعد تشعب الشعاع المخروطي
مع ما يقرب منه من الشعاع على الاستقامة وقع على جرم القمر فيرى بها
جرم القمر وما وراء ذلك الشعاع العوي (?) النافذ من الشعاع النافذ
المحيط به اذا وقع بعضه على هيئة الاستدارة على ما تتساوى الى
جرم القمر دون شكله كما ذكرنا من العلة في قوس قزح فيرى من تلك الاجزاء
دائرة مضيئة محيطة بالقمر وهي ومنها الشهاب وما يشبهه وسببها

ان الدخان المتصاعد اذا وصل في تصاعده الى كرة النار اشتعل
فان كان ذلك الدخان غير متصل بالارض وكان لطيفا ينقلب كله بعد
الاشتعال نارا لشفافه فيغوت عن الحس لشفيفها ويظن انها انطفت
وهو الشهاب وان كان غليظا يبقى بعد الاشتعال بقدر غلظه فيحدث
منه الكواكب ذوات الاذناب وعلامات حمر او سود هائلة وان
كان متصلا بالارض ينزل الاشتعال الى سريانه في اجزاء الدخان على الاتصال
الى الارض نزول اشتعال دخان السراج المنطفي عند وصول الشعلة
سراج اخر فوقه على الاتصال الى السراج المنطفي فيشتعل نارا وهو يسمى
صنع النار النازلة حريقا لاحتراق الاجسام الكائنة في مواضع نزولها
بها واما التي تحدث تحت الارض فالمذكور منها ههنا هو الزلزلة وانفجار
العيون واما الانفجار فسببه ان الابخرة المتكونة تحت الارض
اذا مالت الى جانب واصابت من برد الارض ما تعقد به مياها
تختلط باجزاء بخارية غير منعقدة بتلك المياه منافذ من الارض فيخرج منها
وربما انشقت الارض عنها لكثرتها وقوتها وقوع الاجزاء التي منها فان كان
لتلك المياه مدد من جهة الفواعل والقوابل بحيث كلما تبع منها شيء حدث
عقيبه مثله ويحكم على الاتصال فهي عيون جارية والا فالخارج منها
بموضع خارج من الارض غير زائد في القدر لانقطاع المدد عنه وهو العين

واما الزلزلة فسببها ما يحتبس في الارض من بخار او دخان او ريح
كثير المقدار فيتحرك طالبا للخروج ولا يجد منفذا يخرج عنه اما لاستحصاف
ظاهر الارض واما لغلظ المحتبس وضيق المسام الارضية
فيحرك قطعة من الارض تحريكا ربما يؤدي الى انشقاق الارض فيسمع
صوت هائل من انشقاقها وربما يظهر من موضع الانشقاق
نار محرقة او مياه مختلطة باجزاء مائية من الارض واعلم ان القوم
لا يدعون انحصار اسباب الحوادث المذكورة فيما عدوها بل
غاية سعيهم في ذلك ذكر ما احاط به علمهم من الاسباب بالحدس
او التجربة لا غير فمن الجائز ان يكون لكل منها اسباب سوى ما ذكروه
وكيف لا وقد ذكر بعضهم لبعض تلك الحوادث اسبابا غير ما هو
المشهور فيما بينهم بل يمكن ان يكون لها من الاسباب ما لا يفي بدركه
العقول البشرية الموصوفة بالقصور وانما يحيط بكنهه من هو
عليم بذات الصدور **قال فصل في المعادن اقول** كل جسم من العناصر
في شان صورته النوعية حفظ تركيبه يمنع اجزاءه العنصرية
المتداعية بطبايعها الى الانفكاك عنه فان لم يصدر عنها اثر
في المركب سوى الحفظ المذكور فهي الصورة المعدنية والجسم المركب
المتنوع بها معدن وان صدر عنها مع الحفظ التغذية والتنمية والتوليد

فهي النفس النباتية والجسم المتنوع بها نبات وان صدر عنها الحس
والحركة الارادية مع ما يصدر من النفس النباتية فهي النفس
الحيوانية والجسم المتنوع بها حيوان والحيوان ان تعلق به نفس مجردة
هي مصدر النطق وادراك الكليات فهو الانسان والا فهو
الحيوان الاعجم واعترض على هذا التقسيم بان المرجان له نما كنما
الاشجار مع انه عد من المعادن وكذا النخيل بل الاشجار كلها معدودة
في انواع النبات مع ان لها حركات كانها ارادية فان بعض الاناث
من النخيل تميل الى بعض الذكور منها ميلا عشقيا وتتحرك الى جهته وكذا
عروق الاشجار تميل الى جانب الماء واغصانها تميل عن الجدار الواقع
في سمت حركاتها وعدم كون ازدياد المرجان في الاقطار بطريق
التنمية وكذا عدم كون حركات الاشجار بالارادة وان كانا محتملين
فليسا بمقطوع بهما فلا يصح الجزم بكون المرجان عادما للنما ولا بكون
الشجر عادما للحركة الارادية فلهذا غير بعضهم وجه التقسيم وقال
المركب ان تحقق كونه ذا حس وحركة ارادية فهو الحيوان
والا فان تحقق كونه ناميا فهو النبات والا فهو المعدن فعلى هذا
يكون المعدن اسما لمركب له صورة نوعية اثرها الظاهر المتيقن
في سائر انواعه حفظ التركيب وهو جنس تحته انواع كثيرة تتكون
كلها

كلها من الابخرة والادخنة المحتبسة تحت الارض واختلاف تلك الانواع
لاختلاف موادها من الابخرة والادخنة كمية وكيفية واختلاف تاثير
الفواعل لاختلاف الاستعداد الذي في موادها وسائر اجزاء العلة
التامة لتكونها فمن المواد عند التركيب ان غلب عليها البخار تتولد
منها اليشم والبلور والياقوت والزيبق والرصاص وغيرها
من الجواهر الشفافة وفي عد الزيبق والرصاص من هذا القسم نظر
اما الرصاص فلانه من الاجسام السبعة التي تتولد من امتزاج الزيبق
والكبريت على ما سيصرح به الان ولا نزاع لاحد فيه واما الزيبق
فلانه لا قطع فيه ايضا لما تقرر عندهم انه متولد من جسم مائي خالطه
اجزاء كبريتية في غاية اللطافة مخالطة شديدة بحيث لا يوجد له سطح الا
وهو مغشى بغلاف من الاجزاء الكبريتية كالقطرات المرشوشة على
تراب صلبا او مسحوق غاية السحق بحيث يصير كل قطرة منها مغشاة
بغلاف تراب يحفظها وان غلب عليها الدخان تتولد منها الملح
والزجاج والكبريت والنوشادر ثم بحسب اختلاط الزيبق والكبريت
على انحاء مختلفة تتولد الاجسام السبعة المتطرقة وهي الذهب والفضة
والنحاس والحديد والرصاص والاسرب والخارصيني وهذا القدر
من الكلام ههنا كلام اجمالي اقتصر عليه المصنف وتفاصيله مذكورة

في المطولات ممن رامها فليطلبها ثمه واعلم ان احكام هذا الباب ليست
من الاحكام التي تقام بالبراهين بل الطريق الموصل الى العلم بها هو الحدس
او التجربة لا غير فصاحب التجربة او الحدس هو القاطع بهذه الاحكام واما
من دونه فقصارى امره فيها تقليد من له وثوق بمن اصحاب الحدس
او التجربة وايراده اياها كلامه على سبيل الحكاية عنه فلهذا اقتفينا اثر
المصنف في الميل الى الاختصار والتجنب عما لا يفيد من الاكثار قال

فصل في النبات وله قوى عديمة الشعور تصدر عنها حركات وافعال

اقول النبات جسم مركب له صورة نوعية اثرها المنفعل الشامل للنواحي
التغذية والتنمية مع حفظ التركيب والحق عبر عنها بلفظ القوى حيث قال
وله قوى عديمة الشعور اذ الصورة النوعية يطلق عليها القوى باعتبار
كونها مبدءا للفعل او الانفعال وحكم عليها بانها عديمة الشعور نظرا الى
التقسيم المشهور اللهم الا ان يكتفي بعدم الشعور عدم تيقنه على ما هو
الشأن اهل التحقيق وانما تصدر عنها الحركات المختلفة وهي حركة الجسم النباتي
في الاقطار على تناسب الطبيعي المسماة بالنمو والافعال المختلفة كالجذب
والامساك وغيرها بالآلات المختلفة كالجاذبة والماسكة وغيرهما وهذه الصورة
النوعية هي النفس النباتية المعرفة بانها كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة
ما يتولد ويزيد ويتغذى فالكمال ما يكمل به النوع في ذاته او في صفاته والاول

اعني ما يكمل به النوع في ذاته هو الكمال الاول لتقدمه على النوع ومنه الصورة
النوعية لان الصورة الجسمية مع الهيولى طبيعة جنسية ناقصة غير محصلة
انما تحصل ويكمل نوعا بانضمام الصورة النوعية اليها والثاني اعني ما يكمل به
النوع في صفاته وهو ما يتبع النوع من العوارض وهو الكمال الثاني
من النوع والمراد بالطبيعي ما يقابل الصناعي وبالآلي ما تعرض له قوى
مختلفة من الآلات في صدور الافعال المختلفة عن صورته النوعية وقوله
من جهة ما يتولد ويزيد ويتغذى متعلق بقوله آلي فصلت لبيته المعينة
من جهة الامور المذكورة لا من غيرها وتخصيص مستفادي العربية الكالية
لانه يصدر غيرها عن النفس الحيوانية والانسانية والتمييز انما يحصل بالحصر
لاشتراك النفوس الثلاثة في الامور المذكورة فالكمال بمنزلة الجنس
يتناول كل كمال وقوله اول يخرج الكمالات الثانية فانها لا يسمى
نفسا وقوله لجسم طبيعي احتراز عن الصور الكمالية للاجسام الصناعية كالهيئة
الحاصلة للسرير وقوله آلي احتراز عن صور البسائط والمعادن وقوله من
جهة ما يتولد الى احتراز عن النفس الحيوانية والنفس الناطقة فتحصل
من هذا ان النفس النباتية لها قوى ثلث من الآلات في صدور الافعال
الثلثة المذكورة من النفس النباتية احدها الغاذية وهي آلة التغذية
وثانيها النامية وهي آلة التنمية وثالثها المولدة وهي آلة التوليد

من ان تحيل الجسم الغذائي الوارد على محلها الى جوهره وتلصقه به فيصير ذلك
الملتصق بدل ما يتحلل من جوهر المحل بالحرارة الغريزية والحرارة الحاصلة
من الحركات التي لا محيص عنها والنامية من ان تجعل المحل زائدا في اقطاره
الثلثة الطول والعرض والعمق الى ان يبلغ المحل غاية النشوء بالحركة
على تناسب طبيعي اي بكون الزيادة في الثلث الحاصلة في الاقطار الثلثة
على نسبة يقتضيها طبيعة المحل فقوله في الاقطار الثلث احتراز عن الزيادة
الصناعية فانها لا تكون في الاقطار الثلثة لان الزيادة الصناعية بعض
الاقطار بوجب النقصان في بعض آخر وقوله الى ان يبلغ غاية النشوء
احتراز عن السمن فان مع هذا القيد يكون البلوغ الى غاية النشوء غاية
للزيادة في الاقطار والزيادة في السمن ليست غايتها البلوغ الى غاية
النشوء فان السمن قد يحصل بعد غاية النشوء والغاية لا تحصل بعد الغاية
وقوله على تناسب طبيعي احتراز عن الزيادة التي ليست على المجرى الطبيعي
كالورم هكذا قيل والحق ان الزيادة في السمن ليست على التناسب الطبيعي
فلا حاجة الى قوله الى ان يبلغ غاية النشوء للاحتراز عنه اللهم الا ان يقال ذكر
هذا القيد للزيادة في التوضيح لا للاحتراز عنه والمولدة من ان تفرز من
المحل جزءا وتجعله مادة لشخص آخر من نوعه بهيئة تقبول صورة النوع
والقوى الغاذية تخدمها قوى اربع وهي الجاذبة والماسكة والهاضمة والدافعة

56

لان الجسم الغذائي انما يصير غذاء اذا استحال الى صورة الجسم المغتذي
فانه بدون الاستحالة لم يصير جزءا من المغتذي فلا بد من قوة تجذب
الغذاء الى موضع المغتذي تحصل فيه الاستحالة وهي الجاذبة ووضع الاستحالة
لا تحصل دفعة بل في زمان لان الجسم الغذائي له اطوار يتحول منها الى ان تحصل له
بالآخرة صورة المغتذي فلا بد من قوة اخرى تمسكه في موضع الاستحالة زمانا لا تدفع
تحصل فيه الاستحالة وهي الماسكة فلا بد من قوة اخرى تحيله وتهيئه لقبول اثر الغاذية
في التشبيه والالصاق وهي الهاضمة والجسم الغذائي ليس بجميع اجزائه صالحا
لان يصير جزءا من المغتذي بل يفضل منه في كل دفعة ما لا يصلح ان يصير
جزءا من المغتذي وبقاء تلك الفضول في المغتذي يضر به من جهة تضييق
المكان والضغط فلا بد من قوة اخرى تدفع تلك الفضول وهي الدافعة
والنامية تفعل فعلها الى كمال النمو وبعد ذلك تقف عن فعلها واما الغاذية
فتفعل فعلها الى ان تعجز عنه فيؤدي الى فساد التركيب واعلم ان من القوى
النباتية قوة اخرى لم يذكرها المص من شأنها تصوير المادة التي تفصلها
المولدة بصورة نوع المحل حتى تحصل المتولد بالفعل والتقسيم التام ان
يقال القوى النباتية اما ان يكون فعلها لبقاء الشخص او لبقاء النوع والاول
اما ان يكون اثرها النماء وهي النامية او الاغتذاء وهي الغاذية ان يكون
فعلها التغذية وهي الغاذية ومقدماتها من الجذب والامساك

والضحك والدمع وهي للحوادث الاربع للعادة والثالثة ما لا يكون فعلها بالتحليل
ما هو للتوليد ومن المطبوع او تصعيدها ومن المصورة **قال** وفصل
في الحيوان وهو مختص بالنفس الحيوانية **اقول** الحيوان جسم مركب اخص من بين
المركبات بالنفس الحيوانية التي تشارك النفس النباتية في افعالها وتمتاز عنها
بادراك الجزئيات وبالحركة الارادية ولذلك عرفها بانها كمال اول لجسم طبيعي آلي من
جهة ما يدرك الجزئيات ويتحرك بالارادة والقيد الاخير اعني قولي من جهة ما يدرك
الخ لاخراج النفس النباتية وبالجسم المفهوم منه بالقرينة كما له النفس الناطقة
والكلام في القيود المذكورة ما هو ما ذكرنا في النفس النباتية بعينه فلا نعيده
فللنفس الحيوانية باعتبار ما يخصها من الآثار قوتان احدهما القوة المدركة
والاخرى المحركة اما المدركة فهي اما حواس ظاهرة تدرك الامور الحاضرة متعلقة
بها او باطنة تدرك لا معها فالحواس الظاهرة خمس الاولى حاسة السمع
وهي قوة محلها العصب المفروش في مقعر الصماخ من شانها ادراك
الاصوات والحروف والصوت كيفية تحدث في الهواء من تموجه بسبب
قرع اي امساس عنيف او قلع وهو تفريق عنيف والحرف هيئة عارضة
للصوت يتميز بها صوت عن صوت اخر مثله في الحدة والثقل تميزا في المسموع
قوله تميزا في المسموع للاحتراز عن هيئة يتميز بها صوت عن صوت اخر مثله
في الحدة والثقل تميز الاخر المسموع كالطيب وملاية الطبع فان الصوت

الطيب الملايم للطبع انما يتميز عن غيره بالوجدان لا بالسمع وهذا التعريف ذكره في
الشيخ في الشفاء واعترض عليه بان الحرف ليس هو الهيئة العارضة للصوت
هو الصوت مع الهيئة ولعل الصواب ما ذكره المعترض اذ الصوت
والحرف كلاهما مسموعان فلو كان الحرف هو الهيئة العارضة للصوت لكان
المسموع عند سماع الحرف شيئين الحرف والصوت وليس كذلك لان المسموع
انما هو الحرف لا غير وهذا ظاهر عند الرجوع الى الفطرة **الثانية** حاسة البصر
وهي قوة محلها العصبتان المجوفتان النابتتان من مقدم الدماغ المتقاطعتان
على هيئة الصليب المنتهيتان الى العينين من شانها ادراك الاضواء والالوان
الثالثة حاسة الشم وهي قوة محلها الزائدتان النابتتان في اقصى الخيشوم
الشبيهتان بحلمة الثدي من شانها ادراك الروائح **والرابعة** حاسة الذوق
وهي قوة محلها العصب المفروش على جرم اللسان من شانها ادراك الطعوم
والخامسة حاسة اللمس وهي قوة محلها العصب الساري في الجلد كله من
شانها ادراك الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والملاسة والخشونة
واللين والصلابة والثقل والخفة واللزوجة والهشاشة **والحواس**
الباطنة خمس ايضا الاولى الحس المشترك ومحله مقدم التجويف الاول
من الدماغ ينتهي اليه جميع الصور المحسوسة بالحواس الظاهرة كانها جواسيس
يتشعب منها جداول انهار واستدل على مغايرته للحواس الظاهرة بان القطرة

النار ليرى خطا مستقيما والنقطة الدائرة بسرعة خطا مستديرا ولنفس رؤيته
للخطين المذكورين بطريق التخيل والتذكر لما غاب عن النظر بعد الحضور حتى
يحكم العقل بانهما في الخيال بل بطريق المشاهدة وهذان الخطان المشاهدان ليسا
في الخارج ضرورة انه ليس في الخارج الا القطرة والنقطة ولا في حاسة البصر
اذ هي لا تدرك الا المقابل فلا بد من قوة اخرى يحصلان فيها باتصال ارتسامات
صورة القطرة والنقطة فيما بعد كونهما في حدود المسافة بحسب ايصال تلك الحركة
واما القدح في هذا الاستدلال بتجويز اتصال تلك الارتسامات في البصر
ومنع زوال الاتصال بزوال المقابلة بمنع اشتراط المقابلة في الاحساس البصري
فمما لا ينبغي ان يلتفت اليه لكونه انكار اللازم الضروري وان كان القائل به
من المشتهر بالفضل والحذاقة الثانية الخيال وهي قوة تحفظ ما تدركه الحس المشترك
من صور المحسوسات بعد غيبوبة المادة بحيث تشاهدها الحس المشترك كلما التفت
اليها فهي خزانة للحس المشترك ومحله مؤخر البطن الاول من الدماغ واستدل على
مغايرته للحس المشترك بان الصورة المحسوسة بالحس المشترك تبقى محفوظة بعد
غيبوبة المادة وذلك مما يعرفه كل احد بالوجدان فهيهنا قوة حافظة للصورة
وليست هي الحس المشترك لانه مدرك للصور والمدرك بها لا الحافظ لان
الحافظ لو كان هو المدرك لكان الحفظ والادراك لشيء اذ ليس واحد منهما
مستلزما للارتسام فيدوم الادراك بدوام الحفظ ويمتنع الذهول والنسيان لكن

فالحافظ

فالحافظ للصور لابد من قوة اخرى مغايرة للحس المشترك وهي الخيال واعترض الامام
على هذا الدليل بانا لا نم لزوم الحافظ للصور من قبل ان ذهني لم لا يجوز ان يكون
استحضارنا بعض الاشياء الغائبة عنا ويكون تذكرنا اياها بعد الذهول
بسبب اتصال لنا بذلك الغائب الحافظ فانه اذا تحققت لنا ملكة الاتصال
يحصل لنا التذكر بالاتصال به واذا زالت عنا ملكة الاتصال زال التذكر
بالكلية واسم النسيان وهذا الاعتراض يخل الاول في السقوط فان القائل
بالحافظ للصور اما ان يكون جوهرا مفارقا او قوة جسمانية والاول باطل لان
المفارق لا ترتسم فيه الصور الجزئية المكتنفة بالعوارض المادية وكذا الثاني
لانه لو امكن ان ندرك شيئا بالقوة الجسمانية الغائبة عنا بالاتصال لامكن ان يبصر
شخص ويسمع بباصرة الغير وسامعته وبطلانه مما لا يخفى على احد الثالثة
الوهم وهي قوة محلها آخر التجويف الاوسط من الدماغ من شأنها ادراك المعاني
الجزئية المتعلقة بالمحسوسات كشجاعة زيد وسخاوة عمرو وحدث العقوبة التي
تحكم في الشاة بان الذئب مهروب عنه فيجب ان تنفر عنه وان
الولد معطوف عليه فيجب ان يعطف عليه وهي القوة الحاكمة على القوى
الجسمانية كلها مستخدمة اياها استخدام العقل القوى العقلية باسرها الرابعة
الحافظة وهي قوة محلها التجويف الاخير من الدماغ من شأنها حفظ ما يدركه
الوهم من المعاني الجزئية فهي خزانة للوهم كالخيال للحس المشترك الخامسة المتصرفة

ومن فروع محلها مقدم التجويف الاوسط من الدماغ من شانها التصرف في الصور والمعاني بالتركيب والتفصيل فتركب الصور بعضها مع بعض مثل ان يتصور انسانا ذا راسين او جناحين وتفصل بعضها عن بعض كما اذا تصورنا انسانا عديم الراس وتركب المعاني بعضها مع بعض مثل ان يتصور صداقة زيد مع عداوته وتركب بعض الصور بعض المعاني مثل ان يتصور سواد عمرو مع عداوته وجمال بكر مع صداقته وهذه القوة ان استعملها العقل تارة والوهم اخرى وباعتبار الاول تسمى مفكرة لتصرفها في المواد الفكرية وبالاعتبار الثاني متخيلة لتصرفها في الصور الخيالية واختصاص القوى المذكورة بمواضعها المعينة مستفاد من اختلالها بعروض الآفة لتلك المواضع واما القوى المحركة فاثنتان احديهما القوة الباعثة والثانية الفاعلة اما الباعثة فهي قوة تحمل القوة الفاعلة على تحريك الاعضاء عند ارتسام صورة امر مطلوب او مهروب عنه في الخيال فهي ان حملتها على التحريك طلبا لتحصيل الشيء المستلذ عند المدرك سواء كان ذلك الشيء نافعا بالنسبة اليه في نفس الامر او ضارا تسمى قوة شهوانية لان حملها هذا تابع للشوق الى تحصيل المستلذ المسمى بالشهوة وان حملتها على التحريك طلبا لدفع الشيء المنافر عند المدرك ضارا كان في نفس الامر او نافعا تسمى قوة غضبية لان بينها هذا الحمل على الشوق الى دفع المنافر المسمى غضبا واما القوة الفاعلة فهي التي تشنج العضلات مرخية للتحريك الانقباضي

وبرهانها

وبرهانها اخرى للتحريك الانبساطي على حسب ما يقتضيه القوة الباعثة

قال فصل في الانسان الى اخره اقول الانسان يختص من بين المواليد الثلاثة بالنفس الناطقة المشاركة بالنفس النباتية والحيوانية في افعالها الممتازة عنهما بادراك الامور الكلية وصدور الافعال الكلية الفكرية فلذلك عرفها بانها كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الامور الكلية ويفعل الافعال الفكرية فقوله من جهة ما يدرك الى اخره يخرج النفسين عن التعريف وباقي القيود شريك بين التعريفات الثلثة كما عرفت فللنفس الناطقة باعتبار ما يخصها من الآثار قوتان قوة عاقلة بها تدرك التصورات والتصديقات البديهية والكسبية اي الامور التصورية والتصديقية التي تحصل بالبديهة او الكسب وقوة عاملة بها تحرك البدن الى الافعال الجزئية بالفكر والروية على مقتضى آراء تخصها ومعنى قوله على مقتضى آراء تخصها ان الاعمال الجزئية انما تصدر عن القوة العاملة بواسطة ان الانسان يفكر فيؤدي فكره الى راي واعتقاد ويقتضي بعمل من الاعمال الجزئية فيقتضي صدوره من القوة العاملة فيحرك القوة العاملة البدن الى ايقاع هذا العمل على وفق مقتضى الراي المذكور مثلا اذا فكر الانسان فتأدى فكره الى اعتقاد ان المسافرة الى موضع كذا ينفعه حصل له اعتقاد

صدور المسافة يخنه حركت قوته العاقلة بدنه الى المسافة على وفق
مقتضى الاعتقاد المذكور وللروح العاقلة مراتب اى للنفس الناطقة
باعتبار قوتها العاقلة وآثارها اربع مراتب المرتبة الاولى الحاصل لها
في مبدء الفطرة من خلوها عن الادراكات كلها لكن مع استعداد كمالها
والا لما اتصفت بها وتسمى في هذه المرتبة عقلا هيولانيا تشبيها بالهيولى
التي هي في نفسها خالية عن الصور كلها ومستعدة لها المرتبة الثانية
ان تحصل لها علوم بديهية وتستعد بذلك لاكتساب النظريات
استعدادا قريبا وتسمى عقلا بالملكة لما حصل لها من ملكة الانتقال
الى النظريات المرتبة الثالثة ان تصير النظريات مخزونة عندها بتكرر
الاكتساب بحيث تحصل لها ملكة الاستحضار متى شاءت من غير تجشم
كسب جديد لكنها لا تشاهدها بالفعل وتسمى عقلا بالفعل لما
مسبوقية هذه المرتبة بحصول النظريات بالفعل واما لتمكن النفس
من استحضارها بالفعل متى شاءت المرتبة الرابعة ان تصير المعقولات
حاضرة عندها وهي تطالعها غير ذاهلة عنها وهي العقل المطلق
المستخدم لما سواها من المراتب على ما رتبنا اليه من قبل وتسمى
عقلا مستفادا لكونها مستفادة من العقل الفعال ثم ان
الفعل بالملكة الذي من شأنه الانتقال من البديهيات الى النظريات

60

ان كانت في غاية القوة ذا ملكة الاتصال بعالم الغيب بسرعة بحيث يحصل له
النظريات باسرها بطريق الحدس مستغنيا عن تحصيلها بالحركات الفكرية
يسمى قوة قدسية لتقدسه عن لوث العوائق الجسمية وقاذورات العلائق
الطبيعية هذا الكلام في النفس الناطقة ومراتبها ثم انه اورد لتعدد كل
احكاما فيها احدها ان المتعلق العاقل بجوهر اذ لو كانت مادية لكانت
ذات وضع لكنها يستحيل ان يكون ذات وضع اذ لو كانت في الذي وضع
فاما ان لا تنقسم اصلا او ينقسم لا سبيل الى الاول لان كل ماله وضع
للجواهر فهو منقسم على ما تقرر في نفي الجزء الذي لا يتجزى ولا الى الثاني لان
معقولاتها ان كانت بسيطة يلزم انقسامها لان الحال في المنقسم لا بد
وان يكون منقسما اذ الحال في احد جزئي المحل هي الحال بغير الحال في جزئه الآخر
منه وفيه نظر لان الحال في المنقسم انما يكون منقسما ان لو كان الحلول سريانيا
ولا دليل عليه واما الاستدلال بان الحال في احد جزئي المحل غير الحال في الجزء
الآخر فليس بشيء فان المغايرة انما تثبت لو ثبت انقسام الحال
فاثبات الانقسام بالمغايرة يكون مصادرة على المطلوب وان كانت مركبة
فكل مركب لا بد ان ينتهي تركيبه الى البسائط ضرورة امتناع تركب
الشيء من اجزاء غير متناهية فيلزم انقسام تلك البسائط لان المركب انما
يتعقل بتعقل البسائط فلو حصل لما لا يكون ان يتعقل المركب لبعض خواص

اللازمة قلنا المركب الذي يعقل ببسايطه او بخاصته اللازمة فان يعقل
ببسايطه لزم انقسام تلك البسايط بانقسام القوة العاقلة وان
يعقل بخاصته فتلك الخاصة ان كانت بسيطة لزم انقسامها وان كانت
مركبة فالكلام في تعقل بسايطها فيلزم انقسامها او خاصة اخرى ويعود
الترديد فيها فاما ان يذهب سلسلة التعقلات الى غير
النهاية وهو محال او ينتهي الى خاصة بديهية فتلك الخاصة البديهية
ان كانت بسيطة لزم انقسامها وان كانت مركبة فان عقلت بذاتها
كانت معقولة ببسايطها ويلزم انقسامها فان تعقل المركب بالذات
لا يكون الا بتعقل بسايطه وان عقلت بغيرها لم يكن منتهى السلسلة
وقد فرضناها منتهية لها هف وثانيها ان تعقل النفس الجسمانية
اي القوة العاقلة التي للنفس ليست قوة جسمانية اذ لو كانت القوة
العاقلة جسمانية لزم ان يعرض لها الكلال بضعف البدن عند كبر
السن قوة جسمانية اذ لو كانت القوة العاقلة كما هو حال القوى
الجسمانية التي هي مبادي الاحساسات والحركات وليس كذلك اذ البدن
وقواها يأخذ بعد الاربعين في الانحطاط والكلال مع ان القوة العاقلة
ح تكمل في السن باخذ في الازدياد واما الآفة الطارية لها في سن
الشيخوخة فليس لضعف القوة العاقلة بل لاستغراق النفس في تدبير

61

البدن المشارف لتركيبها الى الاختلال واشتغالها بتركيل الاستغراق عن
تعقلاتها واعلم انه ينبغي ان يحمل القوة العاقلة في الحكم الاول على النفس
الناطقة لا على قوة بها والا لكان الحكم الثاني تكرارا للاول وهذا هو المختصر من
مسئلة تجرد النفس التي هي من امهات المسائل واذا لم يتعرض لها
في موضعها من المختصر ولكنا قد اشرنا الى ذلك في الحكم الاول اشارة
خفية وثانيها انها اي ان النفس حادثة بحدوث البدن لانها لو لم تكن حادثة
بحدوث البدن لكانت موجودة قبل البدن والتالي باطل لانها لو كانت موجودة
قبل البدن وهي مختلفة متعددة لاختلافها وتعددها قبل البدن اما ان
يكون بالماهية او بلوازم الماهية او بعوارضها المفارقة عنها والاقسام
باسرها باطلة اما الاول فلان اشتراكها واحتياجها في المشترك للتعدد
والاختلاف اما اشتراك الماهية فظاهر واما الاندراج النفوس المتعددة
في حد واحد ضرورة امتناع اندراج المختلفات بالماهية تحت واحد
واما اشتراك لوازم الماهية فلاستلزام اشتراك الملزوم اشتراك اللازم اذ
لولا هذا الاستلزام لزم وجود الملزوم في بعض الافراد بدون اللازم
وهذا يبطل الملازمة بينهما وفي هذا الكلام نظر اذ لا نسلم ان النفوس
المتعددة مندرجة تحت حد واحد لم لا يجوز هذا الاندراج اذ لو كانت لها
ماهية واحدة في حد واحد وهو اول المسئلة وكيف يكون النفس مجردة

بسيط بعينه ثم لا تحدوا ما النوعيات المذكورة لها مثل السواد المذكور
ههنا وتعدد النفس هي المشار اليه بانا جلست بحدود بل هي رسوم
على ما لا يخفى عند المحصل واما الثالث فلان العوارض المفارقة انما تلحق
الشيء بسبب القابل لان الماهية لذاتها لا يستحق العوارض لان ما يلحق
الماهية لذاتها لا ينفك عن الماهية فيكون لازما لا عارضا والقابل للنفس
هو البدن لا غير فلو كان اختلافها قبل البدن بالعوارض المفارقة
لزم كونها مقارنة للبدن قبل حدوث البدن وانه محال فثبت ان النفس
لو كانت موجودة قبل البدن لم تكن متعددة اصلا لكنها مختلفة فلا تكون موجودة
قبل البدن فتكون حادثة بحدوث البدن وهو المطلوب فان قيل لم لا يجوز
ان يكون اختلافها بالعوارض المفارقة الفائضة من الفاعل قلنا النفس
وما يلحقها من اللوازم والعوارض كلها فائضة من الفاعل لكن فيضان
العوارض المفارقة من المبدأ الفياض مشروط بمقارنة القابل واختلاف
استعداداته وما يكفي ذات المبدأ في فيضانه فهو لازم غير مفارق واعلم
ان هذه الحجة مبنية على بطلان التناسخ اذ على تقدير صحته لا يتم هذه الحجة لجواز
اختلافها قبل الابدان المعلومة لها بالعوارض المفارقة الحاصلة لها
بابدان اخر سابقة لا الى نهاية ولما لم يتعرض لها ههنا تعويلا فيه على بيانه
في الالهيات في بطلانه واذ قد تيسر لنا الفراغ من شرح القسم الثاني

لما كان العلم بان الموجود ينقسم الى ما هو موجود لا بقدرتنا واختيارنا كالسماء والارض والى ما هو موجود بقدرتنا
واختيارنا كالاعمال الصادرة لنا اقتسم علم الحكمة باقتسام متعلقه اعني الموجود الى قسمين قسم
يبحث فيه عن احوال الموجود الذي لا بقدرتنا واختيارنا ويسمى ذلك القسم حكمة نظرية لتوقف
حصوله على النظر والحكمة النظرية ثلثة اقسام لانه اما ان يبحث فيها عما يوجد في الخارج
بلا مادة فهو العلم الاعلى الموسوم بالالهي وانظر في اول الكتاب وتبين على التفصيل

62

الذي هو في الطبيعيات من هذا المختصر بعون الله وحسن توفيقه فقد حان
لنا ان نشرع في شرح القسم الثالث الذي هو في الالهيات مستوهبين
من الله التوفيق فيما املنا من اتمامه فان كنوز التوفيق لديه واعنة
تحقيق الامال بيده قال القسم الثالث في الالهيات وهو مرتب على ثلثة
فنون الفن الاول في تقاسيم الوجود وهو مرتب على فصول اقول لما كان
العلم الالهي باحثا عن احوال الموجود التي لا يفتقر في وجودها الى
المادة والموجود الغير المفتقر الى المادة اما ممكن الحلول في المادة كالامور
العامة او ممتنع الحلول فيها والممتنع حلوله في المادة اما واجب الوجود
لذاته او لغيره رتب المصنف القسم الثالث الذي هو في الالهيات من كتابه
على ثلثة فنون لبيان احوال هذه الاقسام الثلثة المذكورة للموجود الغير
المفتقر الى المادة وجعل الفن الاول في الامور العامة وسماها بتقاسيم
الوجود حيث قال الفن الاول في تقاسيم الوجود لكونها امورا ينقسم الماهية
اليها بحسب الوجود فان الماهية بحسب الوجود ينقسم تارة الى الواحد والكثير
واخرى الى المتقدم والمتأخر واخرى الى القديم والحادث وكذا انقسامها
الى الكلي والجزئي ايضا انقسام بحسب الوجود فان الماهية يعرض لها الكلية
بحسب الوجود الذهني والجزئية بحسب الوجود الخارجي ورتب هذا الفن على
فصول قال فصل في الكلي والجزئي اقول لما كان من المشهور

فما يعني القوم ان الكلي امر واحد مشترك بين امور متكثرة هي جزئياته فاول
التنبيه على المعنى المقصود من هذا الكلام فقال ليس معناه ان الكلي امر
متشخص واحد بالعدد موجود في كل واحد من الجزئيات بوجود خارجي
اذ لو كان كذلك لزم اتصاف الشيء الواحد بالتشخص في حالة واحدة بصفات متضادة
مثل السواد والبياض وغيرهما ضرورة اتصاف بعض الجزئيات بالسواد و
حالة اتصاف بعض آخر بالبياض واتصاف بعض منها بالطول حالة اتصاف
بعض آخر بالقصر وانه باطل بالبديهة بل معناه انه معنى واحد معقول حاصل
في النفس مطابق لكل واحد من تلك الجزئيات بمعنى انه لو وجد ذلك المعنى المعقول
في الخارج لا يوجد في الخارج الا بوجود واحد من تلك الجزئيات فاذا اوجد
بوجود اي واحد من الجزئيات لكان هو ذلك الجزئي بعينه من غير تفاوت
اصلا فان قيل المعنى المعقول في النفس صورة شخصية في نفس شخصية فكيف
يكون كليا قلنا كونه صورة شخصية في نفس شخصية باعتبار ذاته وكليته انما
هي بالقياس الى الجزئيات بالمعنى المذكور باعتبار انه مثال للموجود الخارجي من غير تفاصيل
في الموجود فلا اشكال لاختلاف الاعتبار هكذا قيل ومن الافاضل من اجاب
عن هذا الاعتراض بان الموصوف بالكلية ليس هو الصورة الشخصية
الحالة في النفس الشخصية بل هو المعنى المعلوم المتميز عند النفس بواسطة
الصورة الحالة التي هي مثال له لان الكلية هي المطابقة بالمعنى المذكور وهي

63

انما يتصور فيه دون هذه الصورة الحالة ضرورة ان الصورة الحالة
لازمة الحلول في النفس بحسب الوجود الخارجي فيستحيل ان يكون عين الافراد
في الوجود الخارجي واما ما وقع في كلامهم ان الكلي هو الصورة العقلية
فالمعنى بالصورة العقلية فيه انما هو المعنى المذكور لا الصورة الحالة فان
لفظ الصورة كما يطلق على الصورة الحالة يطلق ايضا على المعنى المعلوم
المتميز بها اما على سبيل التجوز او الاشتراك اللفظي واما الجزئي فلا شك انه
موجود في الخارج متعين بتشخصاته وهي العوارض اللاحقة للطبيعة الكلية
بسبب الوجود الخارجي مثل الاين والوضع وغيرهما وتلك العوارض
المشخصة امور زائدة على الطبيعة الكلية في الخارج لان الطبيعة الكلية نفس
تصورها غير مانع من وقوع الشركة فيها والشخص من حيث هو شخص مانع منه
فلولا ان التشخص امر في الشخص زائد على الطبيعة الكلية لما كان كذلك قال فصل
في الواحد والكثير اقول عرف الواحد بانه الشيء الذي لا ينقسم من الجهة
التي يقال انه واحد اي من تلك الجهة وهذا تعريف الشيء بنفسه فان الشيء بانه
جهة اذا انما يعلم ان الواحد مقول عليه من تلك الجهة ان لو عرف مفهوم الواحد
فهذا التعريف يتوقف معرفته على معرفة مفهوم الواحد فتعريف الواحد به
تعريف الواحد بالواحد وانه تعريف الشيء بنفسه والصواب ان يقال هو ما لا
ينقسم من حيث انه لا ينقسم وقيدنا بالحيثية ليندرج الواحد الغير الحقيقي فيه

فيه فان الواحد الغير الحقيقي لانقسامه الى بعض الوجوه لا يصدق عليه انه
لا ينقسم فلا يندرج في التعريف بدون التقييد وعند التقييد يندرج لانه لا ينقسم
من بعض الحيثيات في بعض الحيثيات يصدق عليه انه لا ينقسم فالتقييد
بالحيثية يفيد اندراج الواحد الغير الحقيقي في التعريف المذكور ثم الواحد
اما ان يكون واحدا بالجنس كالانسان والفرس اللذين اعتبرا واحدا بسبب
اندراجهما في جنس واحد وهو الحيوان او بالنوع كزيد وعمرو فانهما اعتبرا
واحدا بالاندراج في نوع واحد وهو الانسان او بالمحمول كالقطن والثلج
المعتبرين واحدا لكونهما موضوعين لمحمول واحد او بالموضوع كالكاتب
والضاحك المحمولين على موضوع واحد وهو الانسان او بالعدد وهو
ما ليس بمعدود مجتمع من احاد منفصل بعضها عن بعض بل بدا او بالاتصال
وهو المنقسم بالقوة لا بالفعل الى اجزاء متشابهة كالماء من شانه ان ينقسم
الى اجزاء كل واحد منها ماء ايضا او بالتركيب وهو المنقسم بالفعل الى اجزاء
تركبت منها ماهيته كالبيت المركب من السقوف والجدران والسفلي واما ان يكون
واحدا حقيقيا وهو الذي لا انقسام فيه اصلا كالواجب لذاته
والعقل الواحد والنقطة الواحدة واما الكثير فهو الذي يقابل الواحد
باحد معاني المقابلة مثل الكثير بالجنس وهو الاشياء المتعددة التي لم يندرج
تحت جنس واحد والكثير بالموضوع الاشياء الغير المحمولة على موضوع

واحد

واحد والكثير بالعدد ما يكون معدودا مجتمعا من الاجزاء المنفصلة وعلى
هذا القياس هذا ما ذكره المصنف في اقسام الواحد والكثير وفيه
انتشار ووجه ضبطها ان يقال ما يطلق عليه الواحد اما ان يكون
اشياء متعددة ام لا فان كان اشياء متعددة فلا بد ان يكون لها جهة
وحدة بها اعتبرت واحدا فجهة الوحدة اما ان يكون مقومة لتلك الاشياء
او عارضة لها او لا تكون مقومة ولا عارضة فان كانت مقومة لها فاما
ان يكون تمام ماهيتها او لا فان لم يكن تمام ماهيتها فتلك الاشياء هو واحد
بالفصل وان كان تمام ماهيتها فاما ان يكون تمام الماهية المشتركة
بينها او تمام الماهية المختصة بكل منها فان كانت تمام الماهية المشتركة
بينها فهي الواحد بالجنس وان كانت تمام الماهية المختصة فهي الواحد
بالنوع وان كانت عارضة لها فتلك الواحدة العارضة اما محمولة
على موضوع واحد وهي بهذا الاعتبار واحد بالموضوع او موضوعة
لمحمول واحد وهي الواحد بالمحمول وان لم تكن جهة الوحدة مقومة لتلك
الاشياء ولا عارضة لها فهي واحد بالتعلق كنسبة النفس الى البدن
ونسبة الملك الى المدينة فان جهة الوحدة في النسبتين وهو التدبير
ليست مقومة ولا عارضة لهما بل عارضة للنفس والملك وجهة كونه التدبير
جهة الوحدة للنسبتين مغايرة لكل منهما في الخوض ... فلا قيل وفيه نظر

وانما لم يبق ما يطلق عليه الواحد الا شيئا متعددة في الواحد بالعدد والشخص
ايضا فان لم يقبل القسمة اصلا فاما الذي لا يكون له مفهوم سوى عدم الانقسام
وهو الوحدة او يكون فاما الذي يكون ذا وضع وهو النقطة او لا وهو
الواحد المطلق كالمفارق وان قبل القسمة فاما الذي لا يكون منقسما بالفعل وهو
الواحد بالاتصال او يكون وهو اما الذي يكون اجزاؤه متباينة في الوضع وهو
الواحد بالاجتماع والتركيب او غير متباينة وهو المركب الحقيقي كالجسم الطبيعي
المركب من الهيولى والصورة قال صدراء الى اقول لما كان التقابل من
عوارض الكثير والمتعلم عند تصور الكثير واقسامه لا يبعد ان يتصور
التقابل في بعض افراد الكثير بتصوره لما بينهما من اللزوم البين فيشرع
الى معرفة اقسام التقابل بسبيل التفصيل ويحصل له بسببه اشتباه ما
عليه فيتحير ودغدغة اوردة صنع الهداية لبيان ما معنى التقابل واقسامه
دفعا للاشتباه الموجب لتحير المتعلم ودغدغته فالتقابل بين الشيئين
كونهما بحيث لا يجتمعان في محل واحد من جهة واحدة والشيئان بهذا الاعتبار
متقابلان فالمتقابلان هما اللذان لا يجتمعان في محل واحد من جهة واحدة
والمراد بالمحل الموضوع وبعدم اجتماعهما فيه تعاقبهما عليه بمعنى ان طريان
احدهما عليه يوجب ارتفاع الآخر عنه لو كان حاصلا فيه لان التقابل
انما يعتبر بين الاعراض دون الجواهر فلا ينتقض التعريف بالصور النوعية

المتوارد على الهيولى اذ لا يصدق عليها انها متعاقبة على الموضوع لان
الهيولى ليست بموضوع وفيه نظر لان التعاقب على الموضوع لو كان
معتبرا في مفهوم التقابل لم يكن بين الجوهر وعدمه تقابل اذ الجوهر وعدمه
لا يتعاقبان على الموضوع لكنهم صرحوا بالتقابل بالايجاب والسلب بين الشيء
وعدمه اي شيء كان وقوله من جهة واحدة ليدخل المتضايفان في التعريف لان
المتضايفين كالابوة والبنوة قد يجتمعان في موضوع واحد كزيد مثلا
لكن لا من جهة واحدة بل من جهتين فان ابوته بالقياس الى ابنه وبنوته
بالقياس الى ابيه فلو لم يقيد التعريف بهذا القيد لخرج المتضايفان
عنه لاجتماعهما في المحل وعند التقييد بدخلون فيه لانهما لا يجتمعان في الموضوع
المذكور من جهة واحدة ولا حاجة الى قوله في زمان واحد كما ذكره بعضهم
فان الاجتماع مغن عنه حيث لا يوجد بدونه والمتقابلان اربعة اقسام
الضدان والمتضايفان والمتقابلان بالعدم والملكة والمتقابلان بالايجاب
والسلب وذلك لان المتقابلين لا يجوز ان يكونا عدميين اذ لا تقابل بين
الاعدام فاما ان يكونا وجوديين او يكون احدهما وجوديا والآخر
عدميا فان كانا وجوديين فاما ان يعقل كل منهما بدون الآخر وهما الضدان
او لا يعقل كل منهما الا مع الآخر وهما المتضايفان وان كان احدهما
وجوديا والآخر عدميا فالعدمي اما عدم الامر الوجودي عن الموضوع

التقابل وهما المتقابلان بالعدم والملكة او عدم مطلق وهما المتقابلان بالايجاب
والسلب مطلقا قيل وفيه نظر اذ لا يلزم انتفاء التقابل بين الاعدام وكيف لا
وعدم الملكة كالعمى مثلا مع نقيضه كاللاعمى متقابلان بالايجاب والسلب مع
كونهما عدميين والاولى وجه الانحصار ان يقال المتقابلان بالذات
اما ان يكون احدهما عدم الآخر اولا وعلى الاول كان احدهما وجوديا محتاجا
الى الموضوع القابل والآخر عدمه عن ذلك الموضوع فهما متقابلان بالعدم والملكة
والا فبالايجاب والسلب سواء لم يكن احدهما وجوديا او كان وجوديا
لكنه لا يكون محتاجا الى الموضوع القابل او كان وجوديا محتاجا الى الموضوع كالبياض
لكن لا يكون الآخر عدمه عن الموضوع بل عدمه مطلقا وعلى الثاني لا بد ان يكونا وجوديين
اذ لو لم يكونا وجوديين لكانا اما عدميين او احدهما وجوديا والآخر عدميا
وكلاهما باطل اما الاول فلانهما لو كانا عدميين لكانا اما عدميين مطلقين
او مضافين الى شيء واحد او الى شيئين او احدهما مطلق والآخر مضافا
وجميع الشقوق باطلة لانه يلزم ان لا يكون المتقابلان بالذات متقابلان بالذات
اما على الاول فلامتناع تعدد العدم المطلق والعدم المضاف الى شيء واحد واما
على الثالث فلان العدم المضاف الى شيء يتعدد ويتقابل بتعدد ما اضيف اليه
فتقابلهما لا بالذات واما على الرابع فلامتناع التقابل بين المطلق والمقيد واما الثاني
فلان التقابل بين وجودي وعدمي هو عدم شيء آخر غير ذلك الوجودي ليس بالذات بل بسبب استلزام

الوجودي ما اضيف اليه العدم اذ لولا هذا الاستلزام لم يتحقق التقابل قطعا
فثبت ان تقابل المتقابلين بالذات لا يمكن ان يكون احدهما عدم الآخر فيجب ان يكونا
وجوديين فهما اما ضدان او متضايفان لما ذكرنا من البيان فالضدان هما المتقابلان
الوجوديان الغير المتضايفين اي اللذان ليس تعقل شيء منهما بالقياس الى الآخر
كالسواد والبياض والمتضايفان هما المتقابلان الوجوديان اللذان تعقل
كل منهما بالقياس الى الآخر كالابوة والبنوة فان الابوة لا تعقل الا مع البنوة
وبالعكس والمتقابلان بالعدم والملكة اي اللذان احدهما وجودي والآخر عدم ذلك الوجودي
لا مطلقا بل عن موضوع قابل له كالبصر والعمى والعلم والجهل فان العمى عدم البصر عما
من شانه البصر والجهل عدم العلم عما من شانه العلم والمتقابلان بالايجاب
والسلب بعارضان ما عداهما او لان احدهما عدم الآخر مطلقا كالفرس واللافرسية
والمتقابلان بالايجاب والسلب يفارقان ما عداهما من اقسام المتقابلين فان
تقابلهما بحسب العقل لا بحسب الخارج لان التقابل نسبة بين المتقابلين والنسبة انما
انما يتحقق بتحقق المنتسبين ولما كان احد المنتسبين في الايجاب والسلب عدميا
انما يتحقق في الذهن لا في الخارج كانت النسبة اعني التقابل ايضا غير متحققة
الا في الذهن بخلاف عدم الملكة فانه وان كان عدم شيء ايضا لكنه ليس عدمه
مطلقا بل عدمه عن الموضوع الموجود في الخارج القابل له فله تحقق ما في الخارج
باعتبار الموضوع وهذا القدر من التحقق الاعتباري كاف في تحقق النسبة

في الخارج اذ يحصل في الخارج ليس الا بحسب الاعتبار **قال فصل** في المتقدم
والمتأخر **اقول** المتقدم هو ماله التقدم كما ان المتأخر ماله التأخر والتقدم
والتأخر بديهيا التصور يعرفهما كل بلا فكر ورويه فالمتقدم ينقسم بحسب
انقسام التقدم والتأخر الى خمسة اقسام الاول المتقدم بالزمان وهو ماله
تقدم بالزمان اى كونه في الزمان المتقدم كتقدم نوح على ابراهيم عليهما السلام
الثاني المتقدم بالطبع وهو الشئ الذى لا يمكن ان يوجد شئ آخر الا وهو موجود
وقد يمكن ان يوجد هو ولا يكون الشئ الآخر موجودا او حاصله انه الشئ الذى
هو يتوقف عليه شئ لكن لا يوجبه وتقدمه الطبعى هو كونه كذلك كتقدم الواحد
على الاثنين فان الاثنين يتوقف وجوده عليه وجود الواحد فالواحد متقدم
بالطبع على الاثنين وينبغى ان يزاد في تفسير المتقدم بالطبع كونه
غير مؤثر في المتأخر ليخرج عنه المتقدم بالعلية الثالث المتقدم بالشرف
وهو الراجح بالشرف على غيره وتقدمه بالشرف هو كونه كذلك كتقدم
ابى بكر على عمر الرابع المتقدم بالرتبة وهو ما كان اقرب من غيره الى
مبدأ محدود لها وتقدمه هو تلك الاقربية وهو اما طبيعى ان لم يكن
المبدأ المحدود بحسب الوضع والجعل بل بحسب الطبع كتقدم الجنس على
النوع واما وضعى ان كان المبدأ بحسب الوضع والجعل كترتيب الصفوف
في المسجد بالنسبة الى المحراب كتقدم الصف الاول على الثاني والثالث

مبحث التقدم والتأخر

الثالث

67

الثالث وهكذا الى الاخر بالنسبة الى المبدأ المحدود الذى هو المحراب الخامس المتقدم
بالعلية وهو العلة الفاعلية الموجبة بالنسبة الى معلولها وتقدمها بالعلية هو كونها
علة فاعلية كحركة اليد فانها متقدمة بالعلية على حركة الخاتم وان كانتا معا بحسب
الزمان لكونها علة لها والحصر في الاقسام الخمسة ثابت بالاستقراء وقد ذكر فيه وجه
لمى وهو ان التقدم اما ان يكون بحيث يقتضى عدم اجتماع المتقدم والمتأخر في الزمان
اولا والاول هو التقدم الزمانى والثانى اما ان يكون المتقدم محتاجا اليه للمتأخر
اولا والاول اما ان يكون المتقدم فاعلا وهو العلى اولا وهو الطبعى والثاني
اما ان يعتبر فيه مبدأ يكون القرب منه تقدما وهو الرتبى اولا وهو الشرفي
وهذا الوجه انما يتم بانضمام الاستقراء اليه لان الشق الاخير من المناقشة
المنفصلة ليس زمانيا والا لكان للزمان زمان ولا يكون ذلك في الاقسام الخمسة
وهو ظاهر واجيب بانه زمانى اذ المعنى بالتقدم الزمانى كون المتقدم قبل المتأخر
قبلية يقتضى عدم اجتماعهما والجزء المتقدم من الزمان كذلك بالنسبة الى المتأخر
منه فيكون تقدمه زمانيا لا لكونه في الزمان المتقدم لكن يلزم ما ذكر من ان قبل
هذا التقدم طبعى وليس ببعيد عن الصواب فان الجزء السابق من الزمان
لكونه معدا للجزء اللاحق منه متقدم عليه طبعا **قال فصل** في العدم
والحادث **اقول** العدم يطلق على الوجود الذى لا يكون مسبوقا من الغير
وهو القدم بالذات وينحصر في المبدأ الاول جل ذكره لان ما سواه من الموجودات

بوجه منه وعلى الموجود الذي ليس وجوده مسبوقا بالعدم وهو القديم بالزمان والقديم
بالزمان بالذات تقابله المحدث بالذات وهو الذي وجوده من غيره كما ان القديم
بالزمان يقابله المحدث بالزمان وهو الذي سبق عدمه على وجوده سبقا زمانيا بان
كان معدوما في الزمان الماضي ثم صار موجودا فيما بعد من الزمان وكل قديم بالذات
فهو قديم بالزمان لان الموجود الذي لا من غيره موجود بالذات ممتنع العدم فوجوده
لا يكون مسبوقا بالعدم وليس كل قديم بالزمان قديما بالذات فان المعلول الاول
وما بعده من المعلولات اللازمة له لامتناع تخلفها عن المبدا الاول قديمة بالزمان
وليست قديمة بالذات لمعلوليتها فالقديم بالذات اخص من القديم بالزمان فيكون
الحادث بالذات اعم من الحادث بالزمان لان مقابل الاخص اعم من مقابل
الاعم واذا تقرر هذا فاعلم ان كل حادث زماني فهو مسبوق بامكان وجوده
اي له مادة سابقة الموقوف عليه بالزمان وزمان سابق على زمان وجوده
اما الاول فلان الحادث قبل وجوده ممكن لذاته اذ لو لم يكن ممكنا لذاته لكان
ممتنعا لذاته لامتناع كونه معدوما واجبا لذاته وهو بعد الوجود ممكن
قطعا لامتناع كونه الموجود ممتنعا فيلزم انقلابه من الامتناع الذاتي لا
الى الامكان الذاتي وايضا قطعا لامتناع كونه الموجود ممتنعا فيلزم انقلابه
فالحادث قبل وجوده امكان وهو وجودي اذ لو كان عدميا لم يكن للحادث
امكان قبل وجوده فلا يكون ممكنا قبل وجوده وقد بينا انه ممكن لذاته قبل وجوده

بيان الملازمة انه لا فرق بين قولنا امكان الحادث قبل وجوده لا وبين قولنا لا امكان
للحادث قبل وجوده فان معنى قولنا امكانه لا هو ليس بكونه امكانه صفة سلبية الصفة
انما يتحقق بتحقق موصوفها والموصوف هٰهنا وهو الحادث معدوم فيكون امكان الا
الحادث قبل وجوده معدوما وهو معنى قولنا لا امكان للحادث قبل وجوده والفارق
لم يتفطن لمعنى الكلام حيث حكم على دعوى عدم الفرق بين القولين بحسب المفهوم وليس كذلك
بل المراد انه لكون الامكان صفة سلبية عدم كعدم قبل الحادث لعدم موصوفه وهو الحادث
وبين المعنيين بون بعيد واذا ثبت ان امكان الحادث قبل وجوده امر وجودي فهو
ليس هو ما يقوم بنفسه لانه اضافة يعرض الماهية بالقياس الى الوجود والاضافيات
لا تقوم بنفسها ولا هو نفس قدرة الفاعل على ايجاد الحادث لصحة تعليل القدرة بالامكان
حيث يقال الفاعل قادر على ايجاده هذا الشيء لامكانه وامتناع تعليل الشيء بنفسه
فهو اذن قائم بغيره قبل وجود الحادث وذلك الغير لا بد وان يكون مادة للحادث والا
لما اتصف به الحادث عند وجوده فثبت ان للحادث الزماني مسبوق بالمادة واما
الثاني وهو كون الحادث الزماني مسبوقا بالمدة فيعلم من تصور مفهوم الحادث الزماني
وهي الدليل المذكور على المطلب الاول حيث دل على سبق المادة بالزمان **قال فصل**
في القوة والفعل **اقول** لفظ القوة بمعناه المتعارف عند الجمهور هو كون الحيوان
بحيث تصدر عنه الافعال الشاقة ثم نقل منه الى السبب المسمى قدرة وهي الصفة التي بها يتمكن الحي من
الفعل وتركه بالارادة والارادة ايضا وهو كونه بحيث لا ينفعل سريعا ثم عم

في كون الشيء مطلقا هو إما كان أو غيره بهذه الحيثية ثم نقل في العرف إلى الأزيد بالنسبة
إلى الفعل المقدور وهو إمكان حصوله مع عدمه وهذا المعنى يقابل الفعل المعنى بالحصول
وهو المتعارف بين المنطقيين فإن قيل إمكان حصول المقدور مع عدمه ليس من
لوازم القدرة فإن إمكان حصول المقدور مع عدمه يرتفع عند حصول المقدور
مع بقاء القدرة قلنا الباقي هو الصفة لكن القدرة ليست هي الصفة
فقط بل هي الصفة مع إضافة كونها سببا لتمكن الحي من المقدور وهذه الإضافة
زائلة عند حصول المقدور فيكون القدرة زائلة عند حصول المقدور مثل إمكان
حصول المقدور مع عدمه فيكون إمكان حصول المقدور مع عدمه لازما للقدرة
ونقل الحكماء القدرة إلى ما هو كالجنس لها هي المؤثرية المشتركة بينها وبين
الإيجاب بهذا المعنى هي مبدأ التغير الذي من حيث هو كذا قيل وفيه نظر
أما أولا فلأن المؤثرية إنما يكون كالجنس للقدرة والإيجاب إن لو كانت محمولة
عليهما بالمواطاة وليس كذلك وأما ثانيا فلأن مبدأ التغير ليس هو المؤثرية
بل هو نفس المؤثر فإن المبدأ إنما يطلق على الفاعل لا على الفاعلية وحكى الشيخ أن لفظ
القوة نقل في القدرة إلى سببها وهو تأثير القادر ثم منه إلى مطلق التأثير ثم
منه إلى ما به يحصل التأثير وهذا المعنى هو الذي أراد المصنف بلفظ القوة
في هذا الموضع وعرفها بأنها الشيء الذي هو مبدأ التغير في آخر من حيث هو
آخر وقيد بالحيثية ليندرج فيه الشيء الذي هو مبدأ التغير في نفسه لكن لا من حيث

إنه نفسه بل من حيث إنه شيء آخر باعتبار ما من الاعتبارات كالطبيب يعالج باعتبار
أنه طبيب نفسه لا باعتبار أنه طبيب بل باعتبار أنه مريض في الآثار والأفعال
في الأمور الخارجة كاختصاصها بأيون وكيفيات وأوضاع مخصوصة وكالحركات
وسائر الأفعال الصادرة عنها يجب أن يكون صدورها عن قوى موجودة فيها مغايرة
لجسميتها إذ لو لم يكن كذلك لكان صدورها إما عن الجسمية المشتركة أو لا عن سبب
فيلزم الوجوب فيها بل الاجتماع الأمور المتعاقبة والأول باطل لاستلزامه اشتراك الأجسام
في الآثار والأفعال وكذا الثاني لأن حصول تلك الآثار والأفعال لو كان بطريق
الاتفاق لما استمر لأن الأمور الاتفاقية لا تكون دائمة ولا أكثرية فتعين أنها
صادرة عن القوى الموجودة في الأجسام وهو المطلوب فإن قيل لم لا يجوز أن يكون
تلك الآثار والأفعال صادرة عن مبدأ مفارق قلنا المبدأ المفارق نسبته
إلى الأجسام كلها على السوية فاقتضاؤه نوعا من الأثر والفعل في بعض الأجسام
دون غيره يكون ترجيحا بلا مرجح وإنه محال قال فصل في العلة والمعلول أما الأول
علة الشيء هي ما يتوقف عليه ذلك الشيء وهي قسمان الأول هو ما يتقوم به الماهية
من أجزائها وتسمى علة الماهية والثاني ما يتوقف عليه اتصاف الماهية المتقومة بأجزائها
بالوجود الخارجي وتسمى علة الوجود وعلة الماهية إما أن لا يجب بها وجود المعلول
بالفعل بل بالقوة وهي العلة المادية كالطين للكوز فإن الكوز إنما يوجد بالطين
بالقوة لا بالفعل وإما أن يجب بها وجوده بالفعل وهي العلة الصورية كالصورة

لحاصلة للكوز وعلة الوجود اما الذي يوجد منها المعلول اي يكون هو منشأ في المعلول
موجود له وهي العلة الفاعلية كصانع الكوز او لا و حج اما الذي يكون المعلول لاجلها
وهي العلة الغائية كالوضع المسطح في صنعة الكوز او لا وهي الشرط ان كانت
وجودية وارتفاع الموانع ان كانت عدمية ويندرج في الشرط الموضوع والآلة
ثم لما تصنف لورد منها حكمين من احكام العلة احدهما ان العلة الفاعلية البسيطة
يمتنع لما يصدر عنها اثران والبرهان عليه لان البسيط لا يكون مركبا وكل ما يصدر
عنه اثران فهو مركب فالبسيط لا يصدر عنه اثران اما الصغرى فظ واما الكبرى فلان
كل ما يصدر عنه اثران فحيثية صدور احدهما عنه غير حيثية صدور الآخر عنه
فالحيثيتان اما ان يدخل احديهما في المصدر او لا بل يكونان خارجتين عنه فان
دخلت احديهما فيه لزم التركيب وان خرجتا عنه كانتا اثرين صادرين
عن المصدر لانهما من مقتضيات ذاته فحيثية صدور احدهما عنه غير
حيثية صدور الآخر عنه فللحيثيتين حيثيتان اخريان يعود الترديد فيهما
فان دخلت احديهما في المصدر لزم التركيب وان خرجتا عنه كانت هناك
حيثيتان اخريان فاما ان يذهب سلسلة الحيثيات الى غير النهاية ويلزم التسلسل
او ينتهي الى حيثيتين داخلتين في المصدر ويلزم التركيب هذا مع تقريبه
منع لحج ويرد عليه المنع المشهور وهو انا لا نم ان الحيثيتين لو خرجتا عن
المصدر لزم كونهما اثرين صادرين عنه وانما يلزم ذلك لو كانتا من الموجودات

الخارجية المفتقرة الى العلة الموجودة وليس كذلك بل هما من الامور الاعتبارية التي لا وجود لها
في الخارج لا افتقار لها الى العلة والنقض ايضا وهو انه لو صح هذا الحجة بجميع مقدماتها
لزم ان لا يصدر عن البسيط اثر اصلا اذ كل بسيط ليس بمركب وكل ما يصدر عنه اثر
فهو مركب اما الصغرى فظ واما الكبرى فلان كل ما يصدر عنه اثر فحيثية صدور الاثر
عنه لكونها نسبة بينه وبين الاثر مغايرة لذاته فان دخلت فيه لزم التركيب وان خرجت
عنه كانت معلولة له وحصلت حيثية اخرى الى اخر الحجة واما الاعتذار بان ما ذهب اليه
الحكماء في هذا المقام هو ان الواحد من حيث انه واحد لا يصدر عنه اثران وهذا حكم بين
لا احتياج فيه الى زيادة بيان اذ يكفي ان يقال لو صدر عنه اثران لم يكن صدورهما عنه
الا بحيثيتين والواحد من تلك الحيثية لا يكون واحدا فلم يكن صدور الاثرين عنه من حيث
انه واحد فليس بحولي عن الاعتراض الوارد على البيان المذكور بل هو عدول واعتقاد
الى بيان آخر واعتراف بفساد البيان الاول وثانيهما ان المعلول يجب وجوده عند وجود
علته التامة ولما توقف هذا الحكم على تصور العلة التامة فسرها اولا بانها جملة الامور
المعتبرة في تحقق المعلول ثم اورد الدليل عليه واما التفسير فليس بجامع فان المبدأ
الاول علة تامة بالنسبة الى معلوله الاول ولا يتناوله هذا التفسير اذ لا يصدق
عليه جملة الامور والتفسير الجامع انها علة لا يتوقف المعلول على ما هو خارج عنها
واما الدليل على الحكم المذكور فهو ان المعلول لو لم يجب وجوده عند وجود علته التامة
فاما ان يكون ممتنعا عنه او ممكنا والا واجب لانه لو كان ممتنعا لم يتصف بالوجود لكنه

متصف بالوجود اذ كلامنا في المعلولات الخارجية وكذا الثاني لانه لو كان ممكنا عند
عند وجود علته التامة ولم يترجح وجوده على عدمه لاحتاج مع علته التامة الى مرجح
يرجح جانب وجوده ويخرجه من القوة الى الفعل فما فرضناه انه علة تامة لا يكون
علة تامة للزوم افتقار المعلول الى ما هو خارج عنها هف واذا قد بطل التالي بقسميه
بطل المقدم الذي هو نقيض المط وهو وجوب وجود المعلول عند وجود علته
التامة وهذا الوجوب للمعلول لا ينافي امكانه بالذات فالمعلول عند وجود علته
التامة واجب بالغير ممكن بالذات لانا اذا اعتبرنا ماهيته من حيث هي
وقطعنا النظر عن علتها التامة لم يجب لها بهذا الاعتبار وجود ولا عدم
اذ لو وجب لها بهذا الاعتبار وجودا وعدم لكان اما واجبا او ممتنعا
بذاته ولا نعني بالممكن بالذات الا هذا **قال** هو انه لما **اقول**
من الاوهام العامية ان المعلول بعدما وجد من علته لا احتياج في بقائه اليها حتى
لا يلزم من فناء العلة الموجبة له فناؤه بل يبقى موجودا بعد فناء العلة ولذلك
تراهم لا يتحاشون عن القول بانه لو جاز العدم على الباري لم يضر عدمه
وجود العالم وسبب توهم هذا انا نشاهد ونرى بقاء البناء بعد زوال
وجود البناء فاقتصر ورد هذه الهدية لازالة هذا الوهم وبيانها انه لا يكون الشيء
موجدا الا تبا في تاثير العلة فيه لان علة الشيء الممكن المعدوم بذاته اذا افادته
الوجود فاما ان يكون هذه الافادة في حالة وجود الشيء المعلول او في حالة عدمه

او في حالة وجوده وعدمه والاخيران باطلان لاستلزامهما اجتماع الوجود والعدم
للشيء فتعين الاول وهو ان افادة العلة الوجود في حالة وجود المعلول فثبت ان
وجود المعلول لا ينافي تاثير العلة فيه بل ثبت ان العلة مؤثرة في المعلول حالة وجوده
فبطل ما توهموه من جواز بقاء المعلول بعد فناء العلة اذ لو بقي المعلول بعد فناء
العلة لم تكن العلة مؤثرة فيه حالة وجوده وهو خلاف ما ثبت بالحجة من ان العلة مؤثرة
في المعلول حالة وجوده هف **فان قيل** ينبغي ان تكون افادة العلة وجود المعلول
في حالة العدم اذ لو كانت في حالة الوجود او في حالتيه جميعا لزم تحصيل الحاصل
وهو محال **قلنا** لا م لزوم تحصيل الحاصل وانما يلزم ذلك ان لو كان معنى افادة
الوجود في حالة الوجود تحصيله وليس كذلك بل معناها ان وجود العلة يستتبع
وجود المعلول في حالة وجوده استتباع حركة الاصبع حركة الخاتم فافادة الوجود
بهذا المعنى حالة الوجود لا يستلزم تحصيل الحاصل **و** اما البناء فهو ليس بعلة
للبناء بل هو انما هو علة لحركة اجزاء البناء وانضمام بعضها الى بعض وذلك غير
باق بعد البناء وعلة دوام البناء والجدار هو وقوع اتصال الاجزاء بعضها
ببعض وشدة التيامها المانعة من انفكاكها تالفها وذا باق حسب بقاء
البناء فانحسمت مادة الوهم وبطلان منشأه **قال فصل** في الجوهر والعرض
اقول كل موجود يختص بموجود اخر ويسري فيه بسريانه بحيث يتحد به في الوضع
فاختصاصه هذا يسمى حلولا ويسمى الموجود الاول الساري حالا والثاني المحل

فيه محلا ولا بد من ان يفتقر احدهما الى الآخر اذ لو استغنى كل منهما عن الآخر لكان
نسبة احدهما الى الآخر كنسبته الى الثالث فحلول احدهما في الآخر دون الثالث
يكون ترجيحا بلا مرجح وانه محال فاما ان يكون المفتقر هو المحل او الحال وعلى الاول يسمى
المحل الهيولى والحال صورة وعلى الثاني يسمى المحل موضوعا والحال عرضا هذا ما ذكره
المصنف والحق ان افتقار الحال الى المحل من لوازم معنى الحلول لان الحال نعت والنعت مفتقر
الى المنعوت فالحال مفتقر بالضرورة وصواب التقسيم على هذا ان يقال الافتقار اما ان
يكون من الطرفين وهما هيولى وصورة او من طرف الحال فقط وهو عرض ومحله
موضوع واعلم ان اعتبار السريان في مفهوم الحلول يخرج الاعراض الغير السارية
مما لا يكون مختصا بالحلول كالسطح والخط والنقطة والاولى ان يفسر الحلول بالاختصاص
الناعت ليندفع النقض بالاعراض المذكورة واذا تمهد هذا فنقول الجوهر ماهية
اذا وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع اي ماهية مغايرة للوجود من
شانها ان تتصف بالوجود العيني فاذا اتصف به لم يكن في اتصافها به مفتقرة
الى الموضوع فالواجب لا يكون جوهرا بهذا المعنى اذ ليس له ماهية وراء
الوجود اما العرض فهو الموجود الذي يحتاج في وجوده الى الموضوع كاللون المحتاج
في وجوده الى الجسم محله وتقوم هويته واعترض على هذا التعريف بان الصورة العقلية
المنتزعة من الجواهر قائمة بالنفس محتاجة اليها في وجودها فيكون اعراضا لافتقارها
في الوجود الى الموضوع وهو النفس لكنهم صرحوا بان الصورة العقلية للجواهر

جواهر مطابقة لاشخاصها الخارجية في الماهية واجيب عنه بالتزام عرضيتها في
الصورة وادعاء ان عرضيتها لا تنافي جوهريتها بمعنى انها اذا وجدت في الاعيان
كانت لا في موضوع لان الكون في الموضوع مطلقا اعم من الكون في الموضوع على تقدير
الوجود الخارجي وثبوت الاعم للشيء لا يوجب ثبوت الاخص وفيه نظر
اذ الصورة العقلية للجواهر حال قيامها بالنفس موجودة في الخارج لانها
قائمة في الخارج بالنفس الموجودة في الخارج والقائم في الخارج بالموجود في الخارج
موجود في الخارج فيكون تلك الصورة قائمة بالموضوع في الوجود الخارجي فلا يكون جوهرا
فالحق في الجواب ان لفظ الصورة يطلق على الصورة العقلية الحالة في النفس
وعلى المعنى المجرد من اللواحق المادية المتميز عند النفس بواسطة الصورة الحالة
فيها فالصورة العقلية للجوهر بالمعنى الاول ليست بجوهر بل هي عرض موصوفها
النفس لوجودها في الخارج قائمة بالنفس واما الذي حكموا عليها بانها جوهر
مطابق للاشخاص الخارجية في الماهية انما هي بالمعنى الثاني لانها اذا وجدت
في الاعيان في ضمن الاشخاص كانت لا في موضوع فيكون جوهرا الا ان الجوهر
اما ان يكون محلا لجوهر آخر او لا فان كان محلا فالمحل هيولى والحال صورة وان لم يكن
محلا ولا حالا فاما ان يكون مركبا منهما وهو الجسم او لا وهو الجوهر المفارق وان تعلق
بالجسم تعلق التدبير والتصرف فهو النفس والا فهو العقل والجوهر ليس
جنسا للخمسة الاقسام الخمسة اذ لو كان جنسا لكان الكل منها مركبا من الجنس والفصل

وليس كذلك فان النفس ليست مركبة لانها تعقل الماهية البسيطة ولا شيء مما تعقل
البسيط بمركب اما الصغرى فظ وكذا اما الكبرى فلان ما يعقل الماهية البسيطة
لو كان مركبا لكان منقسما فينقسم الماهية البسيطة الحالة فيه بانقسامه واتم
وهذا انما يتم ان لو كان السريان معتبرا في الحلول على ما ذهب اليه البعض لكن
المحققين يابون على ما علمت وايضا تركب النفس في العقل من الجنس والفصل لا يقتضي
انقسامها في الخارج لجواز كونها بسيطة في الخارج اللهم الا ان يثبت استلزام
تركب الماهية في العقل من الجنس والفصل تركبها في الخارج من المادة والصورة
فيلزم تركب النفس في الخارج من المادة والصورة فيكون جسما قابلا للانقسام بالضرورة
واما العرض فتسعة الكم والكيف والاين والمتى والاضافة والملك والوضع والفعل
والانفعال والانحصار ثابت بالاستقراء اما الكم فهو عرض يقبل المساواة وعدمها
لذاته احترز به عما يقبلها لا لذاته بل بواسطة محله كالشكل القابل لها بواسطة محله
وهو المقدار او بواسطة ما حل فيه كالمعروض للاعراض القابل لها بواسطة
العدد الحال فيه وكالجسم القابل لها بواسطة المقدار الحال فيه او بواسطة ما يقارنه
في المحل كاللون القابل لها بواسطة المقدار وهو العرض المقارن له في المحل
فانه لا يسمى شيء منها بالكم واعلم ان المساواة هو الاتحاد في الكم فمعرفتها متوقفة
على معرفة الكم فتعريف الكم بها يكون دوريا والاولى ان يقال الكم هو العرض الذي
يقتضي الانقسام لذاته والكم اما متصل او منفصل لان اجزاءه اما ان تشترك في حدود

يكون كل منها نهاية جزء وبداية جزء آخر وهو المتصل او لا وهو المنفصل والمتصل اما
قار الذات مجتمع الاجزاء في الوجود وهو المقدار المنقسم الى الخط والسطح والثخن
وهو الجسم التعليمي او غير قار الذات وهو الزمان والمنفصل هو العدد وله انواع
غير متناهية لان كل واحد من الاعداد الغير المتناهية نوع من مطلق العدد
واما الكيف فهو هيئة اي عرض والعرض والهيئة متقاربان في المفهوم لا تفاوت
بينهما الا باعتبار العرض في مفهومه الحصول في موضوعه في شيء اي قار في شيء لا يقتضي
قسمة ولا نسبة فقوله هيئة يشمل الاعراض كلها وقوله في شيء للاحتراز عن الهيئة
الغير القارة كالحركة والزمان وقوله لا تقتضي قسمة يخرج الكم وقوله ولا نسبة يخرج
الاعراض النسبية واعترض على هذا التعريف بانه منقوض بالوضع والنقطة فانه
صادق عليهما مع انهما ليسا من الكيف لعدم اندراجهما في شيء من اقسامه الاربعة
واقول اما النقطة فلا نقض لكونها من الكيفيات المختصة بالكميات واما الوضع
فالنقض بها وارد اللهم الا ان يلتزم كونها من الكيفيات ويمنع انحصار الكيف
في الاقسام الاربعة المذكورة اذ لا دليل عليه سوى الاستقراء وانه غير تام والكيف
جنس تحته انواع اربعة الكيفيات المحسوسة والكيفيات النفسانية والكيفيات
المختصة بالكميات والكيفيات الاستعدادية ووجه ضبطها ان الكيفية اما ان
يكون بحيث لا يعرض الشيء الا بواسطة الكمية وهي المختصة بالكميات او لا يكون
كذلك وح اما ان يكون مدركة باحدى الحواس الظاهرة وهي المحسوسة او لا

وفي اما الذي يكون مختصا بذوات الانفس وهي النفسانية اولا وبحصر بحكم الاستقراء
في الاستعداد وهي الاستعدادية واما الكيفيات المحسوسة فهي اما راسخة كحلاوة العسل
وملوحة ماء البحر وتسمى انفعاليات واما غير راسخة كحمرة الخجل وصفرة الوجل وتسمى
انفعالات وكانهم سموا الاولى الكيفيات المحسوسة بالانفعالات لكونها اسبابا
بالانفعالات الحواس ولما كانت الراسخة منها لرسوخها اقوى في عبرها في كونها
انفعالا بهذا المعنى خصصت باسم الانفعاليات بزيادة ياء النسبة للتوكيد
والمبالغة على مثال احمري لشبه الجمع فزال عنها اسم الانفعال الذي كان متناولا
لها في اول الوضع حتى بقي اسم الانفعال مختصا لغير الراسخة واما الكيفيات النفسانية
فهي ايضا اما راسخة كصناعة الكتابة للمتدرب فيها وتسمى ملكات او غير راسخة
كالكتابة لغير المتدرب وتسمى حالات واما الكيفيات المختصة بالكميات فاما
ما يكون مختصا بالكمية المتصلة كالتثليث والتربيع والاستقامة والانحناء او المنفصلة
كالزوجية والفردية واما الكيفيات الاستعدادية فما يكون استعدادا نحو
القبول كاللين والممراضية وتسمى ضعفا ولا قوة او نحو اللاقبول كالصلابة
والمصحاحية وتسمى قوة واما الاين فهو حالة تعرض للشيء بسبب الحصول في المكان
واما متى فهو حالة تعرض للشيء بسبب الحصول في الزمان واما الاضافة فهي
حالة نسبية اي حاصلة بسبب النسبة متكررة اي واقعة بازاء حالة اخرى نسبية
بحيث لا يعقل احدهما الا مع الاخرى كالابوة والبنوة فان تولد حيوان من نطفة

حيوان اخر نوع نسبة بها يعرض لاحدهما حالة نسبية وهي الابوة
وللاخر اخرى وهي البنوة ولا انفكاك بينهما في التعقل واما الملك فهو حالة
يعرض للشيء بسبب ما يحيط به فينتقل بانتقاله كالتعمم فانه حالة تعرض للشخص
بسبب احاطة العمامة براسه وكالتقمص فانه حالة عارضة بسبب احاطة القميص
واما الوضع فهو هيئة عارضة للشيء بسبب النسبتين نسبة اجزائه بعضها الى بعض
ونسبة اجزائه الى الامور الخارجية كالقيام والقعود فان كلا منهما هيئة عارضة للشخص
بسبب نسبة اعضائه بعضها الى البعض والى الامور الخارجية عنه واما الفعل فهو
الهيئة العارضة للمؤثر في غيره بسبب التاثير اولا كالهيئة الحاصلة للقاطع بسبب
كونه قاطعا فقولنا اولا احتراز من الهيئات العارضة للفاعل التابعة للفعل
فانها هيئات عارضة للمؤثر بسبب التاثير لكن لا اولا بل بواسطة الفعل وقوله
المحض ما دام يقطع اشارة الى معنى هذا القيد فان الهيئة المقارنة للتاثير هي
الهيئة الحاصلة اولا واما الانفعال فهو الهيئة الحاصلة للمتاثر من غيره بسبب
التاثير اولا كالهيئة الحاصلة للمنقطع ما دام منقطعا واعلم ان ما بعد الكيف
ومقولات عارضة لتلك النسب كحصول الجسم في المكان مثلا فانه نسبة بين الجسم وبين
المكان يعرض للجسم هيئة وهكذا في البواقي فالاعراض النسبية هي تلك
النسب انفسها ام الهيئات العارضة بسببها اضطربت فيه اقوالهم في تلك
والتحقيق في هذا المقام يستدعي بسط الكلام اطنابا يقتصر عن نطاقه امثال هذا
المختصر

أقول

قال الفن الثاني في العلم بالصانع لما فرغ من الفن الاول المشتمل على ما التزم ايراده فيه
من مباحث الامور العامة حاول الشروع في الفن الثاني الذي رتبه في ما يتعلق
بالصانع وصفاته من المسائل وجعله مشتملا على فصول فصل
في اثبات الواجب لذاته وهو الموجود الذي اذا اعتبر من حيث هو هو لا يقبل
العدم اي الموجود الذي يمتنع عدمه امتناعا ناشئا عن نفس ذاته
والبرهان عليه انه لو لم يوجد موجود واجب لذاته يلزم منه المحال واستحالة اللازم
يوجب استحالة الملزوم وهو عدم الواجب فيستحيل عدمه ويجب وجوده بيان
لزوم المحال على تقدير عدم الواجب انه لو لم يوجد الواجب لذاته لكان الموجودات
باسرها جملة مجتمعة من احاد كل واحد منها ممكن معلول فيكون الجملة لافتقارها الى كل
منها ممكنة معلولة فيحتاج الى علة موجبة لها والعلة الموجبة للجملة لا بد ان يكون
خارجة عنها لان العلة الموجبة لها يجب ان يكون علة لكل واحد من احادها
اذ لو لم يكن علة لكل منها فاما ان لا يكون علة لشيء منها او يكون علة لبعض دون
بعض وكلاهما محال اما الاول فلانه لو لم يكن علة لشيء منها لامكن حصول
كل منها بل حصول مجموعها بدونها فيمكن حصول الجملة بدونها اذ الجملة ليس مجموع
الاحاد لا غير فلا يكون علة للجملة وقد فرضناها علة لها هذا خلف واما الثاني فلانها
لو كانت علة لبعض الاحاد دون بعض لم يكن هي بانفرادها علة للجملة بل
هي مع علة البعض الاخر وهذا ايضا خلاف المفروض فاذا ثبت ان علة الجملة

علة لكل واحد من الاحاد فلو كانت علة الجملة جميع احادها او بعضها لزم كون
الشيء علة لنفسه اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلان بعض الاحاد لو كانت
علة للجملة كان علة لكل من الاحاد لما ذكرنا ومن جملة الاحاد هو نفسه فيكون علة
لنفسه فثبت ان علة الجملة ان كانت جميع الاحاد او بعضها لزم كون الشيء علة لنفسه
ولكنه ظاهر البطلان فثبت بالعكس المذكور بطلان المقدم فلا يكون علة الجملة جميع
احادها ولا بعضها فيكون خارجة عنها وليس لاحد ان يقول اثبات المقدمة
القائلة بان علة الجملة خارجة عنها بتلك المقدمات والانظار يناقض ما ادعيناه
المحصى من بداهتها لانا نقول معنى بداهة هذه المقدمة انها ضرورية لا انها
اولية واثباتها بالمقدمات المذكورة والاقيسة المؤلفة منها لا ينافي ضروريتها
وانما يكون منافيا لها ان لو كان حصولها منها بطريق الفكر اعني تحصيل الكسب
وليس كذلك فان هذه المقدمة لكونها فطرية القياس لا يحتاج في تحصيل
قياسها المنتج اياها الى الفكر الاولى بعرف ذلك بصول التامل واذ قد ثبت
ان علة جميع الموجودات الممكنة باسرها خارجة عنها والخارج من جميع الموجودات
الممكنة لا بد ان يكون واجبا فيلزم وجود الواجب لذاته على تقدير عدمه
وانه محال فثبت لزوم المحال على تقدير عدم الواجب وبه يحصل المطلوب كما ذكرنا

قال فصل في ان وجود الواجب عين ذاته اقول وجود الواجب نفس حقيقته
وليس لحقيقته الا الوجود البحت المجرد القائم بذاته وبرهانه ان وجود الواجب

بنفس حقيقته ان لم يكن نفس حقيقته لكان اما جزوها او عارضا لها والتالي باطل
بقسميه اما الملازمة فلان الوجوب ان لم يكن جزءا او عارضا على كل التقدير
لم يكن له تعلق بالواجب فلا يكون وجوب الواجب هف واما بطلان التالي
فلانه ان كان جزءا لزم كون الواجب مركبا وانه مح وان كان عارضا وكل ما هو
عارض مفتقر الى المعروض وكل مفتقر ممكن فيكون وجوب الواجب ممكنا
وكل ممكن له علة موثرة فوجوب الواجب له موثر فذلك المؤثر اما ذات الواجب
او صفة من صفاته او امر منفصل عن ذاته والكل باطل اما الاول فلان المؤثر
متقدم بالوجوب على اثره لما ان الاثر لا يوجد الا بعد التاثير الذي هو افادة
الوجود وانه لا يكون الا بعد وجود المفيد الذي هو المؤثر فالمؤثر متقدم
بالوجوب على اثره بمرتبتين فلو كان ذات الواجب موثرا في وجوبه لكان ذات
الواجب متقدما بالوجوب على وجوبه فيكون وجوب الواجب متقدما على نفسه
وانه مح واما الثاني فلان المؤثر في الوجوب لو كان صفة من صفات الذات
لتقدمت تلك الصفة بالوجوب على الوجوب والذات متقدمة بالوجوب على تلك
الصفة فيلزم تقدم الذات بالوجوب على الوجوب كما في الاول واما الثالث
فلاستلزامه افتقار الواجب في وجوبه الى الامر المنفصل ويلزم امكان
الواجب وهو مح واذا ثبت ان وجوب الواجب ان لم يكن نفس حقيقته
لكان اما جزؤها او عارضا لها وثبت بطلان المقدم لبطلان التالي بقسميه

ثبت

76

ثبت كون الوجوب نفس حقيقة الواجب وهو المط الثاني فصـل في ان
وجوب الوجود له اول المذكور في هذا الفصل حكمان احدهما ان وجوب الوجود
نفس ذات الواجب وثانيهما ان تعينه نفس ذاته اما الاول فبيانه ان وجوب
الوجود لو لم يكن نفس ذاته لكان زايدا عليها عارضا لها لامتناع الجزئية المستلزمة
للتركيب فيفتقر الى معروضه وهو الذات فيكون ممكنا معلولا للذات اذ لو كان معلولا
لامر منفصل لزم كون الواجب بالذات واجبا بالغير وانه مح فيلزم تقدم الذات
بوجوب الوجود على وجوب وجودها لان المؤثر ما لم يجب عنه وجود الاثر فذلك
الوجوب المتقدم وجوب بالذات ايضا اذ لو كان وجوبا بالغير لكان المنافي ايضا
بالغير فيكون الواجب بالذات واجبا بالغير ممكنا بالذات وهو مح فالوجوب المتقدم ان
كان عين المتاخر لزم تقدم الشيء على نفسه وان كان غيره ينقل الكلام اليه حتى يذهب
سلسلة الوجوبات الى غير النهاية فيلزم التسلسل او ينتهي الى وجوب وجود هو
عين الذات وهو المط واما الثاني فلان تعين الواجب ان لم يكن نفس ذاته لكان زايدا
على الذات عارضا لمثل ما ذكرنا في الوجوب والوجود فيكون معلولا ممكنا للذات
والعلة متقدمة بالتعين على معلولها فللواجب تعين قبل تعينه فالمتقدم ان
كان عين المتاخر لزم تقدم الشيء على نفسه وان كان غيره يعود الترديد فيه فاما
ان يذهب التعينات الى غير النهاية وهو مح او ينتهي الى تعين هو نفس الذات
وهو المط واعلم ان بعض المقدمات مطوية في بيان هذين المطلوبين لوضوحها

فما عدم في الوجود فلا تغفل عنها قال فصل في توحيد الواجب اقول
لو كان في الخارج موجودان كل منهما واجب الوجود لذاته لاشتركا في وجوب الوجود
وامتاز كل منهما عن الآخر بشيء اما الاول فثابت بالفرض واما الثاني فلان كل اثنين
اشتركا في معنى من المعاني فلا بد ان يمتاز احدهما عن الآخر بشيء والا لم يكونا اثنين
اذ الامتياز من لوازم الاثنينية وانتفاء الملزوم من لوازم انتفاء اللازم
فما به امتياز كل منهما عن الآخر اما ان يكون تمام حقيقته او لا يكون وكلاهما باطلان
اما الاول فلان ما به الامتياز لو كان تمام حقيقة كل منهما كان ما به الاشتراك من وجوب
الوجود خارجا عن كل منهما بالضرورة وذا ينافي ما ثبت بالبرهان ان وجوب الوجود
نفس ذات الواجب واما الثاني فلان ما به الامتياز لما لم يكن تمام الحقيقة كان كل منهما
مركبا مما به الاشتراك وما به الامتياز فيلزم افتقارهما المستلزم لامكانهما
وهو خلاف المفروض واعترض على هذا الدليل بانا لا نسلم ان ما به الامتياز ان لم يكن تمام
الحقيقة لزم التركيب وانما يلزم ذلك لو لم يكن ما به الامتياز عارضا وهو ممنوع واجيب
عنه بان ما به الامتياز ان كان عارضا فما به الاشتراك الذي هو وجوب الوجود
اما ان يكون تمام الحقيقة او جزءا منها او عارضا لها والكل باطل اما الاول فلان ما به
الاشتراك ان كان تمام الحقيقة كان ما به الامتياز عارضا والعارض المميز للتشخص
هو التعين فيكون تعين الواجب عارضا لذاته وهو خلاف ما ثبت بالدليل
واما الثاني فلانه مستلزم للتركيب وهذا ظاهر واما الثالث فقد تبين بطلانه

والوجب

77

والوجوب ليس ببعيد لما ذكر ولانه كلام على السند على ما لا يخفى واما ثانيا فلانه مشتمل
على سند ذلك عظيم اذ يكفي ان يقال ما به الامتياز لما لم يكن تمام الحقيقة يجب كونه مقوما
اذ لو لم يكن مقوما على هذا التقدير لكان عارضا لا محالة والعارض المميز هو التعين
فيلزم كون التعين عارضا فما في الكلام مستدرك كله وقد تكرر في كلام هذا القايل
ان الواجب نوعه منحصر في شخصه وهذا ايضا ليس ببعيد وان كان مثله صادرا
من بعض المحققين لانه انما يصح لو كان للواجب ماهية نوعية وذا ينافي ما تقرر
عند بعضهم من ان تعين الواجب (الامام الرازي) ليس عارضا لماهيته بل هو نفس ذاته قال فصل اقول
في ان الواجب لذاته واجب له اقول واجب الوجود لذاته واجب من جميع جهاته اي يجب
حصول جميع ما يمكن له من صفات الكمال وليس له حالة ممكنة غير حاصلة متوقعة حصولها
وذلك لان جميع ما يمكن له من الصفات يكفي ذاته في حصوله فهو واجب الحصول
فجميع ما يمكن له من الصفات يكون واجب الحصول اما الصغرى فلان ذاته لو لم يكن كافيا
في حصول الصفات باسرها لكان حصول الشيء من تلك الصفات من غير ذاته حتى يكون
حصول ذلك الغير اي وجوده شرطا لحصول تلك الصفة وعدمه اي عدمه شرطا لعدمها
وحيث كان كذلك لم يكن ذاته من حيث هي مع قطع النظر عن الكل واحدي الشرطين حصول الغير
وعدمه بحيث يجب لها الوجود اذ لو وجب لها الوجود مع ذلك التقدير لما
لزم وجود لها مع تلك الصفة ولا معها ولزم وجوب لها الوجود مع تلك الصفة لزم
ان لا يكون حصول الصفة مشروطا بحصول الغير لحصولها بالذات والمرجح هي حصور

وبكل ما يتمنن ذاته في حصول [illegible]

الواجب؟

يكفي [illegible]

الغير ولم يجب لها الوجود لصونها لم يكن عدم الصفة مشروطا بالغيبة لحصول
للذات المجرد عن الغيبة فثبت ان ذات الواجب لو لم يكن كافية في حصول ما يمكن
لها من صفات الكمال لم يجب لها الوجود من حيث هي هي فلم يكن الواجب واجب الوجود
لذاته وبطلان التالي يدل على بطلان المقدم فيكون كافية في حصول الصفات باسرها
وهو مفهوم الصغرى واما الكبرى فلان ما يكفي الذات في حصوله لو لم يجب حصوله
للذات لتوقف على امر مغاير للذات فلا يكون الذات كافية في حصوله وقد فرضنا انها
كافية هف فيتم الحجة بمقدمتيها وحصل المدعا هذا تقرير الحجة والاعتراض عليه من وجوه
احدها ان السلوب والاضافات من الصفات الممكنة للذات والذات غير كافية
في حصولها لتوقفها على امور مغايرة للذات ضرورة كونها نسبا بين الذات
وتلك الامور كالقادرية مثلا فانها نسبة بين الذات وبين مقدوراتها وكذا كون
الذات مسلوبا عنها الحدوث لكونه نسبة بين الذات وسلب الحدوث مفتقر الى
سلب الحدوث عن الذات والجواب ان الكلام في الصفات الحقيقية لان الصفة مطلقا
ولا يرد النقض بالصفات السلبية والاضافية وفيه نظر وثانيها انا لا نم ان
الذات لو لم يكن كافية في جميع الصفات كان شيء من الصفات من الغير ولم لا يجوز
ان يكون من الذات بتوسط الغير والجواب ان كونها من الذات بتوسط الغير يستلزم كونها
من الغير في استلزام التعلق فان صدور تلك الصفة من الذات لو كان بتوسط كان
الغير جزءا من العلة التامة لتلك الصفة فيكون وجوده شرطا لوجودها وعدمه شرطا

وجوب حصول للذات ح

لعدمها

78

لعدمها فيلزم منه ما يلزم من الاول من غير فرق وثالثها ان التجرد المأخوذ في تالي
الشرطية القائلة ان كان حصول الغير شرطا لحصول الصفة وغيبته شرطا لعدمها
لم يكن ذات الواجب من حيث هي مجردة عن الشرطين واجب الوجود اما هو بحسب
الاعتبار او بحسب نفس الامر فان تجرد الذات عن كليهما في نفس الامر مستحيل
لامتناع الخلو عنهما فاذا كان كذلك فالشرطية ممنوعة قوله لانه لو وجب وجودها فاما ان
يجب مع تلك الصفة او لا معها قلنا نختار انه يجب مع الصفة قوله فان وجوب وجودها
مع الصفة لم يكن حصول الصفة مشروطا لحضور الغير قلنا لم قوله لان الصفة حاصلة
للذات المجردة عن الحضور قلنا التجرد بحسب الاعتبار ولا يلزم منه عدم اشتراط الحضور
في حصول الصفة وانما يلزم ذلك ان لو كانت مجردة في نفس الامر وهو ممنوع او نختار الشق
الثاني ونمنع المقدمات كما في الشق الاول بعينه ولا محيص عن هذا الاعتراض والاولى
في الاستدلال ان يقال كل ما هو ممكن للواجب من الصفات موجبه ذاته وكل ما هو
موجبه ذاته فهو واجب الحصول اما الكبرى فظاهر واما الصغرى فلانه لو لم يصدق
لكان وجوب بعض الصفات لغير الذات فذلك الغير ان كان واجبا لذاته لزم
تعدد الواجب وان كان ممكنا فاما ان موجبه الذات ويلزم كونها موجبة للبعض
الذي فرضناه غير موجبه اياه من الصفات اذ الموجب للموجب موجب او لا يكون
بل وجوبه بموجب ثان نوجبه وينقل الكلام اليه فاما ان تذهب سلسلة الموجبات
الى غير النهاية او ينتهي الى موجب موجبه الذات فيلزم خلاف المفروض والحاصل

ان الذات لو لم توجب الصفات باسرها لزم احد الامور الممتنعة من تعدد الواجب
والتسلسل و خلاف المفروض فيكون الذات موجبة لجميع الصفات وتحصل المطلوب ومنه
من الفوائد التي لم يسبق ظهورها بظهور سواه لها اخوات فيما سبق يشهد بوضع
واضع منها بالاختراع عند العثور عليها اطلاع من مارس بتتبع كتب الفن من اولي الفطنة
قال وصل في ان الواجب لذاته لا يشارك اقول الواجب لذاته لا يشاركه
الممكنات في وجوده اي ليس الوجود معنى واحدا نوعيا مقولا على وجود الواجب ووجود
الممكنات بالتواطؤ كقول الانسان على اشخاصها وذلك لانه لو شاركها في الوجود بهذا
المعنى فالوجود من حيث هو هو اما ان يجب له التجرد حتى كونه عارضا للماهية او اللاتجرد
المعروض لها ولا يجب له شيء منهما واقسام الكل باسرها باطل اما الاول فلانه يستلزم تجرد
وجود الممكن وكون الوجود نفس حقيقته وهو باطل لانا نعقل ماهية الممكن كالمسبع
مثلا ونشك في وجوده فلو كان وجود الممكن نفس حقيقته لزم كون الشيء الواحد معلوما
ومشكوكا في حالة واحدة وهو محال واما الثاني فلانه يستلزم انه عروض وجود الواجب وقد
تبين بطلانه واما الثالث فلانه يستلزم كون كل من التجرد واللاتجرد ممكنا مفتقرا
الى علة فيلزم افتقار الواجب في تجرده الى الغير وذا ينافي ما اثبتنا من ان ذات
الواجب كافية فيما له من الصفات هذا تقرير الحجة واعترض عليه من وجهين احدهما
انا في قولكم في اثبات العروض لوجود الممكن انا نعقل المسبع مع الشك في وجوده
اثبات للمقدمة الكلية بالمثال الجزئي وهو غير جائز واجيب عنه بان الغرض منها التنبيه على

المقدمة الكلية الحاكمة بان وجودات الممكنات كلها مجردة غير عارضة والمثال الجزئي
كاف في التنبيه فان قيل المقصود اثبات ان الواجب لا تشاركه شيئا لذاته
من الممكنات في الوجود وهذا انما يثبت ان لو ثبت عروض الوجود الممكنات
كلها والمثال الجزئي لا يفيد هذه الكلية قلنا المقصود ان الوجود ليس مقولا
بالتواطؤ على وجود الواجب ووجود الممكنات وذا يثبت بما ذكرنا من المثال
الجزئي بان يقال لو كان الوجود مقولا بالتواطؤ على وجود الواجب ووجود الممكنات
وكان الوجود المشترك من حيث هو هو مجردا لزم ان تكون وجودات الممكنات
باسرها مجردة وليس كذلك اذ وجود بعض الممكنات عارض للماهية كما ذكرنا
في المثال المذكور وثانيهما انا لا نسلم انه لو وجب شيء من التجرد واللاتجرد من حيث هو هو
لزم افتقار التجرد الى علة وانما يلزم ذلك ان لو كان التجرد وجوديا وليس كذلك
بل هو عدمي واجيب عنه بان الممكن مفتقر الى العلة وجوديا كان او عدميا
ما في الباب ان الممكن المفتقر لا يلزم ان يكون علته وجودية بل يكفي فيه العلة العدمية
فلو لم يجب التجرد للوجود من حيث هو هو لكان ممكنا فيلزم افتقار الواجب في تجرده
الى علته العدمية وهو ح وللقائل ان يعارض ما ذكرتم من الدليل [illegible]
منقوض بوجود الواجب فانا نعقل الواجب ونشك في وجوده ولهذا احتاج في اثباته
الى البرهان ولو حصل لنا جزم بوجوده بمجرد تعقله لما احتجنا الى البرهان في اثبات
وجوده ويمكن ان يجاب عنه بان حقيقة الواجب غير معقولة وانما نعقله بصفاته فلذلك
احتجنا الى البرهان العلم بوجوده والواجب من عرف حقيقته لا احتياج بعد تعقل حقيقته

لا اثبات وجوده بالبرهان بخلاف الممكن فان التردد في وجوده بعد تعقل لوازم
ماهيته وهذا يستلزم عروض الوجود فيه واعلم ان المص لم يذكر في هذه المسئلة مذهب
الحكماء بتمامه وغاية ما ذكره ان الوجود ليس مقولا بالتواطؤ على وجود الواجب والممكن
وليس هذا تمام مذهبهم فان مذهبهم ان وجود الواجب مخالف بالحقيقة لوجودات
الممكنات ومطلق الوجود عارض لتلك الوجودات الخاصة مقولا عليها بالتشكيك وبعض
الافاضل في مذهب ان الوجود لا كلية ولا تعدد ولا عرضية وانما هو جزئي حقيقي
واحد بالتشخص قائم بذاته يوجد منه الماهيات الممكنة بنوع من التعلق غير مدرك بالعقول
البشرية ووجودات تلك الماهيات عبارة عن موجوديتها الوصفية القائمة بها الحاصلة لها
بتلك التعلق ولكنا نسمعهم يقولون هذا هو مذهب الالهيين والاحرى من الحكماء المحققين
وهي مقالات المتصوفة يلوح انهم ذاهبون الى مثل هذا وتحقيق الحق في هذا ليس
مما يتم بمجرد البحث قال وصل في ان الواجب لذاته اقول اعلم اولا ان العلم بالشيء
وادراكه واحد وهو لا يحصل حقيقة عند الذات المدركة اي يحصل عندها حقيقة
الشيء اما بنفسها او بصورة ومثال لها اما الاول فكما ادركنا انفسنا اذ نعلم
بالضرورة انا اذا ادركنا انفسنا ليس يحصل صورة من انفسنا فينا وانما
هو عبارة عن كون انفسنا حاضرة لنا بحيث لا يذهل منها قطعا ويسمى هذا علما حضوريا
واما الثاني فكما ادركنا الانسان فان الشخص الخارجي منه يحصل اولا بارتسام صورته
في الرطوبة الجليدية ارتساما مشروطا بحضور ذلك الشخص عند الحاسة ويحصل ثانيا

لا يذهل منها

بعد

80

بعد غيبة الشخص صورته الخيالية المعتبرة بالقوى المادية لحصولها في الحس المشترك
عند التفاته اليها ويتعقل ثالثا حقيقته الكلية لحصول صورته العقلية في النفس
ويسمى هذا علما انطباعيا ومما يجب ان يعلم ههنا ان كل موجود مجرد عن المادة ولواحقها
مدرك لذاته لان كل مجرد فهو مدرك بالذات على ما سيأتي بيانه في الفصل الثالث لهذا المقصد
وحقيقته حاصلة له فيكون حقيقته حاصلة لذاته المدركة بالذات فيكون مدركا لذاته اذ
الادراك ليس الا حصول الحقيقة عند المدرك بالذات وانما قلنا ان حقيقة المجرد
حاصلة له لان حقيقة كل موجود حاصلة عند حصوله والا لم تكن حقيقة له فان حقيقة كل
شيء هي ما به ذلك الشيء هو هو فلو لم يحصل للشيء حقيقته عند حصوله لكان ذلك الشيء
هو ذلك الشيء بدونها فلو لم تكن تلك الحقيقة حقيقة له هف اذا تقرر هذا فنقول
واجب الوجود عالم بذاته لانه مجرد عن المادة اذ لو كان ماديا لكان جسما او جسمانيا فيلزم
افتقاره ضرورة افتقار الجسم الى اجزائه والجسماني اليه او الى اجزائه وكل مفتقر ممكن
فيلزم ان يكون الواجب لذاته ممكنا وهو محال فثبت ان الواجب لذاته مجرد عن المادة وقد
تبين ان كل واحد مجرد عن المادة عالم لذاته فينتج ان الواجب عالم لذاته وهو المط
قال هذا ان يعقل الشيء لذاته اقول لما ذكرنا ان الادراك هو حصول الحقيقة
عند المدرك وكان هو مظنة ان يعترض بان يقال الادراك هو نسبة المعنى
اضافة بين العاقل والمعقول والاضافة تقتضي تغاير المتضايفين فيلزم من هذا
امتناع تعقل الشيء ذاته اذ لو تعقل الشيء ذاته لزم كونه مغايرا لذاته وانه محال فيبطل
ما ذكرتموه في هذا الفصل ان الواجب عالم بذاته اورد هذه الحكاية دفعا
لهذا الاعتراض وتقريرها ان تعقل الشيء ذاته لا يقتضي التغاير بين العاقل والمعقول

فان العلم هو حصول الصورة المجردة عن المادة عند المدرك مطلقا اى سواء كان تلك الحقيقة
للاصح مغايرة بالذات للمدرك اولا وهذا اعم من حصول الحقيقة المغايرة وكذب الاخص
لا يستلزم كذب الاعم فهو تعقل الشيء ذاته جاز ان لا يحصل عنده حقيقة مغايرة له وتحصل
حقيقة الغير المغايرة له لان كل واحد من افراد الكلى يعقل ذاته وهذا بديهى معلوم
بالوجدان فلو اقتضى تعقل الشيء لذاته التغاير بين العاقل والمعقول لكان لكل شخص نفسان
احديهما عاقلة والاخرى معقولة وانه بديهى البطلان وايضا لما كان يعقل كل منا
ذاته معلوما بالبديهة كان هذا التشكيك من قبيل التشكيك فى البديهيات فلا يستحق
للجواب مالنا نعقل الاصام تقتضى تغاير المضافين وهما العاقل والمعقول
فى الابتداء تعقل الشيء ذاته اذ الاضافة لا تقتضى تغاير المضافين بحسب الذات والحقيقة
بل تغايرهما بوجه ما وهو حاصل فى تعقل الشيء ذاته فان الشيء من حيث ان من شانه
العاقلية تغاير ذاته من حيث ان من شانه المعقولية فاذا تعقل ذاته فهو بالحيثية
الاولى عاقل وبالحيثية الثانية معقول فزالت الشبهة بالكلية واتضح المقصود
قال وهو فصل فى ان واجب الوجود لذاته عالم بالكليات اى اقول واجب الوجود
لذاته عالم بجميع الماهيات المعقولة والبرهان عليه ان الواجب لذاته مجرد عن
المادة ولواحقها وكل مجرد عالم بسائر المعقولات فالواجب لذاته عالم بسائر
المعقولات اما الصغرى فقد مر تقريرها فى الفصل المتقدم واما الكبرى فلان
كل مجرد يمكن ان يكون معقولا وهذا ظاهر لانه لا مانع للمجرد عن كونه معقولا فان
المانع من المعقولية هو العلايق المادية المنافية للتعقل الذى هو الحصول
عند المجرد والمجرد بمعزل عن تلك العلايق والنقض بان الواجب لذاته يمتنع

التعقل

81

التعقل مع كونه مجردا غير وارد فان معنى امتناع تعقل الواجب هو ان العقول البشرية
تقصر عن ذلك لا انه لا يمكن ان يعقل حقيقة الواجب وذلك لا ينافى امكان
معقوليتها فى نفسها وكل ما يمكن ان يعقل فانه يمكن ان يعقل مع كل ما سواه من المعقولات
وهذا ايضا ظاهر لان الاضافات بين يعقل ويعقل كل ما يمكن ان يعقل مع سائر المعقولات
يمكن ان يقارنه سائر المعقولات فى العقل لان التعقل هو حصول صورة الشيء فى العقل
فيعقل المجرد مع المعقولات حصوله معها فى العقل وهو مقارنتها اياها فى العقل
وكل ما يمكن ان يقارنه المعقولات فى العقل يمكن ان يقارنه فى الخارج اذ لو صحت المقارنة
فى العقل دون الخارج لزم توقف صحة مقارنتها على حصولها معها فى العقل الذى هو
نفس المقارنة لكن المقارنة متوقفة على صحتها فيلزم الدور ومقارنتها المعقولات
للمجرد فى الخارج هو تعقله اياها وكل مجرد يمكنه ان يعقل سائر المعقولات
وكل ما يمكن حصوله للمجرد فهو واجب الحصول له بالفعل اذ لو كان حصوله بالقوة
لزم كونه ماديا فان كون صفة الشيء بالقوة من خواص كون ذلك الشيء ماديا فثبت
ان كل مجرد عالم لسائر المعقولات وهو الكبرى ولو جعلنا الكبرى قولنا وكل مجرد
يمكنه ان يعلم سائر المعقولات يصح العكس ان الواجب يمكنه ان يعلم سائر
المعقولات وقلنا بعد ذلك وكل ما يمكن للواجب فهو واجب الحصول له والا
لكان له حالة منتظرة وقد ثبت خلافه فى علم ما بعد الطبيعة استغنى من المؤنة
اثبات المقدمة القائلة وكل ما يمكن للمجرد فهو واجب الحصول له وقد بين كل من
هذا ان فى كلام المص من التشويش والاضطراب قال فان قيل اقول
منع المعارضة اوردها على الحجة المذكورة فى هذا الفصل وتوجيهها ان يقال ما ذكرتم

من الدليل الذي دل على ثبوت كون الواجب عالما بالمعقولات كلها ولكن عندنا ما ينافيه
وهو ان الواجب لو كان عالما بالشيء لكان الواجب فاعلا وقابلا للصورة الحاصلة من الشيء
في ذاته والتالي باطل اما الملزوم كونه فاعلا فلان الصورة الحاصلة في ذاته ممكنة لافتقارها
الى ما هي تقوم به فيفتقر الى مؤثر فيها فذلك المؤثر ان كان غير ذات الواجب لزم افتقار
الواجب في صفة العلم الى ذلك الغير وهو محال فتعين ان يكون المؤثر فيها هو الذات
واما الملزوم كونه قابلا لها فلان العالم لا بد ان يكون قابلا لصورة المعلوم لقيامها به
واما بطلان التالي فلان القابلية هو الاستعداد والفاعلية هو التأثير وهما معنيان
يعقل كل منهما بدون الاخر فلو كان الواجب فاعلا وقابلا معا للصورة لزم التركيب
في ذاته وهو محال واجيب من طرف المعارضة بانا لا نسلم ان الشيء الواحد لا يكون ان
يكون مستعدا للصورة وفاعلا لها اذ معنى كونه مستعدا للصورة هو انه لا يمتنع
ان يحصل له الصورة ومعنى كونه فاعلا لها انه متقدم عليها بالعلية ولا امتناع في اجتماع
المعنيين لعدم تنافيهما واما انهما معنيان متغايران فلا يلزم من حصولهما للواجب
التركيب في ذاته لم لا يجوز ان التركيب انما يلزم ان لو كان جزئين للذات وليس
كذلك بل هما اضافتان عارضتان لها بالقياس الى الصورة وذلك لانه
فان الفاعلية والقابلية معنيان اضافيان يعرضان لذات الواجب
بالقياس الى معلومه والمعذرة له ثم ان المصنف مال في هذه المسئلة الى ما ذهب اليه المتكلمون
من ان علم الباري تعالى بالاشياء صفة قائمة بذاته زائدة على نفس حقيقته ذاهبا
منه الى ان علمه بالاشياء انما هو بارتسام صورها في ذاته كالعلم الحادث للنفوس
الناطقة ورد المصنف مذهب الحكماء في انهم الذي اعتقدوا ان علم الواجب هو نفس ذاته

مرنا

82

مرنا عابدي على المتكلمين من انه يلزم كون ذات الواجب فاعلا وقابلا لعلمه فقد اعتقد
نفي العلم عن ذات الواجب بالحقيقة وذلك لانهم جعلوا العلم نفس الذات فقد نفى
الارتسام والعلم انما هو الارتسام لا غير فيكون نافيا للعلم بالحقيقة وهذا الرد انما
يتوجه عليهم ان لو انحصر العلم في الارتسام ولكن انه ممنوع ويقولوا العلم هو ان يحصل
عند العالم حقيقة المعلوم اما بنفسها او بارتسام صورة منها فيه او في آلته فالارتسام
اخص من العلم ولا يلزم من انتفاء الاخص انتفاء الاعم **قال فصل**
في ان الواجب عالم بالجزئيات **اقول** اعلم ان تلخيص البيان في هذا المطلب يستدعي تمهيد
الاول ان علم الواجب بالاشياء علم تام وهو علمه بها مع جميع صفاتها واثارها
اللازمة والغير اللازمة وذلك لان علم جميع ذلك ممكن الحصول له اذ هو مدرك بالذات
وهو مبدأ الاشياء ومن شأنها ان يكون مدركه فيلزم حصول علم جميع ذلك والا لكان
له حالة منتظرة الثاني ان العلم التام بالعلة الموجبة للشيء يوجب العلم بالمعلول لان
العلم التام بالعلة الموجبة يقتضي حصول العلم بوجه استلزامها لمعلولها وذا يقتضي
حصول العلم بالمعلول الثالث ان العلم بالجزئي يكون على وجهين احدهما علم يتغير
بتغير المعلوم الجزئي وهو علم زماني تابع للمعلوم الجزئي يعني ان المعلوم الجزئي الحادث
حال عدمه السابق يعلم انه معدوم سيوجد واذا وجد يزول هذا العلم ويحصل بدله
العلم بانه موجود وعند طريان العدم عليه يزول العلم بالوجود ويحصل العلم بطريان
العدم عليه وهذا هو العلم الجزئي على الوجه الجزئي لمطابقته للجزئي في التغير وثانيهما
علم لا يتغير اصلا بتغير المعلوم وهو علم متعال عن الزمان حاصل من العلم باسباب
ذلك المعلوم وهو العلم على الوجه الكلي المشابه بعدم تغيره للامور الكلية الكونية

عن التغير فمثال الوجه الاول علمك بالكسوف المعين الواقع في جزء معين من الزمان
المتغير بتغيره مثل ان تعلم قبل وقوعه انه سيقع وعند وقوعه بزوال هذا العلم ويحصل
العلم بانه واقع وبعدما انقضى بزوال العلم بالوقوع ويحصل العلم بالانقضاء وهذا
العلم زماني لاحاطة الزمان حيث لا يوجد الا في جزء منه ومثال الوجه الكلي العلم بالكسوف
المعين الحاصل من العلم باسبابه كما اذا علمت بمعاونة التنجيم والحساب مقدار الزمان الواقع
بين الكسوفين فعلم بذلك وقوع الكسوف الثاني في جزء من الزمان فتعين بالمقايسة الى الكسوف
الاول المعلوم بالمقايسة الى بعض التواريخ المعلومة مثل ان يعلم انه واقع في ساعة
كذا من يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا من الكسوف الاول المعلوم وقوعه في ساعة
كذا من يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا من التاريخ الفلاني فيعلم انه في اي ساعة من اي يوم
من اي شهر من اي سنة من التاريخ المذكور وهو علم واحد مستمر حاصل قبل الكسوف ومعه وبعده
لا يتغير بتغيره من الاستقبال الى الحضور والى الانقضاء متعال عن الزمان لامكان كونه
محيطا بالزمان بان تصور هذا الجزء من الزمان الممتد من الازل الى الابد فان قيل
هذا الوجه من العلم قد يحصل لبعض الاشخاص البشرية بعد انه لم يكن حاصلا له كالمثال
المذكور فيكون حادثا بالزمان فيكون زمانيا لاحاطة الزمان بحدوثه قلنا زمانية حدوث
بعض افراده المختص بموضوع متعلق بالة لا ينافي تعاليه عن الزمان بحسب ذاته واذ
قد مهدت هذه المقدمات فنقول واجب الوجود لذاته عالم بالجزئيات لكن لا على الوجه الجزئي
بل على الوجه الكلي اما انه عالم بالجزئيات فلانه عالم بذاته علما تاما لما ذكرنا في المقدمة الاولى
فيلزم علمه بمعلوله الاول لما ذكرنا في المقدمة الثانية وعلمه بالمعلول الاول ايضا علم تام
فيلزم العلم بمعلول معلوله وهكذا الى ان ينتهي الى اخر المعلولات القديمة الطول

وسول

يبس علمه في الحوادث الغير المتناهية في العرض ويحيط علمه بجميع الجزئيات القديمة والحادثة
الغير المتناهية من الازل الى الابد واما ان علمه بالجزئيات ليس على الوجه الجزئي فلانه لو كان على
الوجه الجزئي لكان يدرك تارة ان الجزئي موجود غير معدوم واخرى عكس ذلك لما ذكرنا في المقدمة
الثالثة من تغير الوجه الجزئي فيحصل في ذاته صورتان علميتان متعاقبتان بحيث لا يبقى
احديهما عند طريان الثانية فيلزم التغير في ذاته تعالى فيكون علمه بالجزئيات على الوجه الكلي
المصون عن التغير المتعالي عن الزمان حسب ما قررنا في المقدمة الثالثة وهذا القدر
كاف في البيان في هذا المطلب لكن المحقق زاد عليه بان قال بل يدرك على الوجه الكلي مثلا
يدرك من الكسوف المعين بانه كسوف يكون بعد حركة كوكب معين لكذا درجة من برج كذا
حال كون ذلك الكسوف شماليا اي واقعا في جانب الشمال من قرص الشمس او في البروج
الشمالية بصفة لونه في عقدة الذنب وهكذا الى ان يحصر جميع العوارض اللاحقة لهذا
الكسوف وهذا المدرك ليس جزئيا بل هو كلي اذ لا يمتنع حمله على كثيرين ولما لم يكن
الحاصل في حق الله تعالى من ادراك الجزئيات سوى ما ذكرنا لم يكن علمه بالجزئيات الا على الوجه
الكلي ولزم من هذه الزيادة ان معلوم الله من الجزئيات معانيها الكلية ليس الا وهذا تصريح
بانه لا يعلم الجزئيات وهو خلاف مذهبهم ووقع في هذه الزيادة بالتدارك ايضا ر
وصورنا هو قول وهذا العلم غير كاف لان العدم افتقار المطالبة قال فصل ولنا
واجب الوجود مريد اقول اورد في هذا الفصل مطلوبين احدهما ان واجب الوجود
مريد للاشياء بمعنى ان ما صدر عنه من الاشياء صادر عنه بارادته وثانيهما انه جواد
واما انه مريد فلان كل ما يصدر عنه فهو عالم به وبصدوره عنه لانه عالم بجميع المعلومات
والصادر عنه لابد ان يكون خيرا لكونه منبعا لفيضان الخير وهو غير مناف لماهيته

لان الصادر عنه لازم حقيقة واللازم لا يكون منافيا فكل ما هو معلول له وهو خير غير مناف
لما عليه فايض عنه بالكمال المقتضي لفيضانه وهو مرضي له وكل ما يصدر عنه من الاشياء
يكون صادرا عنه برضاه وهو المعني بالارادة فقد ثبت انه مريد لما صدر عنه من المعلولات
وهو المطلوب واما انه جواد فاعلم اولا ان معنى الجود هو افادة ما ينبغي اي شيء هو مؤثر مرغوب
عند المستفيد لا لعوض فواهب السكين لمن لا ينبغي له بان يصيب له لا يكون جوادا وكذا من يهب
شيئا ليستعيض من المستفيد او من غيره ليس بجواد بل هو معامل والعوض لا يلزم كونه
عينا بل كل ما يتوقع المفيد حصوله من قبل افادته من عين او ثناء او تخلص من مذمة
او توصل الى كونه على ما هو احسن واليق فهو عوض اذا تقرر هذا فنقول واجب الوجود
جواد لانه يفيد وجود الاشياء والجود خير محض مرغوب عند كل عاقل وما لا يفعل
من الافادة لغرض ولشوق الى كمال يحصل من الافادة او يفعل لان فعله هذا النظام
الخير في الوجود اي يحصل به ما هو الاليق بالموجودات من النظام المتقرر في عنايته الازلية
فيوجد الاشياء على ما ينبغي لا لغرض وشوق والاول ممتنع اذ لو كان فعله لحصول كمال مطلوب له
لزم ان يكون له حالة منتظرة وقد تبين امتناع ذلك فتعالى الله وهو انه يفيد وجود
الاشياء لا لعوض وشوق الى ما يكون عوضا عن افادته فيكون جوادا وهو المطلوب قال
النوع الثالث في الملائكة اقول قد تقرر عندك فيما سلف ان العقول جواهر مجردة غير متعلقة
بالاجسام تعلق التدبير والتصرف وذلك بسبب ان الجوهر المجرد انما يتعلق بالجسم
هذا النوع من التعلق ليصير الجسم آلة له في الاستكمال كما عرفت من ان النفوس والعقول
بكمالاتها الفطرية مستغنية عن الاستكمال فهي لا يتعلق بالاجسام هذا النوع من التعلق
بل لا تعلق لها بالاجسام الا بالعلية والتاثير ولما كانت هي من موضوعات العلم الالهي

كان

كان من الواجب ان يبحث عنها في القسم الثالث الذي موضوعه العلم الالهي من هذا
المختصر فلهذا ارتب المص هذا الفن لاثباتها وبيان احوالها مشتملا على عدة فصول
قال فصل في اثبات العقول اقول المبدا الاول جل ذكره بسيط ليس فيه
تعدد وحيثيات وكل بسيط شانه هذا لا يصدر عنه الا الواحد فالصادر عنه
بلا واسطة معلول واحد لا غير فهو المعلول الواحد الصادر عنه اولا لا يجوز ان يكون
عرضا اذ لو كان عرضا فاما ان يكون صادرا عنه فيما يتقدم المحل والواسطة اذ القائم
بنفسه انما هو الجوهر لا العرض وكذا الكلام في المحل لانه ان كان هو المبدا الاول كان
المبدا فاعلا وقابلا معا لهذا العرض وانه محال وان كان غيره كان معلولا له لان
ما سواه من الموجودات كلها معلول له اما بلا واسطة او بواسطة فان كان العرض في محله
وكلاهما صادرين عنه بلا واسطة لزم صدور اثنين من المبدا الاول في مرتبة واحدة وانه محال
وان كان الصادر عنه بلا واسطة احدهما فقط فان كان هو المحل لم يكن العرض
اول معلول صدر عنه وقد فرضناه كذلك هف وان كان هو العرض لزم تقدم
العرض على محله المتقدم عليه فيلزم تقدمه على نفسه وهو هف فثبت ان المعلول الاول
ليس بعرض فيكون جوهرا فاما ان يكون هيولى او صورة او جسما او نفسا او عقلا
لانحصار الجوهر في هذه الاقسام والاول باطل اي كونه هيولى لانه لو كان هيولى لزم تقدم
الهيولى على الصورة لتقدم المعلول الاول على ما سواه من المعلولات لكن الهيولى
لا تقوم بالفعل الا بالصورة فلا يتقدم عليها والثاني اي كونه صورة لانه لو كان صورة
لتقدمت الصورة بالفاعلية على الهيولى لتقدم المعلول الاول على ما سواه من المعلولات
بالفاعلية لكن الصورة لا تتقدم بالفاعلية على الهيولى لما تبين ان الصورة شريكة لفاعل

الهيولى ولا الى كونه جسما لان الجسم مركب من الهيولى والصورة فلو كان الصادر عن المبدا
الاول بلا واسطة هو الجسم فاما ان يكون الصادر عن المبدا بلا واسطة كل واحد من الهيولى
والصورة او احدهما فقط اذ لو لم يكن شيء منهما صادرا بلا واسطة لم يكن الجسم صادرا بلا واسطة
هف فعلى الاول يلزم صدور الاثنين عنه من جهة واحدة وانه محال وعلى الثاني يلزم ما ذكرنا
في القسمين الاولين لكونه واحدا منهما لا بعينه ويلزم ايضا خلاف ما فرضنا من ان
الصادر بلا واسطة هو الجسم ولا الى كونه نفسا اذ لو كان نفسا لكانت النفس فاعلة قبل
وجود الاجسام وانه ممتنع لان النفس انما تفعل فعلها بواسطة الاجسام واذا بطل الاقسام
الاربعة فتعين القسم الخامس وهو ان المعلول الاول هو العقل وهو المطلوب **قال** فصل في اثبات
كثرة العقول **اقول** لما اثبت وجود العقل في الفصل السابق حاول في هذا الفصل
ان يثبت له التعدد وتقرير البرهان عليه ان الفلك الاعلى ليس مبداه القريب المؤثر
فيه بلا واسطة فذلك المبدا اما ان يكون هو الواجب لذاته او فلكا اخر او نفسا او عقلا
والثلاثة الاخيرة من الاقسام باطلة اما الاول فلما بينا ان المعلول الصادر عن الواجب
اولا ليس بجسم واما الثاني فلان المؤثر في الفلك ان كان فلكا اخر فالمؤثر منهما اما ان يكون
حاويا بالنسبة الى الاخر او محويا ولا سبيل الى شيء منهما اما انه لا سبيل الى الثاني فلان
المحوي اخس واصغر من الحاوي فلا يجوز ان يكون الاخس الاصغر علة للاشرف الاعظم
واما ان المحوي اصغر من الحاوي فظاهر واما انه اخس منه فلان بعده عن المبدا الاول في سلسلة
الممكنات المترتبة اكثر من بعد الحاوي عنه والابعد اخس هكذا قيل وفيه مصادرة
على المطلوب لان المحوي انما يكون ابعد ان لو لم يكن علة للحاوي اذ لو كان علة للحاوي لكان اقرب
منه الى المبدا فاثبات عدم المحوي بابعديته يكون مصادرة على المطلوب والاولى ان يقال المحوي
عليه

اخس من الحاوي لان المحوي اقرب كثيرا من الحاوي الى ما يقبل الكون والفساد من
العناصر ومن احوجه فهو اخس من الافلاك الغير القابلة لها والاقرب الى الاخس
اخس من الابعد عنه واما ان الاخس الاصغر لا يؤثر في الاشرف والاعظم
فمما يشهد به الطباع السليمة فان كل صاحب طبع سليم يحكم باستحالة كون الاخس الاصغر
مؤثرا في الاشرف الاعظم ومنع المقدمة اقناعية لم يقم عليها برهان والاولى في ابطال
علية المحوي ان يستدل بما يذكره في ابطال علية الحاوي من الطريق العام الدال على بطلان
كون الجسم علة لجسم اخر واما انه لا سبيل الى الاول فلان فيه طريقان احدهما خاص يدل على
امتناع علية الحاوي بخصوصه وثانيهما عام يدل على امتناع علية جسم لجسم اخر واما الطريق
الخاص فهو ان الحاوي لو كان علة للمحوي لكان وجوب وجود المحوي متاخرا عن وجوب
وجود الحاوي فان المعلول متاخر عن العلة بوجوب الوجود ضرورة ان العلة ما لم يجب وجودها
لم يجب عنها وجود المعلول واذا تبين ان وجوب وجود المحوي متاخر عن وجود
الحاوي فعدم المحوي مع الحاوي لا يكون ممتنعا لذاته اذ لو امتنع عدم المحوي مع الحاوي
لذاته لوجب وجود المحوي مع الحاوي فلا يكون وجود المحوي متاخرا عن الحاوي هف واذا
امكن عدم المحوي مع وجود الحاوي لذاته لزم امكان الخلا لذاته لان عدم المحوي
مع وجود الحاوي ملزوم لوجود الخلا وامكان الملزوم لذاته ملزوم لامكان اللازم
لذاته والا امتنع اللازم مع امكان الملزوم وهو يقتضي عدم الملازمة بينهما فعلم مما ذكرنا
ان علية الحاوي للمحوي تستلزم امكان الخلا لذاته وبطلان اللازم مستلزم لبطلان
الملزوم فتبطل علية الحاوي وهو المطلوب واما الطريق العام فبيانه موقوف بمقدمة
وهي ان تاثير جسم في جسم انما يكون بشرطين احدهما ان يكون كل واحد من الجسمين ذا وضع

بالنسبة الى الغير وهذا بديهي ويشهد له استقراء الاجسام ايضا فان النار
مثلا انما موثرة في غيرها بالتسخين ان لو كان بينهما وضع المقابلة او المقاربة وكذا
الشمس انما تضيء ما يقع في محاذاتها من الاجسام في غيرها وثانيهما ان يكون المؤثر
في الجسم موثرا في شيء من جزئي المشار فيهما اعني هيولاه وصورته والا لم يكن
موثرا فيه منه اذا تمهد هذا فنقول اذا كان جسم ما علة لجسم لو كان الاول
منهما علة لشيء من هيولى الثاني وصورته بحكم الشرط الثاني وكلما كان كذلك كان شيء
من الهيولى الثاني وصورته ذا وضع بالنسبة الى الاول بحكم الشرط الاول والتالي باطل
اذ ليس شيء من الهيولى والصورة ذا وضع بالانفراد واصلا فكذا المقدم فلا يكون جسم ما
علة لجسم لم يلزم منه الخط واما الثالث فلان المؤثر في الفلك لو كان نفسا لكان تاثيرها
فيه بواسطة الجسم الذي هو آلة لها لصدور افعالها عنها واذا كان كذلك لزم تقدم جزء الجسم
بالطبع على الفلك فهو اما حاو بالنسبة اليه او محوي وقد تبين بطلانه بما ذكرنا في القسم
الثاني ولا حاجة الى التطويل بالاعادة واذا قد بطل الاقسام الثلثة تعين الرابع وهو
ان يكون المؤثر في الفلك هو العقل فنقول قد دل اختلاف حركات الكواكب
المعلوم بالرصد على كثرة الافلاك فالمؤثر فيها اما عقل واحد او عقول متكثرة
والاول باطل لان العقل بسيط وجهة صدور الفلك من جهة واحدة وقد بينا ان
الواحد البسيط لا يصدر عنه بجهة واحدة الا واحد فتعين الثاني ويلزم منه
كثرة العقول وهو المطلوب واعترض على هذه الحجة بمنع الحصر لقيام احتمال كون المؤثر
في الفلك عرضا واجيب عنه بالاحتجاج على بطلان هذا الاحتمال بان العرض اضعف
من الجوهر والاضعف يمتنع ان يكون علة للاقوى وانت خبير بان هذه الحجة اقناعية

والصواب

والصواب ان يقال لو كان المؤثر في الفلك عرضا لاحتاج ذلك العرض في تاثيره
الى محله فمحله ان كان فلكا او نفسا لزم منه ما لزم من كون المؤثر فلكا او نفسا وان
كان عقلا لزم منه الخط لافتقار كل واحد من الافلاك الى عرض قائم بعقل وهو
لامتناع قيام الاعراض المتعددة الحقيقية بعقل واحد لاستلزامه تركيب العقل
فيتعدد العقول بحسب تعدد الافلاك وهو المطلوب هذا هو التقرير المضبوط في
هذا البرهان ولا يخفى عليك ضعفه لتوقفه على الحصر الانتقادي قال هذا انه اقول لما كان
الدليل القائم على عدم علية الحاوي نقيضه ولم يعارض بان يقال دليلكم هذا وان دل
على مطلوبكم ولكن عندنا ما ينفيه وهو ان للحاوي لتحدد الجهات مع العقل الثاني لكونهما
معلولي علة واحدة وهي العقل الاول علاقة تقتضي تقرر العقل الثاني متقدم بالعلية
على المحوي وما مع المتقدم متقدم وهذا ظاهر في التقدم الزماني فيلزم تقدم الحاوي
على المحوي بالعلية لان تقدم العقل الثاني عليه بالعلية ورد هذه المعارضة حيرا مانع
منع المعارضة وتقريره ان كون الحاوي مع العقل الذي هو علة المحوي في رتبة الابداع
لا يستلزم تقدم الحاوي بالعلية على المحوي لان تقدم العقل الثاني عليه بالعلية وما مع المتقدم
بالعلية لا يجب ان يكون متقدما بالعلية بل يمتنع ان يكون متقدما بالعلية لاستلزامه
توارد علتين على المعلول الواحد الشخصي وهو ممتنع بخلاف التقدم الزماني
فان ما مع المتقدم فيه يجب ان يكون متقدما بالزمان كذلك قال هذا انه للحاوي
والمحوي اقول لا يبطل علية الحاوي بالتلازم بينهما امكان الخلاء استشعر ان يعترض عليه
بان يقال امكان الخلاء لازم على تقدير ان لم يكن الحاوي علة وذلك لان كل واحد من
الحاوي والمحوي ممكن لذاته وكل ممكن لذاته جائز العدم فكل من الحاوي والمحوي

[illegible]

ممكن جايز العدم بالنظر إلى ذاته ولا يلزم من ذلك إمكان الخلاء فإن انتفاء كل منهما لا يستلزم
الخلاء فإن الجسم الذي هو في جوفهما يكون هو محدد الجهات على تقدير انتفائهما فما وراء
ذلك الجسم على تقدير انتفائهما كما أن ما وراء محدد الجهات وكما أن ما وراء محدد الجهات
ليس بخلاء ولا ملاء فكذا حال ما وراء الجسم المذكور على تقدير انتفائهما فلا يلزم من
انتفائهما الخلاء وتحقيقه أن الخلاء الممتنع هو إما البعد المفطور أو الفضاء الموهوم
بين الأجسام القابل للزيادة والنقصان وما وراء المحدد ليس ببعد لا متناهي الأبعاد
بالمحدد ولا قابل للزيادة والنقصان لأنه لا شيء محض فلا يكون خلاء بأحد المعنيين
بل الخلاء إنما يلزم من وجود الحاوي مع عدم المحوي وهذا غير ممكن فلا يلزم منهما إمكان الخلاء
فإن قيل كل واحد من وجود الحاوي وعدم المحوي ممكن لذاته ولا تنافي بينهما فيجوز
اجتماعهما ويلزم منه إمكان الخلاء قلنا الحاوي لا يستلزم مع العقل الذي هو علة وجوده
للمحوي فيلزم من المحوي جواز الملزوم مع عدم اللازم ممتنعا فإن وجود الحاوي يكون منافيا
لعدم المحوي فلا يثبت جواز اجتماعهما ولا لزوم إمكان الخلاء قال فصل
في أزلية العقول أقول الأزل هو الزمان الماضي الذي لا بداية له والأبد هو الزمان
المستقبل الذي لا نهاية له والأزلي ما كان موجودا في الأزل بحيث لا يكون لوجوده
بداية ولا يسبقه عدم والأبدي ما يكون موجودا في الأبد بحيث لا يكون لوجوده نهاية
ولا يلحقه عدم إذا ثبت هذا فنقول العقول كلها أزلية وأبدية أما أنها أزلية فلوجوب
ولم يكن منها الأول واحدا هو لذات الواجب لأنه مستجمع في الأزل بجميع ما لا بد منه في تأثيره
في معلوله الأول لزم أن يكون له حالة منتظرة هف هكذا ذكره المص وفيه نظر الأولى أن
يقال ذات الواجب بانفراده علة تامة لمعلوله الأول إذ لو افتقر معلوله إلى أمر مغاير

علة تامة بنفسه

لذاته

87

لذاته فإن كان ذلك الأمر المغاير مقارنا للذات لزم كونه صفة للواجب زائدة على ذاته
وهذا خلاف ما تقرر عندهم أن الواجب ليس له صفة زائدة ولو كان منفصلا عنها كان
ممكنا معلولا لها سابقا على ما فرضنا أنه معلول أول هف فثبت أن ذات الواجب وحده علة
تامة للعقل الأول والمعلول لا يتخلف عن علته التامة فإن العقل الأول لا يتخلف عن الواجب في الأزل
فيكون أزليا وإن كان العقل الأول أزليا كان العقل الثاني أيضا أزليا لأن العقل الأول
مستجمع في الأزل بجملة ما لا بد منه في تأثيره في العقل الثاني وإلا لكان شيء من تلك الجملة حادثا
وكل حادث مسبوق بمادة فيكون ذلك الشيء ماديا ويلزم منه أن العقل الأول ماديا
لمقارنة ذلك الشيء إياه فثبت أن العقل مستجمع في الأزل بجملة ما لا بد منه في تأثيره في العقل
الثاني فيلزم أزلية العقل الثاني وبهذا الطريق يثبت أزلية سائر العقول وليس لقائل
أن يقول لا حاجة إلى هذا التطويل بل يكفي أن يقال لو كان العقل حادثا لكان ماديا لأن كل
حادث مسبوق بمادة وهو هف لأن هذا وإن كان من باب تعبير الطريق الذي ليس
من دأب المناظر عدول من أقوى الطريقين لأن ما اختاره المص طريق لمي وهذا
طريق إني واللمي أقوى من الإني وأما أنها أبدية فلأنه لو انعدم شيء من العقول لكان انعدامه
بانعدام شيء من الأمور المعتبرة في وجوده إذ انعدامه مع بقاء جميع الأمور المعتبرة في وجوده
تخلف المعلول عن العلة التامة وهو هف فيلزم أن يكون الباري تع أو شيء من العقول قابلا
للتغير والحوادث لأن الأمور المعتبرة في وجود كل منها بعد ذات العلة أحوال
لذات العلة مقارنة لها فانعدام شيء منها يوجب التغير وحدوث ما لم يكن في العلة لكن ذات
كون الباري تع والعقل قابلا للتغير والحوادث باطل لأن قبول التغير والحوادث
من خواص الماديات والباري تع والعقل مقدسان عن المادة قال فصل في كيفية

بتوسط العقل أو هو المراد بالعالم الجسماني مجموع الاجسام المركبة والبسيطة والعنصرية والفلكية
وتوسط العقل بين الباري والاجسام قد علم مما سبق على سبيل الاجمال اذ قد تبين ان الصادر
عن الباري بلا واسطة هو العقل وان الاجسام انما صدرت عن العقول مما سبق من المباحث
كاف في العلم بتوسط العقول بين الباري والاجسام وانما المقصود في هذا الفصل ان نعلم كيفية هذا
التوسط على التفصيل وبيانه ان العقل الاول الصادر عن الواجب لذاته فيه كثرة وتعدد جهات
لكن تلك الكثرة فيه ليست من حيث انه صادر عن الواجب اذ لو كان الكثرة فيه من حيث انه صادر
عن الواجب لزم صدور الكثرة عن الواجب اذ لم يصدر عن الواجب على هذا التقدير الا شيء
واحد وهو العقل وحيث لم يكن الكثرة فيه من حيث انه صادر عن الواجب وقد فرضنا ان الكثرة
حينئذ لكن صدور الكثرة عن الواجب مستحيل فلا يكون الكثرة في العقل الاول من حيث انه صادر عن الواجب
بل الكثرة حاصلة فيه باعتبار ان له ماهية ممكنة الوجود بحسب ذاتها وواجبة الوجود من جهة علتها الموجبة
لوجودها وهو الواجب لذاته فالعقل الاول يلزمه كثرة وهو وجوب وجوده بالغير وامكان
وجوده بالذات فيكون باعتبار ما من الجهتين مبدأ للعقل الثاني وبالجهة الاخرى مبدأ للفلك
الاعظم واشرف المعلولين وهو العقل يجب ان يكون تابعا للجهة التي هي اشرف الجهتين في العقل الاول
وهي جهة وجوب الوجود فان النظام اللائق في سلسلة العلل والمعلولات يقتضي كون المناسبة
محفوظة بين كل علة ومعلولها فيكون العقل الاول بما هو موجود واجب الوجود بعلته مبدأ للعقل
الثاني وبما هو موجود ممكن الوجود لذاته مبدأ للفلك الاعظم ثم تصدر عن العقل الثاني عقل ثالث
وفلك ثان ثم من العقل الثالث عقل رابع وفلك ثالث وهكذا الى ان يتم سلسلة العقول والافلاك
لكن لا الى غير النهاية والا لزم اجتماع عقول واجسام مترتبة غير متناهية في الوجود وانه محال بل اذا
انتهت الترتيب الى العقل التاسع يصدر عنه باشرف جهته عقل عاشر ينتهي به سلسلة العقول ويسمى عقلا

فعالا

في عالم الكون والفساد
وبالجملة الاولى فلك القمر
وينتهي به سلسلة الافلاك العقل الفعال
ثم الصادر عن العقل الفعال العناصر وصورها
هيولى العناصر المختلفة [illegible] عليها
بحسب استعدادات مختلفة [illegible] العناصر لاستعدادات
المختلفة ومن الاستعدادات المختلفة ح

88

فعالا لعدم تناهي ما يصدر عنه من الآثار المختلفة لا الحاصل في الهيولى العنصرية من جهة العقل الفعال
اذ لو كان حصولها فيها من جهة العقل الفعال لما كانت متغيرة لان العقل ثابت لا تغير فيه وهيولى العناصر
قابلة واحدة غير مختلفة في نفسها ولو كان الاستعداد اثر العقل في هيولى العناصر لما اختلف اصلا لان
اثر الفاعل الثابت في القابل الواحد الغير المختلف لا يختلف لكن الاستعدادات في هيولى العناصر مختلفة
فلم يكن من جهة العقل الفعال بل بسبب الحركات السماوية فان الحركات تحدث اوضاعا سماوية مختلفة بها
استعدادات هيولى العناصر فههنا حركة حادثة يستعقب وضعا حادثا يقتضي حدوث استعداد
في الهيولى موجب لفيضان صورة حادثة من العقل الفعال على الهيولى وكل حادث حركة كان او وضعا
او استعدادا او صورة فهو مسبوق بحادث اخر من نوعه لا الى اول وذلك لان الحادث اما
ان يوجد دائما او بعد حادث اخر والاول باطل لاستلزامه دوام الحادث فتعين الثاني وهو اي الحوادث
اما ان يوجد على سبيل الاجتماع او على التعاقب والاول باطل لاستلزامه ترتب امور غير متناهية مجتمعة
في الوجود وانه محال فقبل كل حادث حادث لا الى اول وهو المطلوب فان قيل لم لا يجوز ان الحادث لو لم يوجد
دائما لكان بعد حادث اخر ولم لا يجوز ان يكون هو اول الحوادث قلنا لا يجوز ان يوجد حادث هو اول
الحوادث بل كل حادث لا بد له ان يكون مسبوقا بحادث اخر لان لكل حادث علة تامة لا يجوز ان
تكون قديمة بجميع اجزائها لانها لو كانت قديمة بجميع اجزائها فاما ان يوجد الحادث معها في الازل او لا
وكلاهما باطل اما الاول فلاستلزامه قدم الحادث واما الثاني فلاستلزامه تخلف المعلول عن علته التامة
وكل حادث له علة تامة مشتملة على جزء حادث وهكذا الى غير النهاية وكل حادث يكون مسبوقا بحادث
اخر لا الى اول وهو المطلوب وهذا الجواب جواب بتغيير الدليل من راسه على هذا المطلوب من غير افتقار الى ما ذكر من
الترديد قال فان قيل لم قلتم انه مستحيل اقول حاصل هذا الاعتراض هو المطالبة بالدليل على
استحالة ترتب الامور الغير المتناهية المجتمعة في الوجود وحاصل جوابه اقامة الدليل عليها وهو البرهان

التطبيق وتقريره ان الحوادث لو كانت غير متناهية واخذ جملتين من تلك الحوادث الغير المتناهية
احديهما من مبدا معين الى غير النهاية وثانيتهما من مبدا اخرى قبل مبدا الجملة الاولى بمرتبة واحدة اى
بحادث واحد حتى يكون الجملة الثانية من احاد الجملة الاولى بذلك الواحد وانطبقنا الثانية على الاولى
بان تقابل الاول من احاد الجملة الثانية بالاول من احاد الجملة الاولى والثانى بالثانى وهكذا الى بقية الاحاد
فاما ان يطابق احاد الجملتين الى لا نهاية او ينقطع احاد الجملة الثانية والاول باطل لاستلزامه
تساوى الجملتين الزايد والناقص وكذا الثانى باطل لاستلزامه تناهى الجملتين المفروض عدم
تناهيهما لانه يستلزم تناهى الجملة الثانية المستلزمة لتناهى الجملة الاولى لان الجملة الاولى انما تزيد
على الجملة الثانية بالقدر المتناهى والزايد على المتناهى بالقدر المتناهى لا بد ان يكون متناهيا
فيلزم تناهى الجملتين على تقدير لا تناهيهما وهذا الخلف انما لزم من فرض ترتيب الامور الغير المتناهية
المجتمعة فى الوجود فيكون مستحيلا وهو المطلوب وليس لقايل ان يقول ان اريد بتطابق الجملتين اتحادهما
فى الطرفين فلا نم انهما ان لم يتطابقا بهذا المعنى لزم انقطاع الجملة الثانية وتناهيهما ولم لا يجوز
ان يكون عدم التطابق واتحاد الطرفين لعدم الطرف لا لاختلافهما فى الوجود فلا يلزم انقطاع
الثانية وان اريد بتطابقهما ان يكون بازاء كل جزء من الاول جزء من الثانية فلا نم انه لو تطابقتا
بهذا المعنى يستلزم تساويهما ولم لا يجوز ان يكون التطابق بهذا المعنى بسبب ان اجزاء الثانية
لا ينتهى الى جزء لا يوجد بعده جزء بل كل جزء منها يقع فى مقابلة جزء من الاولى لا الى نهاية لا لتساويهما
فى الاجزاء فلا يلزم تساوى الزايد والناقص وهذا كما فى المراتب والعددان فان اجزاء كل منهما غير
متناهية مع عدم تساويهما فى المقدار لانا نقول ان المراد بالتطابق هو المعنى الثانى ونقول
اذا كان الجزء الاول من الجملة الثانية مقابلا للجزء الاول من الجملة الاولى ووجد بازاء كل جزء من الاول
جزء من الثانية من غير تقاصر الثانية عن الاولى فيلزم التساوى اذ ذاك امر ضرورى لا يمنع

الا من كان معاندا او مكابرا لعقله وفيه نظر واما التمثيل بالمراتب والعدد والجبل فسقوطها غاية
الوضوح لان اجزاءهما وان كانت غير متناهية لكنها ليست موجودة بالفعل بل غاية الامر فيهما ان كل
واحد منهما قابل للانقسام الى غير النهاية وهذا لا يوجب تطابقهما وتساويهما ولئن فرضنا فرض ان
اجزائهما الغير المتناهية موجودة بالفعل وذلك ايضا لا يوجب تساويهما فى المقدار لان التساوى
فى المقدار انما يلزم ان لو كان الاجزاء متناهية فى المقدار وليس كذلك وانت قد ظهر لك حقيقة الحال
وبان عندك صدق المقال فاذعن للحق بكل حال ولا تمار فانه من شيم الجهال قال خاتمة فى احوال
الاخرة اقول اورد المصنف فى هذه الخاتمة ثلاث مباحث الاولى فى اثبات بقاء النفس بعد
الموت الثانية فى اثبات اللذة العقلية للنفس الثالثة فى اثبات الالم العقلى لها واشار فى الثالثة الباقية
الى مراتبها بحسب اللذة والالم فبقاء النفس بعد الموت من احوال الاخرة اى النشأة الاخرة للنفس
واللذة والالم ومراتبهما من احوال الاخرة وانما رسم البحث عن هذه الاشياء بالخاتمة لان اثبات
هذه الاشياء يندفع به اوهام المنكرين لها من انتفائها قال هذه ابة النفس لها اقول يريد ان يثبت ان
النفس باقية بعد الموت والبرهان عليه ان النفس بعد خراب البدن اما ان تفسد وتعدم او تبقى
موجودة ومع تقدير بقائها اما ان تتعلق ببدن اخر على سبيل التناسخ او تبقى مفارقة ابدا والاول
باطل لان النفس ان فسدت لكان فيها شئ يفسد وشئ له قبول الفساد اذ الفساد لا يكون
لا يكون قابلا للفساد فان الفاسد لا يبقى مع الفساد والقابل للفساد يجب ان يكون باقيا مع
وجوب بقاء القابل مع المقبول ولا يجوز ان يكون الفاسد هو النفس والقابل للفساد هو البدن لان البدن
انما يكون محلا لفساد النفس اذا كان محلا للنفس ويكون النفس موجودة حالة فيه فان معنى كون الشئ
محلا لفساد شئ هو ان يكون الشئ الاول محلا للشئ الثانى وللعارض الاول كما ان معنى كون الشئ محلا
لامكان شئ هو ان يكون الشئ الاول مستعدا لان يوجد فيه الشئ الثانى ويوجد الثانى كان الاول

محل له فلو كان البدن محلا لفساد النفس لزم ان يكون البدن محلا للنفس وهي النفس صورة حالة
فيه وليس كذلك اذ قد ثبت ان النفس مجردة غير حالة في المادة فلا يكون البدن محلا بل لفساد
النفس فيكون الفاسد والقابل للفساد جزئين للنفس فيلزم تركيبها وقد تبين انها بسيطة
هف فثبت ان النفس لا تفسد وكذا الثالث لان النفس الباقية بعد موت البدن ان تعلق
ببدن آخر على سبيل التناسخ لزم ان يتعلق ببدن واحد نفسان والتالي بط اما الملازمة فلان
النفس قد ثبت انها حادثة بحدوث البدن بمعنى ان البدن اذا تم استعداده لقبول النفس
يفيض عليه من المبدا نفس تتعلق به وكل بدن يتعلق به نفس حادثة عند ما يتم استعداده
لقبولها فلو تعلق به نفس اخرى على سبيل التناسخ لزم ان يتعلق به نفسان وهو هف واما
بطلان التالي فلان كل واحد يعلم بالعلم الحضوري ان نفسه واحدة غير متعددة فثبت بطلان المقدم
وهو تعلق النفس بالبدن على سبيل التناسخ واذ قد بطل قسمان الاولان تعين الثالث وهو
بقاء النفس بعد خراب البدن مفارقة ابدا وهو المط هذا هو تقرير دليل الحجة على وفق ما ذكره
المص وفيه مصادرة على المط اذ قد تبين من هنا بطلان التناسخ بكون النفس حادثة بحدوث
البدن وقد تبين حدوث النفس هناك بما يتوقف على بطلان التناسخ وهو مصادرة على
المط ويمكن ان يستدل حدوث النفس بحدوث البدن بدليل لا يتوقف على بطلان التناسخ
وهو ان يقال لو كانت النفس قديمة مستمرة الوجود من الازل الى حين تعلقها بالبدن لكانت
متعقلة لوجودها المستمر تعقلا مستمرا كذلك لان تعقلها لوجودها لكونها بحسب الذات
لا بالالة لا يمتنع انفكاكه عن الذات ومتى كان كذلك لزم كون النفس متذكرة لوجودها المستمر
بعد التعلق بالبدن لان التعلق لا ينافي تعقل الوجود لاجتماعهما المعلوم بالوجدان فلا بد
التعقل المستمر بعد التعلق والتالي بط فكذا المقدم واذا بطل كونها قديمة ثبت انها حادثة

[illegible]

فيكون

90

فيكون مسبوقة بمادة وكل ما هو مسبوق بمادة يتوقف حدوثه على صيرورة مادته تامة القابلية
فالنفس موقوفة لحدوثها على تمام قابلية مادتها التي هي البدن فيكون حادثة بحدوث البدن التام لها وهو
المط قال هذا به الثاني اقول لما كان المقصود من هذه المقالة اثبات اللذة العقلية للنفس
الناطقة بعد مفارقتها عن البدن وكان هذا متوقفا على تصور معنى اللذة فسرها اولا فقال اللذة
هو ادراك الملائم من حيث هو ملائم اى اللذة هي ان يدرك من الشيء المدرك ما يلائم من المدرك من حيث
انه ملائم فالملائم لكل مدرك ما يكون مؤثرا عنده ومخصوصا به كالطعم الحلو عند حاسة الذوق والنور
عند البصر وحصول المرجو عند القوة الوهمية والامور الماضية عند القوة الحافظة التي يلتذ بذكرها
وقيد الحيثية للاحتراز عن ادراك الملائم لا من حيثية الملائمة فانه ليس بلذة كالدواء النافع المر فانه
ملائم من حيث انه نافع لا من حيث انه مر فادراكه من حيث انه نافع ادراك له من حيث انه ملائم فيكون
لذة وادراكه من حيث انه مر ادراك له لا من حيث انه ملائم فلا يكون لذة اذا تمهد هذا فنقول التصورات
فنقول النفس الناطقة لها ملائمات وهي المعقولات التي من شأن النفس الناطقة ان يحصل
لها ادراكها مثل ان يحصل لها ما يمكن لها من ادراك الحق الاول بانه واجب الوجود لذاته كامل بالفعل من جميع الجهات
بري عن القوة منزه عما لا يليق بذاته من النقائص منبع لفيضان الخير على الوجه الاحسن والنظام الاكمل ثم
ادراك ما يترتب عليه من معلولاته على الترتيب الواقع من المعقولات المجردة والنفوس الفلكية والاجرام السماوية
المؤثرات والكائنات من البسائط العنصرية وما يحصل منها من المركبات وغيرها حتى يرتسم فيها صور الموجودات
على النظام الذي وقعت عليه فيصير عالما عقليا مضاهيا للعالمين الروحاني والجسماني ومن هذه الادراكات
بعد حصولها للنفس الناطقة لا يزول عنها بمفارقة البدن لانها لا تحتاج في تعقلاتها الى الالات الجسدانية
بل ينبغي ان تزداد تلك الادراكات صفاء وكمالا بمفارقة النفس عن البدن لتخلصها عن كدورات المادة لكانت بصددها
عن ظهور خواصها فيحصل لها بسبب ادراكاتها الباقية معها ابدا اللذات القوية المتعالية عن الاستعانة بالتي

بينها وبين اللذات الحاصلة للقوى الحيوانية اذ اللذة تتبع الادراك والمدرك كمالا ونقصانا ولا مناسبة بين مدركات
العقل ومدركات القوى الحيوانية كذا بين الادراكين فلا مناسبة بين اللذتين وعدم حصول اللذة حال
قيام التعلق لوجود المانع منه وهو ما ذكرنا من العوائق البدنية والعلائق الجسدانية **قال** هذه الالم ادراك
المنافر الخ **اقول** ثبت ان هذه اللذة الالم العقلي للنفس الناطقة فعرفوا اولا انه ادراك المنافر من حيث انه منافر
ومنافر الشيء هو مقابل ما يلائمه وفائدة قيد الحيثية ههنا على مثال ما ذكرنا في الغاية في تفسير اللذة ثم قال
ومنافر النفس الناطقة هو الرذيلة المضادة لكمالها فاذا فارقت البدن وكانت تلك الرذيلة المضادة
لكمالها المنافية متمكنة فيها ادركتها من حيث انها منافية لها فيعرض لها الالم لا محالة لما سبق ان الالم هو ادراك
المنافر من حيث هو منافر **قال** هذه النفس الكاملة **اقول** كمال النفس الناطقة بحسب قوتها النظرية ان تحصل لها
تصورات حقايق الاشياء والتصديقات اليقينية باحوالها وهو كمالها الباقي معها وبحسب القوة العملية
تعريها عن الهيئات الردية البدنية فالنفس الناطقة باعتبار كمالها النظري اما ان تكون متصفة بالكمال اولا
وعلى الثاني اما ان تكون لها شوق الى الكمال اولا وباعتبار كمالها العملي لا تخلو من ان تكون نقية عن الهيئات المذكورة
اولا فاذا اعتبر انضمام كل حالتيها باعتبار كمالها العملي الى كل واحدة من حالاتها الثلث باعتبار الكمال
النظري انقسم كل واحدة من الحالات الثلثة الى قسمين فيما يكون الحاصل ستة فبقا النفس عن الهيئات المذكورة والمعه
فالمصنف اورد الحالة الاولى في هذه الهداية مع تفصيلها الى قسميها وبيان مرتبة النفس مع كل قسمين مراتب
السعادة والشقاوة الاخروية وبيانه ان النفس الكاملة المتصفة بالتصورات الحقيقية والتصديقات
اليقينية اذا فارقت البدن وكانت نقية عن الهيئات الردية البدنية المضادة لكمالها متنزهة
عن العلائق الجسدانية العائقة لها عن الاتصال بعالم القدس تستطلع مع الملائكة المقربين مستغرقة في حضرة
جلال رب العالمين في مقعد صدق عند مليك مقتدر وحصل لها من اللذات ما لا عين رأت
ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر وان فارقته وهي غير نقية عن تلك الرذيلة بسبب ما يكتسب فيها من الدنيا مجردة

عن الاتصال بعالم القدس وحصل لها عند ذلك الم عظيم لكن لا يكون هذا الالم لازما لها بل عارضا يزول بزوال
العلة الموجبة له ويمتنع بقاء هذا الالم لم يختلف طوله وقصره بحسب اختلاف رسوخ الهيئة وضعفها **قوله**
هذه النفس الناطقة اذا ظهر لها الخ **اقول** اورد في هذه الهداية الحالة الثانية وهي ان تكون النفس
خالية عن كمال متشوقة وتقريره ان بعض النفوس الناطقة قد تتفطن بسبب ما يتفق لها من كسب
المجهول من المعلوم بطريق النظر في الامور الجزئية انها لو استعملت في تحصيل المعارف الحقيقية والعلوم
اليقينية التي تذعن كل عاقل غير معاند انها فضيلة وكمال وان ما يضادها من الجهل رذيلة ونقصان
وبذلت المجهود في اكتسابها بالنظر مثل ما اتفق لها من الاكتساب في الامور الجزئية لحصلت تلك المعارف
والعلوم وكملت بها الكمال الممكن لنوعها واذا تفطنت هذه النفس وظهر لها ان من شأنها
الاتصاف بتلك المعارف والعلوم حصل لها شوق وميلان ذاتي الى الكمال لكن هذا الشوق
كامن فيها لا يظهر لها ظهورا يعتد به ما دامت متعلقة بالبدن لان العلائق البدنية تلهيها عن ذلك
الشوق فاذا فارقت البدن وليس معها شيء من كمالها الممكن لما تكاسلت عن اكتسابها مع
تعلقها بالبدن واشتغلت بتحصيل ما كانت صارفة لها عن الاكتساب من اللذات الحسية والوهمية
ظهر لها شوق الى الكمال ظهورا تاما لزوال ما يلهيها عنه من العلائق وقد حصل لها اليأس عن الكمال
الذي هي متشوقة اليه لفوات آلة التحصيل فيعرض لها الم شديد وهي الم النار الروحانية الموقدة
التي تطلع على الافئدة **قوله** هذه النفوس الساذجة الخ **اقول** اورد في هذه الهداية الحالة الثالثة
وهي ان تكون النفس ساذجة خالية عن الكمال والشوق وقسمها الى قسمين مبينا ما للنفس مع كل
منهما من المرتبة فقال النفوس الناطقة الساذجة التي لم تكتسب العلم وما يتبعه من الشوق الى الكمال
اذا فارقت البدن وكانت خالية عما توجبها من الهيئات البدنية حصل لها النجاة من العذاب
والخلاص عن الالم لسلامتها عن الم الشوق والهيئات الردية وان لم يحصل لها الم يحصل للنفوس

تنفق

91 - Y
12x8 - E6
19 - satır

91 yaprak

للنفوس الكاملة المتحلية بالصور القدسية من اللذات المستعلية فعلم من هذا أن البلاهة
التي توجب سلامة صاحبها عن ألم الشوق إلى الإخلاص من فطانة بترا، وهي ما ذكرنا من الفطنة التي
يوجب الشوق إلى الكمال وسماها بترا لعدم بلوغها في القوة إلى حد يوجب انبعاث صاحبها إلى
تحصيل الكمال فإن فارقته وشيء من الهيئات الردية متمكن فيها تألمت بفقد لذة البدن الذي
به كانت متمكنة من تحصيل مقتضى الهيئة الراسخة منها كالهيئة الشوقية التي لا يمكن تحصيل مقتضاها
من تلذذ باللذات الحسية إلا بواسطة الآلات البدنية الغائبة عنها بالموت وتبقى في كدر
الهيولى مقيدة بسلاسل العلائق في غصة وعذاب أليم لكن هذا الألم لا يكون لازما بل
زائلا كما ذكرنا في الحالة الأولى ولنكتف بهذا القدر فقصدنا بجمع هذا الشرح من الفوائد
وما أوردنا نظمه في هذا السلك من الفوائد حامدين لله على التوفيق لإتمامه على نحو ما أملناه
من الاقتصار في تحقيق قواعده والاكتفاء على حسب الإمكان في تحقيق مقاصده والتزام
شرائط الإنصاف في المباحث والتحرز عن الاعتساف في بعض
أنحاء المناظرات مع اعتراف بالعجز والقصور
وانتساب معظم القوى إلى النقصان
والفتور ولكن الله يمن على من يشاء
من عباده بالفضل والإنعام
ويدعوهم بأنواع الرحمة
لمزيد الطول والإكرام
إنه البر الرحيم الجواد
الكريم

[illegible]

Süleymaniye U. Kütüphanesi
Kısmı [illegible] Erzincan
91
Eski [illegible] 10-3364